وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة المديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر

للفترة (2000-2013)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير
تخصص: العلوم المالية

إعداد الطالب:
أسامة بوشريط

إشراف الدكتور:
أحمد غريبي

لجنة المناقشة

أ.د. تومي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
د. غريبي أحمد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أ.د. بوفاسة سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د. حميدي يوسف	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

2014-2015


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى جدي الذي كان بالأمس بيننا وهو اليوم في عالم الآخرة

إلى الوالدين الكريمين

إلى الإخوة، الأهل ،الأقارب

إلى الأساتذة

إلى الأصدقاء

الطالب : أسامة بوشريط

الشكر و التقدير

لله الحمد والشكر أولا وأخيرا.

ثم أتقدم بخالص شكر إلى الأستاذ غريبي أحمد على صبره وعلمه، وعلى ما قدم لي من عون ومساعدة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة والطلبة الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل الذي هو بين أيديكم .

الطالب: أسامة بوشريط

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات I
فهرس الجداول IV
فهرس الأشكال V
مقدمة عامة .....**أ – هـ**

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة الفصل 02
المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية.....03
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.....03
المطلب الثاني: السياسة النقدية من خلال المدارس.....04
المبحث الثاني : قنوات وأهداف السياسة النقدية.....14
مطلب الأول: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.....14
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....16
المبحث الثالث : دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.....18
المطلب الأول :ماهية البنك المركزي 18
المطلب الثاني : التوجهات الحديثة للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية 22
خاتمة الفصل 27

الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي

مقدمة الفصل.....29
المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي 30
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي.....30
المطلب الثاني: أشكال التوازن الاقتصادي.....33
المبحث الثاني: نظرية التوازنات الاقتصادية الكلية في ظلIS-LM 36
المطلب الأول:التوازن في سوق السلع والخدمات 36
المطلب الثاني: التوازن في سوق النقود. 40

المبحث الثالث : نظرية التوازنات الإقتصادية الكلية في ظلIS-LM-BP 44

المطلب الأول : عموميات حول ميزان المدفوعات 44

المطلب الثاني : دراسة منحنى ميزان المدفوعات 48

خاتمة الفصل 54

الفصل الثالث: أدوات السياسة النقدية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي

مقدمة الفصل.....56

المبحث الأول : أدوات السياسة النقدية.....57

المطلب الأول : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية).....57

المطلب الثاني : الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية).....59

المبحث الثاني : تأثير السياسات النقدية في ظل اقتصاد مغلق.....63

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية في ظل عدم وجود تأثير السياسة المالية.....63

المطلب الثاني:أثر السياسة النقدية في ظل وجود تأثير السياسة المالية.....69

المبحث الثاني : التوازن الاقتصادي الكلي في ظل اقتصاد مفتوح.....70

المطلب الأول:تأثير السياسة النقدية في ظل ثبات أسعار الصرف.....70

المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن 73

خاتمة الفصل.....78

الفصل الرابع: أثر الإصلاحات النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة 1990-2013

مقدمة الفصل 80

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر 82

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي الجزائري.....82

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر 87

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على التوازن الداخلي والخارجي.....89

المطلب الأول : أثر السياسة النقدية على التوازن الداخلي (رصيد الميزانية).....89

المطلب الثاني : أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات).....93

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على التوازن النقدي و البطالة 97

المطلب الأول : أثر السياسة النقدية على التوازن النقدي (التضخم).....97

المطلب الثاني : أثر السياسة النقدية على البطالة 101
خاتمة الفصل 104
خاتمة عامة 106
المراجع.....112

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	المتغيرات التي تؤثر في وضعية ميزان المدفوعات	53
1-3	أثر السياسة النقدية على التوازن الكلي	66
2-3	تأثير السياسة النقدية في ظل ثبات أسعار الصرف	72
3-3	ملخص آثار السياسة النقدية	77
1-4	تطور رصيد الميزانية مع الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2000-2013	90
2-4	تطور رصيد ميزان المدفوعات مع الكتلة النقدية M2 للفترة 2000- 2013.	93
3-4	تطور معدل التضخم مع الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2000-2013	98
4-4	تطور معدل البطالة مع الكتلة النقدية M2 للفترة 2000- 2013	101

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أثر تغير عرض النقود على المستوى الأسعار	**06**
2-1	علاقة الادخار والاستثمار بسعر الفائدة حسب التحليل الكلاسيكي	**07**
3-1	علاقة البطالة والتضخم حسب نظرية التوقعات الرشيدة	**12**
1-2	اشتقاق منحنى IS	**38**
2-2	اشتقاق منحنى LM	**42**
3-2	منحنى ميزان المدفوعات	**50**
4-2	الحالات المتطرفة لمنحنى BP	**51**
5-2	العجز و الفائض في ميزان المدفوعات	**52**
1-3	منحنى التوازن الكلي	**65**
2-3	أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الكلي	**67**
3-3	فعالية السياسة المالية والنقدية	**69**
4-3	وضع التوازن في الأجل القصير.	**72**
5-3	أثر التوسع النقدي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف المرن.	**75**
6-3	أثر السياسة النقدية في ظل سعر صرف مرن وحركة غير تامة لرؤوس الأموال الدولية	**77**
7-3	الصدمات الخارجية و التغير في الدخل الأجنبي	**78**
1-4	تطور رصيد الميزانية مع الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2000- 2013	**93**
2-4	تطور رصيد ميزان المدفوعات مع الكتلة النقدية M2 للفترة 2000- 2013.	**96**
3-4	تطور معدل التضخم مع الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2000-2013	**100**
4-4	تطور معدل البطالة مع الكتلة النقدية M2 للفترة 2000- 2013	**104**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

1- مقدمة

يعد التوازن الاقتصادي الكلي من أهم الأهداف التي تصبو إليها اقتصاديات الدول، وعلى هذا الأساس قامت الدول النامية بوضع خطط وبرامج لتحسين مؤشرات التوازن، و اختلفت في وضع استراتيجياتها لتحقيق ذلك الهدف، كما عملت على مسايرة التطور الحاصل في الدول المتقدمة.

ولأن الدول النامية تعاني من اختلال فإنه لابد أن يكون الاختيار هو الاعتماد على السياسات الاقتصادية الكلية (مالية، نقدية، سعر الصرف...) .

تعمل السياسة النقدية على محاربة التضخم وتحقيق التوازن الداخلي إلى إضافة التوازن الخارجي و توفير مناصب الشغل و ذلك من خلال التأثير على كمية النقود حسب حالة الاقتصاد تشجيعا للاستثمار والادخار و الإنتاج .

يدير السياسة النقدية البنك المركزي اعتمادا على مجموعة من الأدوات والأهداف الأولية حتى يتسنى له تحقيق الأهداف النهائية، وينبغي أن يتمتع هذا الأخير بقدر من الاستقلالية و الحرية في توجيه السياسة النقدية بعيدا عن التدخل الحكومي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء عرفت إدخال إصلاحات عميقة والتي كان من بينها قانون 90-10 الذي أدى إلى استعاد البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، وتم إنشاء سلطة نقدية، والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد كاختفاء البنوك الخاصة من الجزائر (الخليفة، البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA) ما أدى إلى تدخل الحكومة سنة 2003 وإصدار الأمر 11/03 المتمم والمعدل لقانون النقد والقرض 10/90 وهذا ما أدى إلى تعديل من استقلالية البنك الجزائر، وكذلك إصدار النظام 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الاحتياطيات الإجبارية و إصدار النظام 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، وبعد ذلك الأحكام التشريعية في 26أوت 2010 المتمثلة في الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11.

ولذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية يعتبر واحدا من الموضوعات الهامة فيما يخص دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي التي تبدو مؤشراته في كثير من المرات أنها المتعارضة فيما بينها .

2- إشكالية الدراسة

ومن ثم فإن الإشكالية المطروحة تتناول **مدى دور السياسة النقدية في تحقيق توازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2013)** .

ويشتق من صميم هذا الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها على سبيل المثال:

-ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية وما يتعلق بالمراحل والأهداف؟

- ما المقصود بالتوازن الاقتصادي الكلي ؟

- ما هي أدوات السياسة النقدية المعتمدة في تحقيق توازن الاقتصادي الكلي؟

-هل السياسة النقدية كفيلة بمفردها بتحقيق توازن الاقتصادي ، أم يجب التنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى؟

- ما هي أثار الإصلاحات النقدية على توازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

3- فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضيات التالية:

- تزداد فعالية السياسة النقدية في تحقيق توازن الاقتصادي عندما يتم التنسيق بينها وبين السياسة المالية

-يوجد تأثير للسياسة النقدية في القضاء على الفجوات التضخمية و الانكماشية في الجزائر خلال فترة الدراسة

-لا يوجد تأثير للسياسة النقدية في تحقيق توازن الميزانية في الجزائر خلال فترة الدراسة

-يوجد تأثير للسياسة النقدية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة

-العوامل الخارجية لها تأثير أكبر على توازن الاقتصادي من السياسة النقدية في الجزائر ، وبالتالي تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي يتوقف على تحسن أسعار البترول .

4- تحديد إطار الدراسة

إطار بحثنا يتعلق بالسياسة النقدية ودورها في تحقيق توازن الاقتصادي ، هذا من الناحية النظرية، أما بالنسبة للجانب التطبيق تكون الدراسة ذلك على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني (فترة الدراسة)، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 2000-2013 لكونها حافلة بالقوانين الاقتصادية والمصرفية، وهي الفترة التي بدأت فيها بعض أدوات السياسة النقدية تعرف تتطورا بشكل تدريجي، وفي ذات الوقت نجد أنّ الجزائر عاشت وضعا اقتصاديا يعتبر مريحا خلال فترة الدراسة تميز باحتياطات معتبر للعملة الصعبة .

5- أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- قلة الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع تربط فيه بين السياسة النقدية وتوازن الاقتصادي و إسقاط ذلك على واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر.

– الرغبة في تقديم بعض الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري فيما يخص توازن و الاتجاهات التضخمية و الانكماشية من خلال تبين كيفية استخدام السياسة النقدية.

6– أهمية البحث

تؤثر السياسة النقدية في مستوى سعر الفائدة ثم في الادخار والاستثمار ثم في الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات وتؤثر على الطلب على النقود ، حيث تحدد السلطات النقدية هدفا نقديا وهو الهدف الأول لها ويتمثل في محاربة التضخم دون أن يعني ذلك وجود حالة كساد وبتالي تحقيق توازن الاقتصادي الكلي.

وأخيرا تتضح أهمية البحث والمتمثلة في أهمية و ألية عمل البنك المركزي في رفع و خفض الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

7– أهداف البحث

يهدف بحثنا إلى تحقيق عدة أهداف نرتبها فيما يلي :

– أن أول مهمة لبحثنا هي الإجابة على الإشكالية المطروحة وهو معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر و خاصة في فترة (2000-2013)؟

–إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم و البطالة وميزان المدفوعات .

– التعرف على الأدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر لتحقيق توازن الاقتصادي الكلي.

– إبراز دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية للقيام بدورها في تحقيق توازن الاقتصادي الكلي .

8 – منهج وأدوات الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة المتعلقة بفعالية السياسة النقدية في تحقيق توازن الاقتصادي الكلي ، وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري، ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة وعلى اختبار الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة النقدية وتحقيق التوازن وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق توازن الاقتصادي.

–بالإضافة إلى المنهج التحليلي الإحصائي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وخاصة عند تحليل بعض الظواهر والمؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بفعالية السياسة النقدية وفي إطار الإشارة إلى واقع الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، والديوان الوطني للإحصائيات.

9- موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة

إن موضوع السياسة النقدية كحقل للدراسة ليس بجديد، وتعد دراستنا تكملة لدراسات السابقة ومساهمة تستند إليها الدراسات اللاحقة ، فوفقا لمعلوماتنا لا توجد دراسة حديثة تدرس السياسة النقدية مع التوازن الاقتصادي في الجزائر، ومن بين الرسائل الجامعية التي تناولت جانبا من موضوع:

-دراسة صالح مفتاح 2003، أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر تحت عنوان **النقود والسياسة النقدية مع الاشارة إلى حالة الجزائر للفترة1990-2000**، تناولت السياسة النقدية و النقود من خلال الإشكالية التالية : ماهي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في الفترة 1990-2000، قام الباحث فيها بالتطرق إلى توضيح الإطار العام للنظريات النقدية و كيفية تفاعلها مع مختلف الظروف الاقتصادية مع تحليل كيفية قيام السلطة النقدية بضبط العرض النقدي و التعرف على أدوات السياسة النقدية و أهدافها وكيفية إدارتها ، وإسقاط ذلك على حالة الجزائر بتركيز فترة الدراسة بين 1990 و2000 وبالتالي هذه الدراسة لم تطرق لتغيرات التي عرفتها السياسة النقدية بين 2001 و2013 هذه المرحلة التي تعتبر تحولا في السياسة النقدية، خصوصا بصدور عدة قوانين في هذا الصدد.

-دراسة معيزي قويدر2007 أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر تحت عنوان **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990-2006**، و التي تناولت الإشكالية التالية :إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 1990-2006، ركز الباحث على إبراز أهمية و مكانة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى جانب إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية و من ثمة التغيير في الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، ونختلف مع هذه الدراسة في إدخال متغيرات أخرى تؤثر على التوازن الاقتصادي إضافة إلى أسلوب التحليل وطرق معالجة البيانات.

-دراسة عمار بوزعرور 2008 أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر تحت عنوان **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005**، و التي تناولت الإشكالية التالية: ماهو أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2003، ركز الباحث على تأثير السياسة النقدية على التضخم وتوازن ميزان المدفوعات و توصل إلى أن السياسة النقدية تعمل على رفع من معدل الادخار وكذا الاستثمار وإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال السلطة النقدية بالتأثير في حجم الدخل الوطني .

-نعتقد أن البحوث التي تناول السياسة النقدية مع التوازن الاقتصادي لم تبين الآلية أو الخطوات التي تؤثر بها السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي وهذا الذي حاولنا التطرق إليه.

10- محتويات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها أربعة فصول، ثم نتائج الدراسة والتوصيات. خصص الفصل الأول والثاني والثالث للجزء النظري لموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية ، ويشمل هذا الفصل على ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني : قنوات وأهداف السياسة النقدية

المبحث الثالث : دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي، من خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي

المبحث الثاني: نظرية التوازنات الاقتصادية الكلية في ظلIS-LM .

المبحث الثالث : نظرية التوازنات الإقتصادية الكلية في ظلIS-LM-BP

الفصل الثالث: أدوات السياسة النقدية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي، ويشمل هذا الفصل على ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول : أدوات السياسة النقدية

المبحث الثاني : تأثير السياسات النقدية في ظل اقتصاد مغلق

المبحث الثاني : التوازن الاقتصادي الكلي في ظل اقتصاد مفتوح

الفصل الرابع: أثر الإصلاحات النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة 1990-2013، ويمثل الجزء التطبيقي وتم تناوله من خلال ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على التوازن الداخلي والخارجي

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على التوازن النقدي و البطالة

11- صعوبات الدراسة

تلقيت مجموعة من الصعوبات بسبب تعدد جوانب الموضوع، حيث كلما اطلعت أكثر كلما اكتشفت جانبا أو عاملا جديدا يؤثر ويتأثر بالسياسة النقدية و التوازن الاقتصادي، وهو ما جعلني ألاقي مشقة التحكم النسبي في الموضوع، وجعلني أخلص إلى أنه كلما تم اكتشاف مؤثرات جديدة توسعت وتشتت وتصعب معها المعالجة، هذا بالإضافة إلى صعوبة في التأكد من صحة الإحصائيات وتضاربها في بعض الأحيان بين مختلف المصادر المحلية والدولية، وأحيانا من الجهة نفسها ففي سنة تعطي رقما ثم تتراجع لتعطي رقما آخر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة:

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظرا لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية من أجل الحد من هذه الاختلالات الاقتصادية.

ومن بين هذه السياسات, السياسة النقدية، التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل ارتأينا أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع أبعادها والمرور بمختلف المدارس التي تناولت هذه السياسة وساعدت على تطويرها، كما سنتطرق إلى علاقتها بالبنك المركزي.

و على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من أربعة مباحث مايلي:

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية؛

المبحث الثاني : قنوات وأهداف السياسة النقدية؛

المبحث الثالث : دور البنك المركزي في السياسة النقدية؛

المبحث الرابع: التوجهات الحديثة للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية؛

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية في الوقت الحاضر إحدى الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، ونظرا للتطور الذي يشهده العالم اليوم والديناميكية الكبيرة التي لم تأتي من العدم، بل من تجربة طويلة سبقتها أزمات اقتصادية كبيرة دفعت بالعديد من الاقتصاديين للبحث عن سبل كفيلة بمعالجة هذه الأزمات ، وتعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية:

سنحاول أن نعرض بعض التعاريف للسياسة النقدية ومن بينها ما يلي:

– الوسيلة التي تستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[1]

– " مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة "[2]

–" هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد الوطني"[3]

ويمكن تلخيص مجموعة القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها لضمان تنظيم في ما يلي:

- ✓ كمية الوسائل المتاحة أي نقود داخلية (ائتمانية) ونقود خارجية (قانونية).
- ✓ التعامل في النقد الأجنبي.

- ✓ المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من الموارد الأجنبية.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسية النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي :

1- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية .

2- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية .

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية

و يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

السياسة النقدية هي عبارة عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسة الرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة، وعلى شروط القروض,ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدل الفائدة لتقليص الناتج المحلي الخام، كما يمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدل الفائدة تشجيعا لزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الناتج المحلي الخام .

المطلب الثاني: السياسة النقدية من خلال المدارس:

لقد تطرقت مختلف المدارس الاقتصادية للسياسة النقدية ولي دورها في حل الأزمات التي عرفها علم الاقتصاد منذ ظهوره، ونعرض أهم النظريات التي درست السياسة النقدية فيمايلي:

1- السياسة النقدية عند الكلاسيك:

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث

تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد ذاتها ويستند الكلاسيك في تحليلهم هذا إلى قانون " ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:[1]

الفرضية الأول: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا

[1] ناضم محمد ثورى الشمرى , النقود والمصارف ،دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق، 1995 ص 300.

تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط في كونها وسيط للتبادل، لهذا فهي مجرد ستار يخفي وراءه مبادلة سلعة بسلعة أخرى لذلك فإن دور النقود محايد في التأثير.

وهذا التحليل الكلاسيكي (العيني) يستند نظريا إلى قانون " ساي " المعروف بقانون المنافذ وملخص هذا القانون أن كل عرض يخلق طلب مساوي له، فالإنتاج يخلق معه قوة الشراء باعتبار أن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج، وبتعبير نقدي الإنتاج يخلق إنفاق مساوي له " فالعرض الكلي مساوي دائما للطلب الكلي وزيادة أحدهما على الأخر حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار الاسمي وأن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة بين المشروعات، فالقوة التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة كاملة وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة الأجور والأسعار.

الفرضية الثانية: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة، يتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، إذ أن انخفاض كمية النقود يؤدي إلى انخفاض مماثل بنفس القدر في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل التام وثبات سرعة تداول النقود.

الفرضية الثالثة: ثبات سرعة تداول النقود فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة ، وقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتقدم شبكة النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية وكذا مستوى تقدم النظام المصرفي ، وهذه العوامل لاتتغير عادة في الأجل القصير.يتضح من كل هذا أن الكلاسيك أبدوا الاهتمام الكامل بالسياسة النقدية دون السياسة المالية باعتبار أن السياسة النقدية كفيلة لوحدها بمعالجة جل الاختلالات وتحقيق الاستقرار النقدي.سواء في حالة الكساد أو التضخم [1].

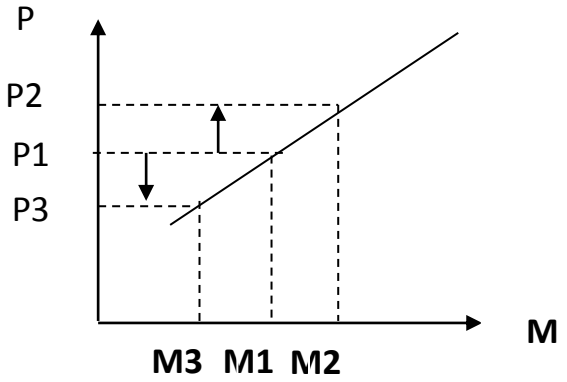
1-1 أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

لقد ارتبط تطور أهمية السياسة النقدية بتطور النظريات النقدية الاقتصادية، فطبقا

[1] ناظم محمد شوري ألشمري مرجع سابق ص 303

للنظرية الكمية الكلاسيكية تر كز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها و قدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل) إذ يمكن بذلك التأثير في المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع للمتغير المستقل) ،لهذا فإنّ مسؤولية السلطة النقدية تنحصر في التأثير على كمية النقود المعروضة أي كمية وسائل الدفع أوعرض النقد زيادة أو نقصانا،مما ينعكس تلقائيا على المستوى العام للأسعار، والشكل الموالي يوضح ذلك.[1]

الشكل: 1-1 أثر تغير عرض النقود على المستوى الأسعار.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي،الاقتصاد النقدي، دار الشباب الجامعية، مصر،2008، ص82.

فزيادة كمية النقود من 1M إلى M2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من P1 إلى P2 وانخفاض كمية النقود من 1M إلى 3M ترتب عليه انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعاى من P1 إلى P3.

لذلك تتحدد مسؤولية السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تجنب التغيرات في قيمة العملة الوطنية من خلال التحكم في كمية النقود المعروضة و الذي سينعكس على المستوى العام للأسعار.

و نلاحظ أنّ هناك علاقة طردية وتناسبية بين كمية النقود المعروضة من جهة

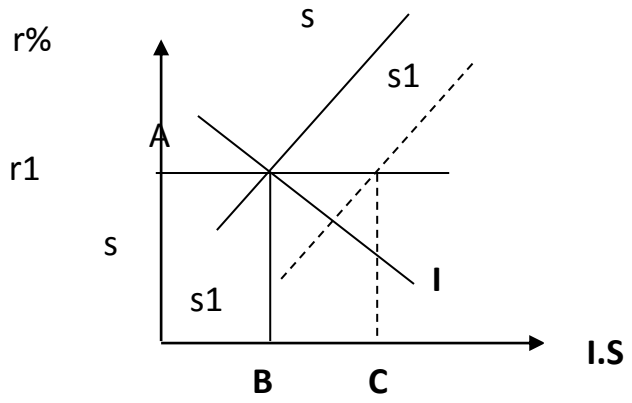
والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، فأيّ تغيرات في المتغير المستقل تنعكس بنفس القدر على المتغير التابع المستوى العام للأسعار باعتبار أنّ الاقتصاد قد بلغ مستوى التشغيل الكامل لموارده و يعجز الجهاز الإنتاجي عن

[1] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق،ص 302،303.

زيادة العرض السلعي، فثبات الإنتاج و سرعة تداول النقود يدل على أنّ التغيرات في كمية النقود يترتب عليها تغيرات مماثلة في المستوى .العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي .[1]

إلى جانب ذلك فقد افترض الكلاسيك بأنّ النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط، هي وظيفة الوسيط في التبادل في داخل اقتصاد عيني تبادل فيه المنتجات بالمنتجات و ما النقود إ لا ستار أو حجاب يتم وراءه هذا التبادل العيني، وهذا إنكار لوظائف النقود الأخرى و خاصة وظيفتها كمخزن للقيم و أداة للادخار، لذلك فإنّه نتيجة للافتراضات الكلاسيكية أدى اعتبار الادخار موجها تماما للاستثمار، وبحكم فعالية سعر الفائدة الذي يتحدد كسائر الأسعار النسبية للسلع و الخدمات المختلفة عن طريق عرضها و طلبها، و ما دام حجم الدّخل ثابتا، وسعر الفائدة يتحدد بعرض النقود و الطلب عليها فإنّ الادخار سيتحول بصورة تلقائية إلى استثمار، وهذه العلاقة يوضحها الشكل الموالي.

الشكل1-2يوضح علاقة الإدخار والإستثمار بسعر الفائدة بحسب التحليل الكلاسيكي



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993، ص89

2- السياسة النقدية عند الكينز:

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية[2]:

- تحليل المعطيات في المدى القصير.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق،ص303.
[2] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص 32

- الطلب هو الذي يخلق العرض.
- المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض.
- النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية التي لها معدل فائدة، لذالك فتحليل كينز لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي.
- تحليله تحليل كلي، فحسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالاستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين.
- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد.

-وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذالك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق و العلاقة بينهما

واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن التوازن النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي (الذي يتكفل به البنك المركزي) أي زيادة كمية النقود.[1]

حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس في كل الحالات نظرا لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإنه ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل

[1] عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005،ص32

في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي ، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما.

من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنتا مع السياسة النقدية، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل.[1]

2-1 أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

لقد أعطى التحليل الكينزي اهتماما واضحا و كبيرا للسياسة المالية في معالجة

المشاكل الاقتصادية على عكس التحليل الكلاسيكي. فالاختلال و عدم التوازن الاقتصادي يعود إلى عدم التعادل بين معدلات التغير في الإنفاق القومي و معدلات التغير في الناتج القومي، و يمكن تحقيق التوازن عندما يتم التحكم في الإنفاق القومي و عن طرق السياسة المالية. ففي حالة الانكماش و الكساد الاقتصادي، يلجأ إلى زيادة حجم الإنفاق القومي حتى و إن ترتب على هذا الإنفاق حصول عجز في ميزانية الدولة ، كما يمكن معالجة التضخم من خلال تقليص حجم الإنفاق القومي حتى و إن صاحب هذا تماما التحليل الكلاسيكي القائم على مبدأ يتلخص في تحقيق ميزانية حكومية متوازنة بين جانبي الإرادات و النفقات،بحيث لا يزيد أحد الجانبين عن الآخر، إلا أنّ أزمة الكساد الكبير التي شهدها العالم الرأسمالي بحدّة في الثلاثينيات من القرن العشرين، أوجبت إعادة النظر في هذا المبدأ و أخذ كينز يدعو إلى إمكانية تحقيق فائض في الميزانية إذا كان الهدف معالجة الكساد الاقتصادي.

وأصبحت السياسة المالية أداة تستخدمها الدولة لإنفاق إراداتها المحصلة من الضرائب ومن القروض العامة لمواجهة نفقات الدولة اللازمة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي. و يمكن للدولة أثناء الكساد زيادة نفقاتها الكلية بهدف زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، سواء كان الإنفاق متمثلا في زيادة حجم الإنفاق الجاري أو الإنفاق الاستثماري، كما يمكن تنشيط الطلب الفعلي من خلال تخفيض الضرائب على

[1] ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق، ص 106

الاستهلاك وعلى الأرباح، تشجيعا للمستهلكين والمستثمرين على زيادة الإنفاق في سوق السلع الاستهلاكية و الإنتاجية[1].

أما العجز في الميزانية الناشئ عن زيادة الإنفاق الحكومي يمكن تغطيته و تمويله بالقروض العامة و الإصدار النقدي الجديد من البنك المركزي، و يقرّر كينز في هذا الصدد أن معالجة الكساد تتم من خلال زيادة حجم التشغيل ومن ثم زيادة حجم الإنتاج القومي، و الدخل القومي أيضا وبمقادير أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي بحكم أثر المضاعف الكينزي.[2]

أما معالجة التضخم فتتم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي بما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، إذ يكون سعر الفائدة وسيلة غير فعالة في التأثير على الطلب الكلي، وهذا لا يعني أنّ أثر رفع سعر الفائدة للحد من الضغوط التضخمية أكثر فعالية من أثر خفضه في معالجة الكساد الاقتصادي إن التحليل الكينزي يقرّر أنّ للسياسة النقدية تأثيرا على مستوى سعر الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار و كذلك على حجم التشغيل والإنتاج و الدخل القومي و يعتمد هذا التأثير(على سعر الفائدة) على مرونة دالة التفضيل النقدي ومدى ثباتها.

3- السياسة النقدية عند فريدمان:

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة الرئيسية في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الإختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره، أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها ويرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتنحصر فيما يلي:

- **النقود:** فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة) ، غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها ، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي .

[1] معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990-2006 أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
[2] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 306،307

- **السندات والأصول النقدية:** والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها.
- **الأسهم أو الأصول المالية:** التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية .
- **رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية:** المتمثلة في الآلات والمعدات، ويتوقف العائد على تحديد معدلات الاهتلاك أي تقدير أثمانها.
- **رأس المال البشري:** حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق، وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأسمال غير البشري.ويمكن التعبير عن الطلب عن النقود بالدالة التالية[1]:

$$M= f (w.y.p.ro.ra.1/p^{*}dp/dr.h/k.v)$$

حيث:

W: الثروة — P : المستوى العام للأسعار

Ro : سعر الفائدة — Y : الدخل

1/p*dp/dr : عوائد الأصول الطبيعية — RA : أرباح الأسهم

V : الذوق — H /K : نسبة العائد البشري

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيلهم بين النقود وأنواع الثروة الأخرى.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات وهي:

***أثر السيولة:** زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

* **أثر الإنتاج:** بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة .

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الشباب الجامعية، إسكندرية، مصر،2008، ص141

***أثر التوقعات للأسعار**: حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لا لانخفاضها، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نضرا لعدم قدرتهم في إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه. لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود. الي جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة المتمثلة في السياسة الضريبية أو القروض العامة

4- السياسة النقدية عند نظرية التوقعات الرشيدة:

4-1 فرضيات

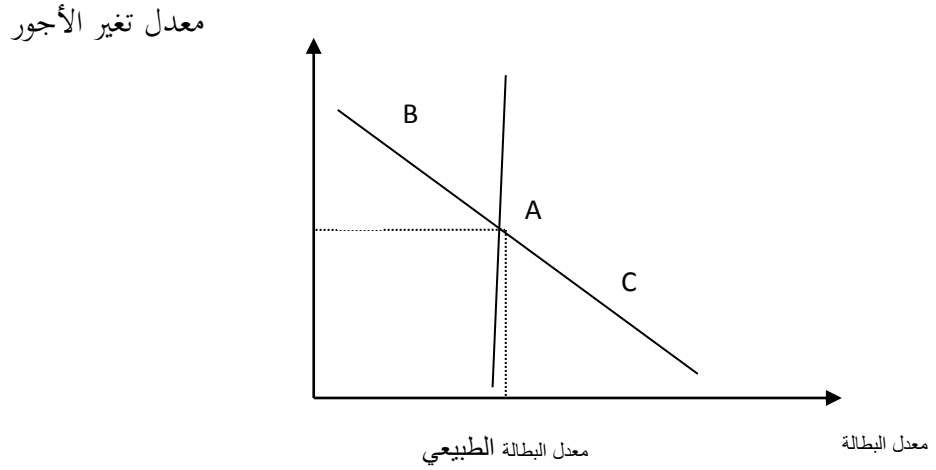
تقوم هذه النظري على جملة من الفرضيات وهي[1] :

- توقعات الأفراد والمؤسسات عقلانية
- مرونة الأجور والأسعار
- حيادية النقود

4-2 شرح النظرية

وأن منحنى فيلبس يكون عموديا ويمكن ملاحظته على المدى القصير يمر عبر ثلاث نقاط A B C فالنقطة Bتنشأ عند توقع صدمة تضخمية فيعتقد العمال أن الأجور الحقيقية قد ارتفعت فيزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة وبذلك ينتقل الاقتصاد من النقطة Aإلى B والعكس في حالة توقع الكساد

الشكل :3-1 يوضح علاقة البطالة والتضخم بحسب نظرية التوقعات الرشيدة



[1] عباس كاظم الدعمي ، السياسة النقدية و المالية وأداء سوق الأوراق المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010، ص

المصدر: عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق ص 44

وخلاصة النظرية هو أن التوقعات هامة في كل قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تأثيرها على السياسة وعلى سلوك السوق[1]

4-3 انتقادات الموجهة لنظرية

وأهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية مايلي[2] :

- عدم مرونة الأجور والأسعار وإذا حدث يستغرق فترة طويلة
- عجز النظرية في تفسير البطالة عندما ارتفاعت إلى 20 %
- عدم توفر المعلومات الدقيقة لدى الأفراد خصوصا في الدول النامية

5- السياسة النقدية عند نظرية العرض الكلي :

ظهرت في بداية الثمانينيات من القرن الماضي مدرسة عرفت باسم اقتصاديات جانب العرض تؤكد على العمل والادخار ومن مؤيدي هذا المنهج (أثر لافر، بول كريج...) وتبنى الرئيس ريغان منهج اقتصاديات جانب العرض في أمريكا.

أنصار جانب العرض يأخذون على فريدمان تركيزه على جانب العرض من النقود وإهماله الجانب الحقيقي من الاقتصاد .

ويرى أنصار هذا المنهج أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسة النقود الرخيصة بدلا من السياسة النقدية والائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلبا على إمكانية إنعاش جانب العرض، إذ أن الائتمان الميسر و ذو التكلفة المنخفضة من شأنه أن يقود إلى زيادة القوة الدافعة إلى الإنتاج وبالتالي إلى العرض الإجمالي .

إن أساس السياسة النقدية التي يؤمن بها أصحاب هذه المدرسة تتمثل في سياسة النقود الرخيصة والائتمان الميسر[3].

[1] سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، ، دار الاهرام للتوزيع، الكويت،1994،ص896
[2] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق ص
[3] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق ص

المبحث الثاني: قنوات وأهداف السياسة النقدية:

السياسة النقدية لا يمكنها أن تحقق أو تأثر على أهدافها النهائية ما لم تؤثر في الأهداف الوسيطية التي تعتبر كقنوات إبلاغ السياسة النقدية للأهداف النهائية .

المطلب الأول: قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

تتمثل قنوات إبلاغ السياسة النقدية في الطرق التي من خلالها يتم الوصول للأهداف النهائية، وتنحصر هذه القنوات في أربعة نقاط وهي:

1- قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي، حيث تؤدي السياسة الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي (مع فرض النظرية الكينزية لجمود الأسعار في الأجل القصير) فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع فترتفع تكلفة رأس المال (أي معدلات الاقتراض) ويحد هذا الطلب كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة اتفاق العائلات بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي يضعف طلب القطاع العائلي على السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي ومنه الحد من النمو.[1]

2- قناة سعر الصرف:

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار وانخفاض أسعار وارداتها وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحليين و الأجانب.

[1] [1] علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هوامه، الجزائر، 2010، ص10

وتعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها مما ينعكس سلبا على الصادرات ومنه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي.[1]

3- قناة أسعار السندات المالية:

تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قانتين رئيسيتين هما: قناة توبين الاستثمار التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.[2]

3-1 قناة توبين للاستثمار:

عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، وذلك ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيدها والتي ينتج عنها انخفاض الأسعار فينخفض مؤشرالتوبين للاستثمار، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

3-2 قناة أثر الثروة على الاستهلاك:

عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي ينتج عنها انخفاض قيمة الثروة لدي الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي الخام.

4- قناة الائتمان:

تنقسم قناة الائتمان إلى قانتين هما قناة الإقراض المصرفي وقناة ميزانيات المؤسسات.[3]

4-1 قناة الإقراض المصرفي:

ففي هذه القناة يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف فينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار ويحد من النمو باعتبار فئة من المؤسسات الصغيرة تعتمد على مصاريف الودائع كمصدر أساسي للاقتراض وعليه فهي تأثر بشكل خاص بالانخفاض في الائتمان المصرفي.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص253

[2] عبد المجيد قدي، مدخل إلى الاقتصاديات الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص77

[3] عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص 78

4-2 قناة ميزانية المؤسسات:

تعمل من خلال الزيادة في المخاطر الأدبية , وهي مخاطرة التفريط وسوء اختيار المقرضين عند انتهاج سياسة نقدية انكماشية , إذ انخفاض عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي لانخفاض التدفق النقدي للمؤسسات وهذا ما يزيد من مخاطر اقرضها مم يدفع المصارف للامتناع عن إقراضها وبالتالي الحد من استثمار القطاع الخاص.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها فيما يلي :

1- تحقيق الاستقرار النقدي:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار نقدي عن طريق محاولة الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار فأي تغيير في هذا الأخير من شأنه إحداث تغيرات على قيمة العملة الوطنية على المستوى المحلي، [1] وبالتالي فهي تسعى إلى محاولة كبح الضغوط التضخمية التي تهدد أي اقتصاد يمكن أن تظهر فيه، إلا أنه لا بد من التنبيه إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون مقبولة من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسيع وزيادة النشاط الاقتصادي خاصة في البلدان ذات النظام الاقتصادي الحر لآن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى حالة من الركود في الاقتصاد، ويمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار بالارتفاع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجوانب التالية:[2]

- ✓ **الأثر على توزيع الدخل القومي**: وذلك من خلال انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة وارتفاع نسبي لأصحاب الدخول الحرة أو المتغيرة من الدخل القومي نتيجة الارتفاع المتزايد والمستمر في الأسعار.
- ✓ **الأثر على التشغيل**: حيث يؤدي الارتفاع في الأسعار إلى توجيه رأس المال والأيدي العاملة إلى الأنشطة غير الإنتاجية، وخاصة في مجالات المضاربة التي توفر أرباحا سريعة بالقياس إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها في القطاعات الإنتاجية.

[1] Smail Benmoussat, Economics and English, OPU, Algeria, 1998,p151.

[2] ناظم محمد الشمري: المرجع السابق ص 75 -76

- ✓ **الأثر على ميزان المدفوعات**:حيث يظهر من خلال تزايد ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات، لاسيما وان أسعار المواد الأولية الصادرة من البلدان النامية تكون معرضة للانخفاض، مما يؤدي في النهاية إلى تفاقم عجز الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.
- ✓ **الأثر على الديون**: حيث أن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود يؤدي إلى استفادة المدين وتضرر الدائن.
- ✓ **الأثر على الإنتاج** : يحقق المنتجون أرباحا كبيرة نتيجة لتزايد ارتفاع الأسعار، إذ تدفعهم الزيادات في الأسعار إلى زيادة حجم الإنتاج، ومن ثم زيادة أرباحهم كما أن أسعار منتجاتهم المخزنة قبل الزيادات الجديدة في الأسعار تحقق لهم أرباحا إضافية عند بيعها في الفترات التي تشهد تزايدا مستمرا في الأسعار ومن خلال هذه الآثار يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في كمية النقود وكهدف ينبغي أن تسعى لتحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي، واختلاف طبيعته الاجتماعية، وتعتمد الدول الأوربية والمتقدمة بصفة عامة على هدف وحيد للسياسة النقدية يتمثل في معدل تضخم بين 2% و0%.[1]

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة النقدية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ من فائض أو عجز عن طريق تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من النفقات والإيرادات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا الموازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة أخرى مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة[2].

3- القضاء على البطالة:تهدف السياسة النقدية إلى الوصول إلى التشغيل الكامل في جميع القطاعات، وعليه يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية كل هدف يكمل الأخر، ومن خلال هذه الأهداف يتضح لنا أن للسياسة النقدية اتجاهان، جانب الاستثمار وجانب الادخار.

- ✓ **الادخار**: جمع وتعبئة المدخرات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة على رفع سعر الفائدة على الادخار لزيادة الدخل القومي.
- ✓ **الاستثمار**: زيادة نسبة الاستثمار إلى إجمالي الدخل القومي، والتي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج القومي.

4- تحقيق النمو الاقتصادي: أي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.

[1] Patrick Artus, L'Euro et la Banque Centrale Européenne, Economica, Paris, 2001 p86.
[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص13

المبحث الثالث: دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي مؤسسة متدخلة في النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي من أجل القيام بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة النقدية بصفة عامة.[1]

المطلب الأول :ماهية البنك المركزي :

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي وعلى خلاف الأمر بالنسبة للبنك التجاري فإنه من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام وينبغي التمييز بين البنك المركزي والسلطة النقدية إذ أن دليل الإحصائيات النقدية والمصرفة لسنة 1984 يعرف السلطة النقدية بأنها:[2] " تلك السلطة التي تقوم بمهام عديدة، حيث بوصفها الجهة المسؤولة عن إصدار العملة تقوم هذه الأخيرة بتزويد الاقتصاد بأوراق نقدية وعملات معدنية يتم تداولها بحرية كوسيلة الدفع المعترف بها وبوصفها الجهة الحائزة على الاحتياطات الدولية للاقتصاد فإن السلطات النقدية مستعدة لقبول أو توفير نقد أجنبي مقابل عملاتها لأغراض ميزان المدفوعات، وإن تم ذلك أحيانا في ظل قيود، أو لإجراء تعديلات سعر صرف العملة الوطنية ويتطلب الإشراف على النظام المالي قيام السلطات النقدية بتحديد المستويات الملائمة للسيولة بالاقتصاد المحلي ولدى البنوك أيضا، وبالتأثير على تطور أصول وخصوم المؤسسات المالية تبعا لذلك، وبوصفها الوكيل المالي الأصلي للحكومة المركزية تختص السلطات النقدية بدعم معاملات الحكومة بتوفير الائتمان بما يتفق والقيود القانونية وبامتصاص فائض أموال الحكومة .

1- مفهوم البنك المركزي:

يمكن تعريف البنك المركزي على أنه " المؤسسة المالية الوحيدة التي تشكل السلطة النقدية جزء منها، ويوجد الاختلافات بين البلدان في التسميات والشكل القانوني، غالبا ماتكون وحيدة في كل بلد. [3] ويشير هذا التعريف

[1] أمينة طوقان ،دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مداخلة في مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والدولية، سورية 2-3 جويلية 2005،ص11.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص:91-92.

[3] عبد المجيد قدي،مرجع سابق،ص:92.

إلى إمكانية ممارسة السلطة النقدية من قبل هيئات من غير البنك المركزي كما كان سائدا في بريطانيا 1997 وهناك عدة تعاريف للبنك المركزي أغلبها مستمد من وظائفه الأساسية.

" البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة وبعكس الحال بالنسبة للبنك التجاري، فمن المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في البلدان الرأسمالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام"[1].

"البنك المركزي مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي جميعه بسوقيه النقدي والمالي ويطلق عليه في ذات الوقت بنك البنوك وبنك الحكومة ويقوم البنك المركزي بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية بصفة عامة". [2]

ويعرفه VERA SMITH " التعريف الأول للصيرفة المركزية هو نظام صرفي يتولى فيه بنك واحد إما احتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية". [3]

ويرى شو SHAW البنك المركزي بأنه ذلك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان في البلد أما كيش والكن (ELKIN KISH) فقد اعتبر أن الوظيفة الأساسية هي أن البنوك المركزية مسؤولة عن تحقيق استقرار النظام النقدي". [4]

2 – نشأة البنوك المركزية: ظهرت البنوك المركزية في بادىء الأمر كبنوك تجارية ثم أضافت إلى وظائفها الوظائف التقليدية للبنك المركزي، ويعتبر بنك السويد المؤسس في 1656 أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة".

غير أن بنك إنجلترا الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1962 يعتبر أول بنك إصدار حيث أن الحكومة ميزته حيث أودعت لديه حساباتها ومنحته امتياز إصدار أوراق البنكنوت ومع مرور الزمن اكتسب احترام وثقة البنوك الأخرى وأودعت لديه أرصدة نقدية لاستخدامها في تسوية حساباتها، كما أنه هو الذي وضع الأساس

[1] منصوري زين استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية ،مداخلة في الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،20-21 أفريل 2005، جامعة الشلف، الجزائر.ص423

[2] عبد الرحمن يسري أحمد ، اقتصاديات النقود والبنوك ،الدار الجامعية،مصر،2003، ص61.

[3] -ضياء مجيد الموسوي ، إقتصاديات النقود و البنوك،دار شباب الجامعة،مصر،2002،ص:241

[4] إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005،ص73

3- وظائف البنك المركزي:

لقد تطورت وظائف البنوك المركزية عبر الزمن حيث أصبحت تتميز عن غيرها من البنوك التجارية وتتماثل هذه الوظائف من دولة إلى أخرى، وسيبقى دور البنوك المركزية مستمرا حتى في ظل غياب الطلب التقليدي على النقود.[1]

3-1- وظيفة الإصدار:يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية حيث يقوم البنك المركزي بتحديد حجم الإصدار النقدي بما يتناسب مع احتياجات النشاط الاقتصاديالجاري، فلا يؤدي الإفراط في الإصدار إلى التضخم ولا يؤدي التقليل منه إلى نقص النمو.[2] ويأتي دور البنك المركزي الحقيقي في الإصدار كنتيجة طبيعية لتطور نظام الذهب وانتقاله خلال التطور في مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك الذهبية حيث أصبح واجبا على المصرف المركزي أن يقدم للناس أوراقه التي تحمل وعودا بالدفع محل المسكوكات الذهبية التي تنازلوا عنها للمصرف المركزي ومع هذا التطور ظهرت صورة غطاء الإصدار أي المقابل الحقيقي للنقد الورقي المصدر في صورة ذهب وهناك عدة أنواع لأنظمة الإصدار[3]

3-2-وظيفة بنك الحكومة، وكيلها ومستشارها:يعتبر أداة الحكومة في تنفيذ سياساتها النقدية ويقوم بعدة وظائف في هذا المجال: [4]

- مسك حسابات الحكومة حيث تودع لديه ودائعها ويقوم البنك بمباشرة المدفوعات الحكومية.

- ويقوم نيابة عن الحكومة بإصدار القروض العامة فينظم إصدار القروض ويشرف على الاكتتاب فيها، ويقوم بخدمة هذه القروض أي دفع الفوائد عنها في مواعيدها.

- البنك المركزي هو مستشار الحكومة حيث يبدي رأيه في نوع السياسة الواجب إتباعها خاصة في مجال النقد.

- يقوم بإقراض الحكومة بإصدار جديد لتغطية عجزها الموازني (تسبيقات مؤقتة وغير مؤقتة).

- يشرف على جهاز الرقابة على النقد في الأحوال التي توضع فيها رقابة على الصرف ويتولى معاملات الحكومة مع الخارج فيحتفظ برصيد العملات الأجنبية ويقوم بالتحويلات الأجنبية.

---

[1] عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005 أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، 109.

[2] محمود حسين الوادي ،النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010 ص167

[3]ضياء مجيد الموسوي،اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سابق، ،ص ص247، 248

[4]عبد الرحمن يسرى احمد،اقتصاديات النقود و البنوك ، مرجع سابق ،ص68

3-3-وظيفة بنك البنوك:فهو البنك الذي تتعامل معه البنوك عامة والتجارية خاصة، ولذلك يعتبر هو البنك الذي تحتفظ لديه البنوك التجارية بودائعها وهو الذي يقرضها إذا احتاجت إلى الأموال ويقوم بتنظيم عملية المقاصة بين البنوك وتتمثل خدماته بالنسبة للبنوك فيما يلي:

- منح القروض للبنوك التجارية ومن هنا فهو الملجأ الأخير للإقراض حيث يقوم بإصدار النقود الورقية بقيمة هذه القروض ويقرضها مقابل فائدة تسمى سعر البنك وهو غير السعر القانوني الذي يضعه القانون حدا أعلى لسعر الفائدة في السوق.

- إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزانة : كلما إحتاجت البنوك التجارية إلى سيولة فإنها تلجأ إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية التي قامت هي بخصمها للأفراد حيث يقوم البنك المركزي بتوفير السيولة للبنوك التجارية ويحصل البنك المركزي على فائدة تسمى بسعر إعادة الخصم ويطلق سعر البنك على سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي سواء عند الإقراض أو عند إعادة الخصم وحينما يحدد البنك المركزي سعر البنك فانه يحدد سعر الفائدة في السوق بطريقة غير مباشرة.

-الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية التجارية:الاحتياطي القانوني والودائع الخاصة (وهي نقود سائلة).

- القيام بعملية سوية الحسابات بين البنوك التجارية: تتم عملية تسوية الحقوق المتبادلة في البنك المركزي عن طريق غرفة المقاصة التي يشرف عليها حيث تتم تسوية الحسابات بين البنوك التجارية عن طريق الترحيل من حساب إلى آخر من حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

3-4-وظيفة الإشراف على الائتمان وتوجيهه: تعدد من أهم وظائف المصرف المركزي في العصر الحديث نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية ولعل السبب الرئيسي لقيام المصرف المركزي بهذه الوظيفة هو أن المصارف التجارية قادرة على خلق الائتمان وهي بهذا تؤثر على عرض النقود وبالتالي على سير النشاط الاقتصادي ولا يمكن أن تترك المصارف التجارية بمفردها تتبع السياسة الائتمانية التي تشاء ذلك أن التوسع في الائتمان قد لا يكون متلائما مع الظروف الاقتصادية السائدة ومن هنا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان والعكس صحيح.[1] ويمارس البنك المركزي عددا من أساليب تمكنه من إجراء رقابة فعالة على وحدات الجهاز المصرفي من ناحية و على الائتمان من ناحية أخرى حيث يقوم بالرقابة على وحدات الجهاز المصرفي خلال ملخص التقارير والبيانات والإحصائيات التي توافيه بها

[1] محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية ، مصر،2012 ص68

وحدات الجهاز المصرفي، كذلك هناك رقابة ميدانية يجريها المصرف المركزي عن طريق إيفاد مندوبيه للتفتيش على المصارف الخاضعة لإشرافه، بهدف التأكد من صحة السياسات التوظيفية التي يتبعها المصرف التجاري التي يمنحها من الوجهة المصرفية الفنية، وفي هذا السبيل فان من حق مندوبي البنك الإطلاع على كافة دفاتر وسجلات المصرف التجاري، ولهم الحق أن يطلبوا أية بيانات أو إيضاحات يرونها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية. [1]

كما يقوم بالرقابة على الائتمان باستخدام أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات كيفية (مباشرة).

المطلب الثاني : التوجهات الحديثة للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية

يتمثل الدور المحوري للبنك المركزي في الرقابة على الجهاز المصرفي وإدارة السياسة النقدية أي التحكم في الأوضاع النقدية للاقتصاد الوطني من مجمل السياسة الاقتصادية قصد تحقيق أهداف معينة كرفع معدلات التشغيل وزيادة الناتج الإجمالي واستقرار الأسعار للحفاظ على قيمة العملة ولذلك وجب على البنك المركزي وعلى الدولة توجهات أو تحولات معينة لتمكين البنك المركزي من أداء وتحقيق أهدافه ووظائفه ومن بين هذه الاتجاهات:

1- الاتجاه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:هذا التحول من التحكم المباشر إلى غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسايرا للاتجاه نحو الاعتماد على قوى السوق في تسيير عجلة الاقتصاد وتحرير الأدوات والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية[2]، كم يندرج هذا التحول في إطار عملية الإصلاح وإعادة التوازن للأسعار النسبية على مستوى الاقتصاد الكلي، رغم فاعلية الأدوات المباشرة وفورية تأثيرها على التحكم في الائتمان وسهولة ربطها ببرنامج نقدي معين وسهولة استخدامها وتبريرها، إلا أن لها جوانب سلبية فهي تؤدي إلى إحداث العديد من التشوهات في مجال الائتمان وتؤدي إلى سوء توزيع المواد التمويلية والحد من كفاءة استخدامها وهي لا تتناسب مع أهداف الإصلاح المالي والهيكلي ودفع المنافسة وتطوير السوق الرأسمالي وكأمثلة عن سلبيات السقوف الائتمانية وقيود أسعار الفائدة ما يلي[3]:

- انعدام مرونتها ومحدودية فعاليتها لانحسار تطبيقها على قطاعات معينة.
- عدم حفزها على تعبئة المدخرات مما يؤدي لتقييد حجم الائتمان.
- تقليل حجم الوساطة المالية حيث تنتقل الأموال إلى الأسواق غير الرسمية أو إلى الخارج.

[1] عبد الرحمن يسرى احمد،اقتصاديات النقود و البنوك ، مرجع سابق ،ص69
[2] محمد دويدار ،إسامة الفولي،مبادئ الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر،2003،ص254
[3] محمد دويدار ،إسامة الفولي،مبادئ الإقتصاد النقدي ، مرجع سابق ،ص260

- تحد المنافسة بين البنوك لجذب الودائع وخلق النقود.
- تعيق التنافس في تحديد الأسعار وتطوير السوق النقدي.
- زيادة تدخل البنك المركزي في أدق الشؤون الإدارية للبنوك قد يتعارض مع إدارته للسياسة النقدية.
- سعر الفائدة ومستوى الأسعار لاعتبارات سياسية وليست نقدية.
- تؤدي السقوف التمويلية لسوء توزيع الموارد حيث تميل البنوك لتفضيل العملاء القدامى.

أهم مزايا الأدوات غير المباشرة التي تحدد على أساس قوى السوق (العرض و الطلب) تحدد الأدوات غير المباشرة بتفاعل العرض و الطلب ونظرا لأن سعر الفائدة يعد المحور الأساسي لعمل هذا السوق فإن مزايا الأدوات غير المباشرة تماثل مزايا استخدام سعر الفائدة المحدد وفقا لقوى السوق النقدي ويعتبر من أهم الأدوات كفاءة إذ يحقق عدة مزايا:

- يضمن التكييف والتعديل التلقائي وفقا لتغير ظروف السوق ويقلل من حجم المخاطر لسياسة خاطئة.
- ينقل تأثير السياسة النقدية ومؤشراتها إلى كافة قطاعات الاقتصاد.
- يضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس العائد والتكلفة والمخاطرة.
- يضمن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف.
- يساعد على إيضاح الأوضاع السائدة في السوق النقدي.
- يبعد البنك المركزي عن التدخل المباشر في عمل قوى السوق حيث يتحكم فيها بطريقة غير مباشرة.

2- الاتجاه نحو فصل وظيفة الرقابة عن البنك المركزي

يعتبر النظام المالي الآن بمثابة المركز العصبي للأمم الحديثة حيث لا نتصور وجودها بدونه وهذا النظام يحتاج إلى سياسة نقدية سليمة وإدارة سليمة إضافة إلى جهاز مالي ومصرفي سليم لذا كان من الطبيعي أن يجمع البنك المركزي بين وظيفة الرقابة على البنوك لتأمين سلامة الجهاز البنكي وكفاءته وإدارة السياسة النقدية لتامين استقرار مستوى الأسعار والعملة إلا أنه في الكثير من الأحيان يثور تعارض بين أهدافه ووظيفة الرقابة على البنوك وأهداف وظيفة إدارة السياسة النقدية لذا هناك عدة حجج داعية إلى فصل الرقابة عن البنك المركزي[1]:

- إذا كان هناك تضخم وأراد البنك المركزي تقليص عرض النقود والائتمان فقد يؤدي هذا التهديد سلامة البنوك فيضطر البنك المركزي إلى التغاضي عن بعض المستلزمات الرقابية حتى لا يتفاقم اثر السياسة النقدية على

[1] محمد دويدار ،إسامة الفولي،مبادئ الإقتصاد النقدي ، مرجع سابق ،ص262

الصناعة المصرفية ولوضع السياسة النقدية على نحو يراعي فيه الجوانب النقدية حرصا على سلامة بعض الوحدات المصرفية فهذا يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي.

- كونه آخر ملجأ للإقراض قد يزود وحدة مصرفية متعثرة بالسيولة مؤقتا وإذا استمر حجز السيولة لديها يجد البنك المركزي نفسه متورطا في الإقراض قصير الأجل لمؤسسة تعاني من عجز سيولة طويلة الأجل بارتفاع الديون المشكوك مثلا وهذا يحدث صراع داخل البنك المركزي بتردده بين الاعتراف بتعثرها (وهذا يؤثر على ميزانية البنك وعلى سمعته بسبب قصوره في الرقابة) أو ضخ المزيد من السيولة أملا في تحسن وضعها.

- قد يلجأ البنك المركزي إلى استخدام سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي كأدوات عقابية عند قيامه بالرقابة وهذا يؤدي للتعارض بين الرقابة وإدارة السياسة كما يظهر التعارض عندما يلجأ عقوبات رقابية بهدف تحقيق تأثير معين على السياسة النقدية مثل رفض فتح فرع بنكي جديد رغم توفر كل الشروط لإجبار البنك على المشاركة في عمليات السوق المفتوحة.

- تضييع أهداف الرقابة إذا مورست بشكل يتوافق أكثر مع أهداف السياسة النقدية، كذلك قد تبدد المجهودات الرقابية بسبب الانشغال بمتابعة سقوف الائتمان ومستلزمات الاحتياطي وجمع وتحليل البيانات وغيرها من النقاط التي تهم السياسة النقدية وقد لا تكون لها أية أهمية بالنسبة للرقابة.

- يذهب البعض إلى أن الرقابة تندرج تحت إطار السلطة الرقابية الحكومية وتتضمن تدخلا من جهات حكومية عكس إدارة السياسة النقدية التي تبقى نشاطا اقتصاديا على المستوى الكلي.

3- الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية: تدور الدراسات النظرية الخاصة بأعمال البنوك المركزية في العصر الحديث، وكذلك الممارسة التطبيقية لهذه الأعمال في الواقع العملي، حول الاتجاهات التضخمية المتضمنة في ثنايا الصراع بين الآثار القصيرة والطويلة المدى للتوسع النقدي وبين إغراء التمويل النقدي للإنفاق الحكومي من ناحية، وحول الصراع بين المنافع التي تعود من عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية، هذا الاتجاه تطور سريعا في السنوات القليلة الماضية وفرض نفسه في الواقع العملي، وبالطبع هذا الاتجاه له أسبابه ومبرراته.

3-1- مفهوم الاستقلالية: تعني الاستقلالية منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة[1] وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط

[1] عبد المجيد قدي،مرجع سابق ،ص 104

الاستقلالية بطبيعة الأهداف فبقدر ما تكون مستقلة وعندما تكلف بأهداف أخرى فذلك يحد من الاستقلالية وتنقسم الاستقلالية إلى الاستقلالية في تحديد الأدوات والاستقلالية في تحديد الأهداف.

3-2-دواعي الاستقلالية: استقلالية البنك المركزي أصبحت واقعا فعليا في العديد من الدول إلا أن الحوار لا يزال دائرا حول مبررات الاستقلالية خاصة في بريطانيا والتي يعد بنكها من اعرق البنوك في العالم والذي يعتبر حتى الآن مجرد تابع للخزينة، وتدور أهم مبررات الدعوة إلى الاستقلالية لأسباب أهمها[1]:

- انهيار نظام بروتون وودز وظهور التضخم في الدول الرأسمالية وكذا النامية حيث كانت نتيجة للسياسة النقدية للبنوك المركزية المطبقة تحت ضغط الحكومة وهذا ما أدى لإعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك بما يتماشى مع تخفيض معدلات التضخم وذلك بالاستقلال عن السلطة التنفيذية.
- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير للانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل إجراء الانتخابات حتى ولو كان ذلك الرواج قصير المدى لغاية نجاحهم.
- نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بالتضخم مثل دراسة BADE-PARKIM سنة 1985 حيث أكدت الدراسات على أن وجود بنك مركزي مستقل من شانه تقليص التضخم دون التأثير السلبي على معدل النمو.
- الارتباط بين الاستقلالية واستقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية حيث كانت الأهداف معظمها أهداف خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية (التشغيل، التمويل بالعجز).

3-3- معايير الاستقلالية: هناك عدة معايير لقياس استقلالية البنك المركزي مستنتجة من بعض الدراسات وهي[2]:

-طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد. -الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ.

-إمكانية إقصاء المحافظ. - مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى.

-مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية. -حدود الإقراض (مدته) الممكن منحه وشروطه.

-الجهة المخول لها الفصل عند التعارض في مجال السياسة النقدية.

- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة. -أهداف البنك المركزي.

[1] محمد دويدار ،اسامة الفولي ،مرجع سابق،ص281
[2] عبد المجيد قدي،مرجع سابق،ص96

- مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة. -طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.

إن الإشكالية التي تثيرها استقلالية البنك المركزي هي مدى قدرة الرأي العام على مراقبة السياسة النقدية بصورة كافية ومدى قدرته على إخضاع مسؤولي البنك المركزي للمساءلة لذا أعدت بعض الدول نظام مساءلة ومراقبة كما هو حال نيوزلندا بحيث تم تحديد مسار وضح لتحديد هدف التحكم في التضخم (0 -2 % نهاية 1993) وهو عبارة عن عقد نجاعة بالنسبة للمحافظ يكون أساسا للحكم على أدائه وأداء السياسة النقدية.

خاتمة الفصل:

ختما يمكن القول أن السياسة النقدية تعد انعكاسا للفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تطورها التاريخي حيث نجد أن مهمتها اقتصرت في الفكر الكلاسيكي السيطرة على الكمية المعروضة من النقود، ثم انتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوقي النقود والسلع من خلال الفكر الكينزي. أما حديثا فهي تحاول التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي وذلك بالاعتماد على قنوات إبلاغ السياسة النقدية لكي تمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي و النمو الاقتصادي إلى جانب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني :

التوازن الاقتصادي الكلي

مقدمة :

يقوم نموذج التوازن الكلي على حل مشكل ازدواجية التحليل التي وقع فيها التحليل التقليدي والتحليل الكينزي، فتارة تقوم النظرية النقدية التقليدية على تحليل سعر الفائدة باعتباره ظاهرة حقيقية، وتارة أخرى تقوم على أساس التحليل النقدي، فعندما تعتبر النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة ثمن استخدام رأس المال، فتحدد كأي سلعة بعرض الادخار وطلب الاستثمار، وعلى النقيض من ذلك فان "كينز" يقرر أن سعر الفائدة هي ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها، في حين أن العلاقة بين الادخار والاستثمار هي التي تحدد مستوى التوازن للدخل الوطني، و يتعدى التوازن الاقتصادي إلى التوازن الخارجي عندما يتم إدخال ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

المطلب الثاني: أشكال التوازن الاقتصادي

المبحث الثاني: نظرية التوازنات الاقتصادية الكلية في ظلIS–LM .

المطلب الأول:التوازن في سوق السلع والخدمات .

المطلب الثاني: التوازن في سوق النقود.

المبحث الثالث : نظرية التوازنات الإقتصادية الكلية في ظلIS–LM–BP .

المبحث الأول : عموميات حول ميزان المدفوعات .

المطلب الثاني : دراسة منحنى ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي

قد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطوّر هذه كان يغيّر التوازن من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه وحديثه في موضوع التوازن. يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

المطلب الأول :ماهية التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه.

1-مفهوم التوازن الاقتصادي

ويقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة. [1]

ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام.

ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه. إلاّ أنّ المتفق عليه أنّ التوازن بصفة عامة يعرف بأنّه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له. وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

- التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أوكلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة بحيث أنّ عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تسحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى .[2]

- كذلك هناك من يعرف التوازن بأنّه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أيّ حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أيّ مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أنّ التوازن هو وضع ثبات

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم ،أسس علم الاقتصاد التحليل التجميعي ،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2010 ص30

[2] سلالم سميسم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجداوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص35.

نسبي .[1]

وتفسير ذلك أنّه في النظرية الاقتصادية تتم دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب.....الخ، وتتم دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهاته الظواهر وكل متغير يأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لانهائي من المتغيرات والمسببات وإذا لم يتواجد ما يغيّر هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإنّ هذه القيمة تعرّف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية المتوازنة، الدخل التوازني...الخ.

سعر التوازن مثلا هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين مع قوى العرض من جانب البائعين وبالتالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن أي توازن بين المنتج والمستهلك [2].

كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها[3].

من هذا التعريف يتضح أنّه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنّه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أنّ الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ماكان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أنّ اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي.

ومن هنا يتضح أنّ التوازن على مستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

وأخيرا نخلص إلى أنّ التوازن مبدأ قديم في الاقتصاد ويرمز عادة إلى توازن الأسواق(السلع والخدمات، النقد،

---

[1] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 .

[2] Abdelkader Beltas, La Crise de Sub-prime,Edition Legende, Paris,2009 ,p 105.

[3] سلالم سميسم، مرجع سبق ذكره،40.

العمالة) سيأتي تفصيل ذلك في المبحث القادم من هذا الفصل.

بعدما تعرفنا على مفهوم التوازن نحاول في النقطة الموالية التعرف على أشكال هذا التوازن.

2- أهمية نموذج التوازن الاقتصادي الكلي

يقوم نموذج التوازن "هيكس و هانس "على أسلوب تحليل التوازن الكلي بدلا من تحليل التوازن الجزئي، وحتى نوضح أهمية التوازن الاقتصادي الكلي ، نفترض أن هناك زيادة في المعروض النقدي مع بقاء الطلب على النقود ثابتا ، فان هذا الأجراء من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة ، ومن ثم زيادة الطلب على حجم الاستثمار بفعل مرونة الكفاية الحدية لرأس المال اتجاه التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة ، وسوف تؤدي هذه الزيادة في الاستثمار إلى اتجاه المستوى التوازني للدخل إلى الارتفاع بفعل مضاعف الاستثمار .

ولما كان الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل ،وان العلاقة بينهما طردية ، هذا بدوره سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط إلى اليمين بفعل زيادة الدخل .و حيث التغير في كمية المعروض النقدي كذلك سوف يؤثر على سعر الفائدة بطريقة مباشرة من خلال تأثيره على أسعار الأوراق المالية .وبطريقة غير مباشرة عن طريق الأثر الناتج عن التغير في سعر الفائدة في الطلب على الاستثمار و في مستوى التوازن للدخل ، وهكذا تكون هناك سلسلة لانهائية من الأفعال و ردود الأفعال ، وبالتالي سندخل في حلقة مفرغة[1] .

أما في سوق السلع و الخدمات سنلاحظ نفس الظاهرة ، حيث إذا تم استخدام اختراع تكنولوجي جديد – مثلا- سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ،ومن ثم الزيادة في الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط ، وحتى يتم إقناع أصحاب الثروات بالتنازل عن السيولة التي يحتفظون بها لغرض المضاربة ، لا بد من رفع سعر الفائدة ، لكن ارتفاع سعر هذه الأخيرة سينجر عنه انخفاض في مستوى حجم الاستثمار ، وعليه سينخفض بدوره الدخل ، وهكذا ندخل الحلقة المفرغة من جديد ،وعلى هذا الأساس يمكن إرجاع أهمية دراسة نموذج التوازن الكلي إلى مجموعة من الأسباب والعوامل نتناولها فيما يلي :

- يهدف نموذج"هيكس وهانسن" الوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة والدخل في آن واحد،عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار

[1] سلالم سميسم، مرجع سبق ذكره،170.

من جهة وعرض النقود والطلب عليها كمتغيرات متبادلة وآنية لكل منهما.يشير منحنى (IS)إلى العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة في سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار و الادخار ،أما (LM) فهو المنحنى الذي يعكس العلاقة بين سعر الفائدة و الدخل في سوق النقد من خلال دالتي عرض النقود والطلب على النقود – تظهر أهمية الاعتماد على النموذج التوازني العام من خلال النظر إلى الصعوبات و المشاكل المتعلقة والمرتبطة بكيفية تحديد سعر الفائدة خاصة ، وأن هذه الأخيرة عند التقليديين تتحدد بتقاطع منحنى الادخار بمنحنى الاستثمار ، إلا أن النظرية التقليدية بافتراضها ثبات مستوى الدخل تكون قد جانبت الصواب ، باعتبار أن الادخار (في رأي كينز) يعتمد على الدخل ، وأن الدخل يعتمد بدوره على سعر الفائدة الذي يؤثر في الاتجاه المعاكس للاستثمار، ومن ثم فالاستثمار بواسطة المضاعف يؤثر على الدخل ، وهكذا نكون أمام إشكالية مفادها أن معرفة سعر الفائدة مرتبط بمعرفة مستوى الدخل ، وان معرفة هذا الأخير يتطلب معرفة مستوى سعر الفائدة ، وهكذا نجد أنفسنا نبحث وندور في حلقة مفرغة ، إذا ما اتبعنا التحليل النقدي التقليدي . و نفس الشيء نلاحظه على التحليل الكينزي في تحديد سعر الفائدة ، حيث تتحدد بتقاطع عرض وطلب النقود،وذلك إذا أمكن معرفة مستوى الدخل ، والدخل مرتبط أصلا بالاستثمار (عن طريق المضاعف) ومن ثم البحث عن سعر الفائدة ، وأن معرفة هذا الأخير مرتبط بمعرفة مستوى الدخل وهكذا .والنتيجة أن نظرية "كينز" لا تصلح بافتراضاتها السابقة لتحديد مستوى سعر الفائدة ،لأنها هي الأخرى تدور في حلقة مفرغة .[1]

المطلب الثاني أشكال التوازن الاقتصادي

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي.

1–التوازن الجزئي والتوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أنّ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، 110.

صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها .

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الإختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الاسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما .[1]

2-التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها .

ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس ، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل. [2]

3-التوازن الساكن والتوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه

[1] سلالم سميسم، مرجع سبق ذكره،40.
[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره،105.

لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة ، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تمّ استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول [1].

4-التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي. وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة إقتصاد عام.[2]

[1] شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010،ص72

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، 106

المبحث الثاني : نظرية التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل اقتصاد مغلق .

النموذج الذي ندرسه في هذا الفصل هو نموذج (LM/IS) الذي وضع من طرف الاقتصاديين " هكس وهانس " في خضم الدفاع عن أراء ومبادئ كينز وقد أطلق عليه كذلك " نموذج النظرية الاقتصادية الجديدة "، وكان الهدف من هذا النموذج هو تحديد مستوى التوازن الكلي، آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة (i) والدخل (y) وربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليها من جهة أخرى .

لذا سنتطرق في المبحث الأول إلى تحليل هذا النموذج من خلال اشتقاق منحنى (IS) ومنحنى (LM) وكيفية تحقيق التوازن بينهما.

أما المبحث الثاني فنبين من خلاله أثر كل من السياستين المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي الكلي، باعتبارهما السياستين التي تستطيع الحكومة بواسطتهما المحافظة على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:التوازن في سوق السلع والخدمات .

يمكن التعبير عن مستوى الناتج الكلي في اقتصاد ما بمستوى الطلب المقابل له والذي يساويه باعتبار:

(الناتج = الإنفاق) $$\mathbf{D= C + I + G + (X - M)}$$

ويتأثر كل من الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري بسعر الفائدة(i)،مما يسمح بالقول أن الدخل التوازني هو الأخر يتأثر بسعر الفائدة (i)، وبالتالي يمكن القول أنه لكل مستوى من مستويات الفائدة حجما يقابله من الطلب الكلي يحدد حجم الدخل التوازني، أو بتعبير آخر أنه لكل سعر فائدة مستوى يقابله من الناتج، ويشكل مجموع تلك التوفيقات بين أسعار الفائدة المختلفة ومستويات الدخل المقابلة لها منحنى الادخار – الاستثمار أو ما يسمى منحنى (IS)، عندما تكون السوق السلع في حالة توازن.[1]

إن الشرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار، وعند كينز فإن الادخار هو دالة متزايدة في الدخل. $S = s(y)$

[1]محمد فرحي ،التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الأول الأسس النظرية،دار أسامة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2004. ، ص ص214، 215

وبما أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك يصبح لدينا:

$$\Leftarrow s= -c_0 + (1-b)Y \Leftarrow s = y-c \quad \text{ومنه} \quad C = C_0 + bY \text{ و } Y = C + S$$

$$s= -c_0 + sY$$

أما الاستثمار فهو دالة متناقصة لسعر الفائدة أي أن : $I = I0 - Q(i)$

وبما أن الشرط التوازن في السوق السلعية هو أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، وهو ما يمكن التعبير عنه رياضيا **S=I** أي:

$$C_0+SY = I_0-Q(i) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

من المعادلة (1)يتضح أنه من الضروري أن يكون كل من السعر الفائدة (i)ومستوى الدخل (y) عند مستوى المناسب الذي يحقق شرط التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.[1]

وبارتباط الاستثمار عكسيا مع سعر الفائدة، يتغير الدخل المتوازن عكسيا مع سعر الفائدة.[2]

فعند سعر الفائدة (i0) سوف يكون هناك مستوى محدد من الاستثمار (I0)، وبمعرفة حجم الاستثمار، يمكننا معرفة مستوى الدخل عند مستوى التوازن الذي يتحقق فيه التساوي بين الادخار والاستثمار.

نفرض أن سعر الفائدة انخفض إلى مستوى (i1) سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الاستثمار إلى مستوى(I1)

والذي بدوره يؤدي إلى مستوى توازني جديد للدخل (Y1) وذلك عن طريق المضاعف.

وبتكرار العملية يتم الحصول على جدول كامل يبين العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل عند التوازن كالتالي:

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،الجزائر، 2004 .ص:88.

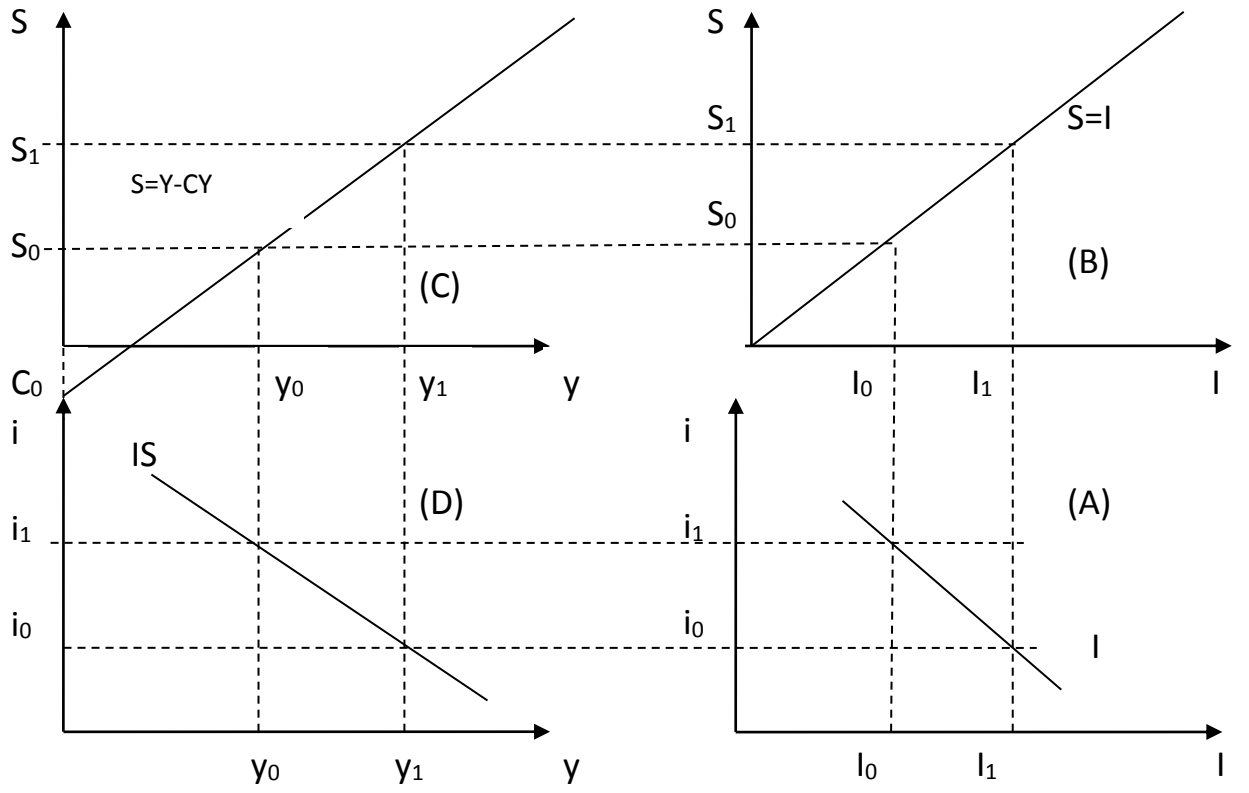
[2] يوجين أودوليو، النظرية الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر.1993 ص: 111.

الدخل	Y_0	Y_1	Y_2
سعر الفائدة	i0	i1	i2

ويطلق الاقتصاديون على هذا الجدول اسم المنحنى (IS)الذي يبين مجموعة من التوليفات من سعر الفائدة والدخل الذي عندها يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار.

ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة وكيفية اشتقاق منحنى (IS) بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل (2–1): اشتقاق منحنى (IS):



المصدر:بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص:89.

1-تحليل الشكل

يتكون الجزء البياني أعلاه من أربعة أجزاء، الجزء (A) الذي يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال ،حيث يبين أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، أي أن العلاقة بينهما عكسية فكلما انخفضت أسعار الفائدة كما زاد الاستثمار والعكس،أي كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الاستثمار.

أما بالنسبة الجزء (B) ، يبين شرط التساوي بين الإدخار(S) والاستثمار(I) باعتبار أن كل ادخار يحول إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة، حيث يمثل الإستثمار على المحور الأفقي، والإدخار على المحور العمودي ويتحقق التساوي بينهما عند كل نقطة تقع على خط (45^0) المنصف للزاوية(الخط الاسترشادي).

أما الجزء (C) الذي يمثل منحنى الإدخار والذي يوضح أن الإدخار دالة متزايدة في الدخل، ميلها أقل من الواحد الصحيح، حيث أن هذا الميل يمثل أثر زيادة الدخل على الإدخار.

أما الجزء الأخير وهو الجزء (D)الذي يبين لنا التوفيقات المختلفة بين أسعار الفائدة والدخل والتي نعبر عنها بالمنحنى (IS) والذي من خلاله يتساوى الإدخار مع الاستثمار ومن ثم التوازن العام في سوق السلع. [1]

2- **الملاحظات حول منحنى**: يمكن إعطاء مجموعة من الملاحظات أهمها[2]:

- ✓ يمكن تفسير منحنى (IS) على أنه منحنى للطلب الكلي على السلع والخدمات عند مستويات المختلفة لأسعار الفائدة، في حالة ثبات مستوى العام للأسعار.

إلا أن هذا التفسير يعتبر أقل شيوعا من التفسير الآخر لمنحنى الطلب الكلي الذي يربط بين مستوى الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار، بافتراض ثبات سعر الفائدة، إلا أن هذا التفسير يتميز بدوره بأنه يبين التغيرات والتعديلات التي يجب إجراؤها في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي للمحافظة على التوازن نتيجة للتغير في سعر الفائدة .

- ✓ يعتبر منحنى التوازن في سوق الإنتاج(IS) عادة سالب كما هو مبين في الشكل (1) والسبب هو وجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومستوى الدخل حيث كلما خفضنا سعر الفائدة كلما زاد الطلب على

[1] شعيب بونوة، مدخل إلى التحليل الاقتصادي ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر ،2010، ص226.
[2] -بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،مرجع سبق ذكره ،ص90.

الإستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق المضاعف (مضاعف الاستثمار)، وهو ما يدفع الإدخار إلى مستوى توازن جديد بفعل زيادة الاستثمار

- ✓ سوف يؤدي انتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال نتيجة حدوث تقدم تكنولوجي مثلا أوانتقال دالة الإدخار نتيجة التغير في توقعات ميول المستهلكين إلى انتقال مماثل في المنحنى (IS)في الاتجاه نفسه وبمقدار يعادل الانتقال في أي منهما، مضروبا في قيمة المضاعف،فإذا ما كانت التوقعات توحي بانتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال إلى اليمين (الزيادة) فإن هذا سيؤدي إلى انتقال المنحنى بنفس المقدار الحجم الذي انتقل به منحنى الكفاية الحدية لرأس المال .
- ✓ إن الإنفاق الذي تم الحصول عليه يقوم على أساس فرضية عدم وجود إنفاق حكومي وكذلك عدم وجود تعامل مع الخارج.

المطلب الثاني: التوازن في سوق النقود.

بعد دراستنا لمنحنى (IS) وقلنا أنه مجموع التوليفات التوازنية المختلفة لقيم الدخل المقابلة لأسعار الفائدة المختلفة، مما يعني أنه لا بد من تحديد سعر فائدة لتوازن الاقتصاد العام إذ أن هذا السعر لابد أن يكون وحيدا لضبط مستوى الدخل التوازني المناسب.

وحيث أن لكل اقتصاد حقيقي (عيني)، جانب نقدي يقابله ويعبر عنه مما يستلزم توازن هذا الأخير (سوق النقد)، حيث يمكن إيجاد مستوى التوازن الكلي .

إن الشرط التوازن في سوق النقد يتحدد بتساوي الطلب على النقود مع العرض عليها حيث أن الطلب على النقود يكون لأحد الدوافع التالية[1]:

- ✓ دافع المعاملات حيث يكون دالة للدخل يرمز لها $Mt=L1(y)$
- ✓ دافع الاحتياط ويكون كذلك دالة للدخل يرمز لها $MP=L'1(y)$
- ✓ دافع المضاربة يرمز لها $MSP=M(r)= L2(i)$

ومن خلال المعادلات السابقة يمكن كتابة الطلب الإجمالي النقود يرمز لها Md

$$Md=M\ (y.i) =L1(y) +L2\ (i)$$

[1]فارس فضيل ، محمد ساحل ، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، ،مداخلة في الملتقي الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائيل المالية والمصرفية -النظام المالي والمصرقي الاسلامي نموذجا ،5-6ماي 2009، المركز جامعي خميس مليانة ، الجزائر،ص9.

أما العرض النقدي MS فعلى العموم يعتبر ثابتا، حيث تقوم السلطات النقدية بتحديده بواسطة البنك المركزي باستعمال أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة،إعادة الخصم، الإحتياطي القانوني[1].

فتعتبر متغير خارجي وثابتا في الفترة القصيرة $MS=MS0$ [2]

ويتم التوازن في سوق النقد في نقطة التقاطع بين العرض والطلب على النقود أي

$$MS=Md.....(01)$$

حيث: (02) .....$MS=MS0$ثابت.

$$Md=L1(y)+L2(i)\ldots\ldots(03)$$

بتعويض (2) (3)في (1)نجد:

$$MS=L1(y)+L2(i)$$

من خلال المعادلة (3) يتبين لنا أن الطلب على النقود هو تابع لمتغيرين مستقلين الدخل وسعر الفائدة ويمكن كتابة ذلك كما يلي[3]:

$$Md=L(Y;i) \Rightarrow Md=M\mathbf{0}=L(Y;i)$$

من خلال هذه المعادلة يتبين لنا أنه في حالة ثبات كمية النقود المعروضة، فان هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة، تعبر عن شروط التوازن في سوق النقد يطلق على هذه العلاقة اسم منحنى(LM)

حيث : عرض النقود: M

الطلب على النقود:L

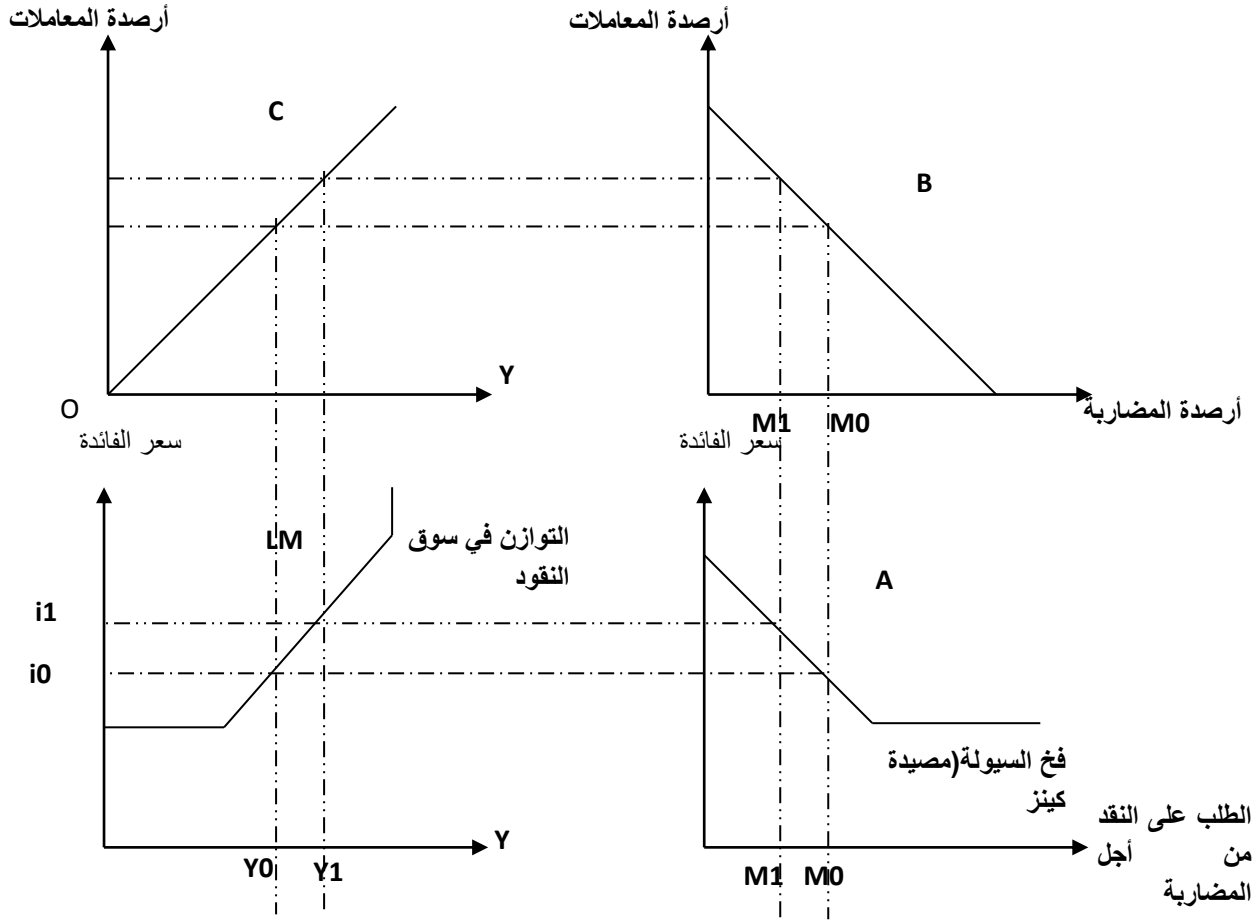
يتحقق التوازن في سوق النقد في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق السلع (الإنتاج) حيث التوازن يتحقق في المدى الطويل، ولاشتقاق منحنى (LM) نحتاج إلى ثلاث منحنيات تبين لنا تغيرات الطلب على النقود بنوعيه وكذلك عرضها كما هو مبين في الشكل التالي :

[1]إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2008 ص207

[2] - محمد فرحي ، مرجع سبق ذكره، ص 246

[3] Marie delaplace, Monnaie et Financement de L'économie, DUNOD,paris,2009,P54.

الشكل رقم: (2-2) اشتقاق منحنى (LM)



المصدر:بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره،ص 93.

1-تحليل شكل اشتقاق منحنى(LM) :

من خلال الشكل رقم: (2-2)وفي الجزء (A) منه الذي يبين كيفية تحديد سعر الفائدة المقابل لحجم الطلب على النقود من أجل المضاربة.

حيث عند مستوى سعر فائدة (i1)،يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة(M1)،و عند مستوى سعر فائدة (i0) يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة (M0) ، ،وعندما يكون سعر الفائدة أدنى يكون عندها الطلب على النقود لأجل المضاربة مرن مرونة لا نهائية لأسعار الفائدة وهو ما يعرف بمصيدة السيولة الكنزية.

حيث إذا كان سعر الفائدة أدنى فإن المستثمرين يفضلون الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات ويصبح الطلب على النقود للمضاربة أفقيا[1]

أما الشكل (B) فيوضح عرض النقود وهو مستوى يفترض أنه يكون ثابت في الفترة القصيرة، فهو يتوزع بين أرصدة المضاربة أو تلك المخصصة لدافع المعاملات والإحتياط فإذا تم التعرف على مستوى الدخل (**Y0**) فإنه يمكن معرفة حجم الطلب على النقود لغاية المعاملات والإحتياط ومنه كذلك حجم النقود لغرض المضاربة باعتباره الجزء المتبقي من الكتلة النقدية .[2]

أما الشكل(C) فمن خلال المنحنى يظهر أن هناك علاقة طردية بين (Y)،والطلب الكلي على النقود من أجل المعاملات والاحتياط.

في حين يمثل الجزء (D) التوليفات المختلفة من أسعار الفائدة والدخل التي تمثل منحنى(LM)

2-ملاحظات حول منحنى (LM):

يلاحظ على هذا المنحنى أنه يكون مرن تماما عند المستويات الدنيا لأسعار الفائدة نظرا لأثر مصيدة السيولة ،بينما يكون الجزء العلوي منه مستقيما عموديا حيث ينعدم الطلب على النقود لأجل المضاربة ويكون لأجل المعاملات فقط نظرا لارتفاع سعر الفائدة ويعرف هذا الجزء من المنحنى(LM) بالمنطقة التقليدية (نسبة إلى التقليديين الذين يرون بأن الطلب على النقود إلا للمعاملات فقط)[3] .

-منحنى (LM) يبين العلاقة الطردية بين الدخل وأسعار الفائدة وذلك أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من اجل المضاربة مما يؤدي إلى انخفاض الفائدة (i) ، أو العكس أي زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من اجل المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة .

[1] يوجين أ دوليو ، مرجع سبق ذكره، ص :148 .
[2] أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن ، 2010 ص215
2-محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص: 251.

المبحث الثاني : نظرية التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل إقتصاد مفتوح.

سوف نحاول توسيع النموذج المغلق الذي تعاملنا معه حتى الآن وذلك من خلال إدخال ميزان المدفوعات في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المتغيرة .وفي هذه الحالة فإننا سوف نضيف على منحنى ال ولقد أطلقنا على التوازن في BP منحنى جديد يعكس التوازن في ميزان المدفوعات هذا المنحنى هو الISو LM أما التوازن في سوق الصرف الأجنبي LM والتوازن في السوق النقدي منحنى ISسوق الإنتاج (السلع) منحنى ، كذلك فإننا سوف نتعرف على السياسات BPوالذي يعكس التوازن في ميزان المدفوعات فيسمى منحنى الإقتصادية المتاحة أمام واضعي السياسة الإقتصادية في ظل الإقتصاد المفتوح .

المطلب الأول : عموميات حول ميزان المدفوعات .

إن ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي ،وذلك نتيجة المعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظائرهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .

1- تعريف ميزان المدفوعات :يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة[1] .

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا ،أي جانب دائن (+) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي ،وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي .[2]

[1] عرفات تقي الحسني. التمويل الدولي . الطبعة2 ،دار مجدلاوي للنشر ،عمان ،2002 ص 115 .
[2] جليل الغالبي ،سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار الصفاء ، الأردن ،2011 ص145

2- أهمية ميزان المدفوعات : إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات ، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي إقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية[1]:

إن هيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات ،بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات ودرجة التوظيف ،ومستوى الأسعار والتكاليف ...إلخ .

إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياستها الإقتصادية

3- عناصر ميزان المدفوعات :

يتركب ميزان المدفوعات من حسابات التالية:

3-1- ميزان العمليات الجارية : يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين :

* الميزان التجاري : يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب ،وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات وسمي أيضا ميزان التجارة المنظورة[2] .

* ميزان الخدمات :تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية ...إلخ ويسمى بميزان التجارة الغير منظورة .

ميزان العمليات الجارية = الميزان التجاري + ميزان الخدمات

[1] عرفات تقي الحسني ،مرجع سبق ذكره ،ص 115 -118.

[2] Bernard Offerls ,English for Economics, ellipses edition , Paris, 2009,p28

3-2- ميزان التحويلات : ويتألف من:

*حساب التحويلات من طرف واحد : يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لاترد سواء كانت رسمية أو خاصة .

* ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي : تقيم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالإلتزامات الدولية ،فتسوي الدولة ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ،كما يمكنها في حالة وجود فائض شراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة

هذا الفائض .وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي .

ميزان التحويلات = حساب التحويلات من طرف واحد + ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي .

3-3- ميزان رأس المال : (العمليات الرأسمالية).

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط ،بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ،والتي تنقسم إلى نوعين[1] :

* رؤوس الأموال الطويلة الأجل : وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل ،والإستثمارات المباشرة ،والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشراؤها من وإلى الخارج .

* رؤوس الأموال القصيرة الأجل : والتي لاتتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل ، والقروض القصيرة الأجل ...إلخ .

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل.

[1] زينب حسين عوض" العلاقات الإقتصادية الدولية" دار القدح للطبع والنشر، الإسكندرية 2003، ص 104.

وتعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أوالعكس ،أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي .

ميزان رأس المال =ميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل + ميزان رؤوس الأموال القصيرة الأجل .

3-4- حساب السهو الخطأ .

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)،لأن تسجيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج ،وتستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية[1] :

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة إختلاف أسعار صرف العملات .

- قد تؤدي ضروريات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ .

ومما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج المساواة التالية :

ميزان المدفوعات الكلي =ميزان العمليات الجارية +ميزان التحويلات +ميزان العمليات الرأسمالية + بند السهو والخطأ.

4- طريقة التسجيل .

كما ذكرنا سابقا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي مرتين في

الجانب الدائن وفي الجانب المدين .

بالنسبة للجانب المدين :يأخذ الإشارة السالبة (-) ويشمل [2]:

4-1- الإستيراد من السلع والخدمات .

4-2- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد) .

[1] نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011،ص216.
[2] عبد الله منصوري، السياسة النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات- حالة إقتصاد صغير مفتوح ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2006 .ص84

4-3- رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج .

أما الجانب الدائن : يأخذ إشارة موجبة (+) ويشمل :

4-4- الصادرات من السلع والخدمات .

4-5- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد) .

4-6- رؤوس الأموال القادمة من الخارج .

المطلب الثاني :دراسة منحنى ميزان المدفوعات

إن حتمية التبادل الدولي التي فرضتها معطيات الاقتصاد اليوم تستدعي من المحللين الاقتصاديين ضرورة توسيع النموذج المغلق من خلال إدخال سوق الصرف الأجنبي حيث أن التعامل مع العالم الخارجي يتطلب بالضرورة استخدام عملات الدول المختلفة ، و سوق الصرف الأجنبي[1]هو الاطار الذي يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ، سواءا كانت هذه المعاملات حاضرة أم آجلة.

1- اشتقاق منحنى ميزان المدفوعات و ميله :

نتطرق إلى كيفية إشتقاق منحنى ميزان المدفوعات و تحديد ميله

1-1-عملية اشتقاقBP : يعبر منحنى عن مستويات من سعر الفائدة و الدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات ، عند مستوى معروف لسعر صرف العملة الوطنية ، هذه العلاقة من المتوقع أن تكون طردية ، و السبب في ذلك يعود إلى التسلسل المنطقي التالي [2]:

إن زيادة الدخل مع ثبات العوامل الأخرى من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الواردات و بالتالي ظهور

عجز في ميزان المدفوعات ، هذا العجز يحتاج إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية حتى نستطيع جذب قدر كافي من رأس المال الأجنبي لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، أي أن زيادة الدخل سوف يحتاج إلى زيادة سعر الفائدة

[1] الواردات تنشئ الطلب على العملة الأجنبية ،والصادرات تنشئ العرض من العملة الأجنبية ، حيث هناك نوعين من أسعار الصرف ،سعر الصرف الثابت يعتبر أحد أدوات السياسة الاقتصادية الذي تتحكم فيه الحكومة ، سعر الصرف المرن يتحدد في السوق وفقا لظروف العرض و الطلب.

[2] أحمد رمضان نعمة الله و إيمان عطية ناصف و محمد سيد عابد ،النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر جامعة الاسكندرية 2003 ص254.

ميله موجب ، و يعكس وجود علاقة طردية BPحتى يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات ، وبالتالي فإن منحنى بين الدخل و سعر الفائدة.

1-2- ميل منحنىBP إن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يسعى أن يكون بالضرورة رصيد الدولة من العملات الصعبة الأجنبية معدوم و يمكن التعبير عن ذلك من خلال ما يلي :

= رصيد ميزان التجاري + (رؤوس الأموال الداخلة- رؤوس الأموال الخارجة)=0 BP

حيث [1] :

$$BP=BTC+BK=0$$

PTC : رصيد ميزان العمليات الجارية

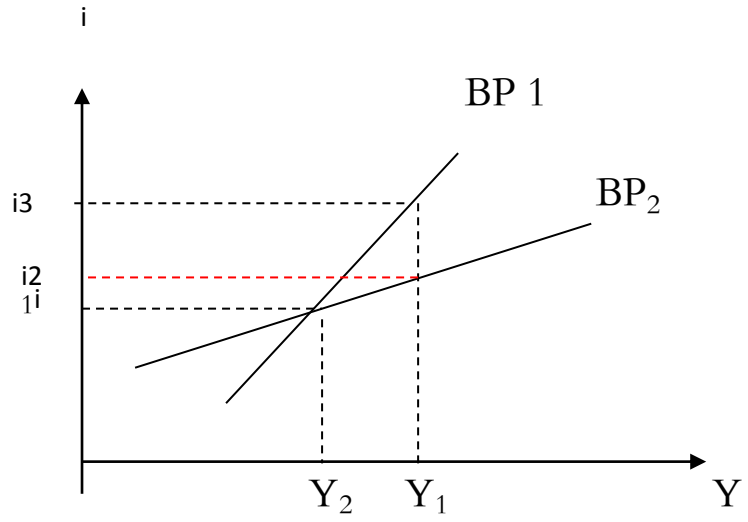
BK : رصيد ميزان رأس المال.

على كل من مرونة الواردات بالنسبة للدخل و كذلك على مدى حساسية BPو يتوقف ميل منحنى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لسعر الفائدة.

فكلما زادت مورنة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل فإن أي زيادة معينة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الواردات ، وبالتالي فإن ذلك سوف يحتاج إلى زيادة أكبر في سعر الفائدة ، ففي هذه الحالة فإن منحنى BP يصبح أشد انحدارا و يأخذ وضع منحنى BP_1 في الرسم البياني أدناه ، وبالعكس إذا انخفضت مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل فإن منحنى BP يصبح أقل انحدار و يأخذ الوضع BP_2 في الرسم أدناه:

[1] Marc Montoussé " Macroéconomie " Bréal –Paris 1999 page :222

الشكل (3-2) : منحنى ميزان المدفوعات.



المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وإيمان عطية ناصف ومحمد سيد عابد ،النظرية الاقتصادية الكلية ،نفس المرجع ص254.

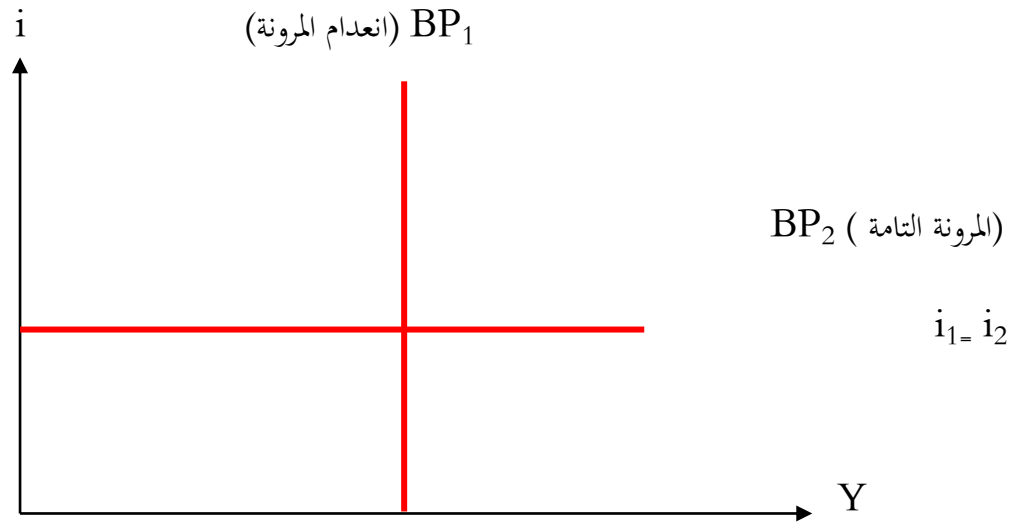
من ناحية أخرى فإن زيادة حساسية رأس المال الأجنبي للتغيرات في سعر الفائدة المحلي تؤدي إلى زيادة مرونة منحنى BP ، أي كلما أصبح أقل انحدارا كما هو الحال في المنحنى BP_2 ، في هذه الحالة فإنه يكفي زيادة الفائدة بقدر ضئيل من i_1 إلى i_2 حتى يتم استعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، و العكس صحيح أي كلما انخفضت حساسية رأس المال الأجنبي للتغيرات في سعر الفائدة المحلي كلما زاد انحدار منحنى BP كما هو الحال في المنحنى BP_1 حيث يحتاج التوازن في ميزان المدفوعات زيادة كبيرة في سعر الفائدة من i1 إلى i_3 .

تجدر الاشارة إلى أنه في الحالت المتطرفة التي تكون فيها حساسية رأس المال الأجنبي لتغيرات أسعار الفائدة المحلية تامة فإن الأصول المالية المحلية تصبح بدائل كاملة لمثيلاتها في العالم ، وبالتالي فإن أي عجز في ميزان المدفوعات يتم تعويضه مباشرة من خلال تدفق رأس المال الأجنبي دون الحاجة إلى انخفاض أسعار الفائدة ، في هذه الحالة فإن منحنى BP يصبح خطا أفقيا مما يعكس مرونة لا نهائية[1].

[1] صالح تومي ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي،دار أسامة للنشر والتوزيع ، الجزائر،2009،-ص224.

و عندما تنعكس حساسية رأس المال الأجنبي للتغيرات في أسعار الفائدة المحلية فإن الأصول المالية المحلية لا تصلح لأن تكون بدائل كاملة للأصول المالية في العالم ، حيث تصبح الأسواق المالية المحلية منعزلة تماما عن الأسواق المالية في العالم و بالتالي فإن العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن زيادة الدخل لا يمكن علاجه من خلال زيادة سعر الفائدة ، و بالتالي فإن منحنى BP يأخذ الوضع الرأسي ، و فيما يلي التمثيل البياني لهاتين الحالتين المتطرفتين :

الشكل (4-2) : الحالات المتطرفة لمنحنى BP.



المصدر: أبو القاسم عمر طبولي . مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي . الجامعة المفتوحة . طرابلس، ليبيا، 1991، ص245 .

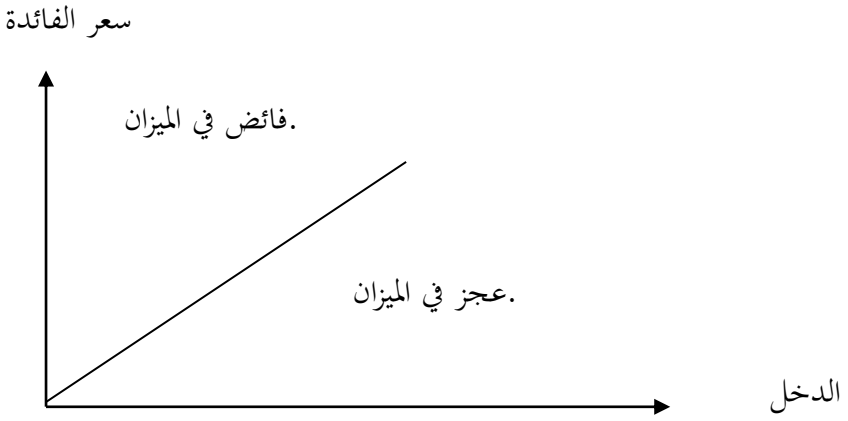
ملاحظة: إن الوضع المتطرف الأول يناسب الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تتكامل أسواقها المالية بصورة تامة مع الأسواق الدولية، أما الوضع المتطرف الثاني فهو يناسب الدول النامية التي تعيش أسواقها المالية في عزلة تامة عن أسواق العالم[1].

[1] أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ،مرجع سبق ذكره،ص256

2-العجز و الفائض في ميزان المدفوعات و منحنى BP:

إن أي نقطة تقع على BP تعكس مستويات الدخل Y و سعر الفائدة (i) التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات ، كما أن أي نقطة تقع إلى يمين منحنى BP ، إنما تعكس وجود عجز في ميزان المدفوعات ، والسبب في ذلك هو كون أن ارتفاع الدخل (PIB) يؤدي إلى زيادة الواردات على اعتبار أن الواردات دالة في الدخل ($M=M_0+my$) و بالتالي يخلق عجزا في ميزان المدفوعات على اعتبار أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الواردات و بالتالي يظهر الفائض ، كما هو مبين في الشكل البياني التالي :

الشكل(5-2): العجز و الفائض في ميزان المدفوعات.



المصدر: أحمد رمضان نعمة الله و آخرون – مرجع سبق ذكره- ص257.

إن أي تغير في العوامل الأخرى غير الدخل و سعر الفائدة يؤدي إلى انتقال منحنى BP إلى جهتي اليمين أو اليسار حسب كل حالة ، بحيث أن العوامل التي تؤدي إلى تحسن الميزان سوف تنقل المنحنى إلى جهة اليسار (تخفيض العملة الوطنية مثلا لكن في ظل توفر شروط) ، بينما العوامل التي تتسبب في تدهور الميزان سوف تنقل المنحنى إلى جهة اليمين (ارتفاع مستوى الأسعار المحلية أو زيادة معدل التضخم) [1].

[1] صالح تومي ،مرجع سبق ذكره، ص220.

و مما سبق ذكره فإنه يمكن تلخيص جملة المتغيرات التي تؤثر في وضعية ميزان المدفوعات في المتغيرات التي تتحكم في كل من حجم الصادرات و الواردات معا، و المتمثلة أساسا في مستوى الدخل الوطني المحلي ، مستوى الدخول في الدول المتعامل معها ، سعر الفائدة ، ومعدلات التضخم أو مستويات الأسعار المحلية ، و يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي :

الجدول (1-2): المتغيرات التي تؤثر في وضعية ميزان المدفوعات.

المتغير	التغير	التغير في الصادرات	التغير في الواردات	BPانتقال منحنى
سعر الصرف الاسمي	+	+	−	جهة اليمين
	−	−	+	جهة اليسار
الأسعار المحلية	+	−	+	جهة اليسار
	−	+	−	جهة اليمين
الدخل الأجنبي	+	+		جهة اليمين
	−	−		جهة اليسار

المصدر : أحمد رمضان نعمة الله و آخرون " النظرية الاقتصادية الكلية " ص 259.

خاتمة الفصل:

إن التوازن الإقتصادي الكلي في ظل إقتصاد مغلق ، إنما يتحدد بالتوازن في كل من سوق النقود وسوق السلع والخدمات ، بحيث هناك نقطة وحيدة يتحدد عندها التوازن بإلتقاء منحنى (IS) و(LM) ، والتي من خلالها يتحدد كل من مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني.

وبغية تحريك الدخل التوازني، تتدخل الدولة إما للتاثير على منحنى (IS) عن طريق السياسة المالية ، أو على منحنى (LM) عن طريق السياسة النقدية.هذا بافتراض عدم وجود علاقات مع العالم الخارجي . وحتى يكون النموذج أكثر واقعية ، سندرج في الفصل الموالي المعاملات مع العالم الخارجي والذي يعبر عنه بميزان المدفوعات (BP).

الفصل الثالث:

أدوات السياسة النقدية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي

مقدمة:

لقد اختلف الاقتصاديون حسب انتماءاتهم الفكرية،(تقليديون، كينزيون)،في مدى أثر كلا من السياستين المالية والنقدية، ومدى فعالية كل منها في تحقيق استقرار الاقتصادي الكلي.

فقد اعتبر الكلاسيكيون أن السياسة النقدية، أكثر فعالية للتحكم في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تحديد مستوى الدخل، وأن السياسة المالية غير مجدية ولا تستطيع تحقيق ذلك، لأن التحكم في المعروض النقدي هو الكفيل بعلاج المشاكل الاقتصادية المعاصرة، باعتبار تغيرات الدخل تغيرات حقيقية تتطلب صرامة في الإصدار النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية وهو مادا فع عليه فريدمان عندما وقعت أزمة الركود التضخمي في السبعينيات .

قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : أدوات السياسة النقدية:

المطلب الأول : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية)

المطلب الثاني : الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية)

المبحث الثاني : تأثير السياسات النقدية في ظل اقتصاد مغلق.

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية في ظل عدم وجود تأثير السياسة المالية

المطلب الثاني:أثر السياسة النقدية في ظل وجود تأثير السياسة المالية

المبحث الثاني : التوازن الاقتصادي الكلي في ظل اقتصاد مفتوح

المطلب الأول:تأثير السياسة النقدية في ظل ثبات أسعار الصرف

المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن

المبحث الأول : أدوات السياسة النقدية:

إن الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها الدول خاصة الدول السائرة في طريق النمو يجعلها تعيد النظر في سياستها النقدية المطبقة بصفة خاصة هذا ما يدفعها للقيام بإجراءات صارمة، وذلك لا يتم إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي توصل السلطة النقدية إلى أهدافها المنشودة وبهذا نقدم أهم أدوات السياسة النقدية فيمايلي

المطلب الأول : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية):

يقوم البنك المركزي باستخدام مجموعة من الوسائل يستطيع من خلالها التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وتتمثل أهم هذه الوسائل فيما يلي:

1- تأطير القروض:

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية مما يجعلها ملزمة باحترامه ، والهدف من هذا الإجراء التنظيمي هو إفساح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية لجلب المودعين والمقترضين ، فتحديد حجم الائتمان تصبح عملية خلق النقود بطيئة إلى درجة قد يصبح فيها القسم السوقي الذي يكونه قطاع البنوك التجارية محدودا وثابتا.[1]

2- الإقناع الأدبي :

إن سياسة الإغراء الأدبي هي الوسيلة الأكبر مرونة مقارنة مع باقي الأدوات الأخرى للسياسة النقدية، وتستخدم عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصالح العامة وهي وسيلة لا يتوجب القيام بها في ايطار قانوني، ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية لكي تسير في الاتجاه الذي يرغبه.

فإذا رأى البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية قد ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فإنه يطلب من هذه البنوك تخفيض منح الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة السوق المفتوحة أو سياسة سعرا عادة الخصم أو الرفع في الاحتياطي الإجباري.[2]

---

[1] محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية"،دار غيداء،عمان ، الأردن،2009،ص34

[2] بلعزوز بن علي، كتوش عشور، واقع المنظومة المصرفية ومنهج الاصلاح، مداخلة في الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية 14-15 ديسمبر 2005،جامعة شلف ، الجزائر، ص12.

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض فإنها قد تلتزم بأسلوب الإقناع الأدبي، وعليه يمكن تعريف الإقناع الأدبي أنه: "عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة ".[1]

إذا كان البنك المركزي حديث النشأة فإنه لن تكون لديه القدرة الكافية على تطبيق سياسة الإغراء الأدبي كأداة فعالة، ولا يمكن أن يحقق النتائج المتوقعة خاصة إذا كانت البنوك التجارية تتميز بالخبرة والقوة.فمن الأحسن عليها إتباع سياستها من إتباع السياسة المقترحة من البنك المركزي.[2]

3- الودائع المشروطة مسبقا من أجل الإسترداد:

هذه السياسة أو الأداة تخص المستوردين حيث تجبرهم على ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية للإسترداد لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن أغلبيتهم ليسوا قادرين على تعويض هذه الأموال المجمدة فإنهم مجبرين عندئذ على الاستعانة بقروض بنكية تسمح لهم بتعويض القيمة المجمدة.

فالهدف من استعمال هذه الأداة هو تقليص حجم القروض الممكن التصرف فيها من طرف الاقتصاد وعليه فهي تسمح بزيادة تكاليف الاستيراد، إذا كان هذا الهدف من بين أهداف السياسة النقدية.[3]

لا يمكن إنكار قوة وفعالية الأدوات المباشرة وفورية أثرها في مواجهة البنوك التجارية وغيرها من الوحدات المصرفية المالية، حين يراد التحكم فيما تقدمه من الائتمان. كذلك فهي تمثل أحيانا الحل الفصل عند إمكانية استخدام أدوات أخرى مناسبة خاصة لو تم استخدامها بشكل مؤقت، وبالتالي فإن أدوات التحكم المباشر في الائتمان تمثل جانبا هاما من أدوات البنك المركزي. حتى وإن لم تعد تستخدم كما كان الأمر في الماضي، ولكن من الجانب الأخر فهناك العديد من الجوانب السلبية لأدوات التحكم المباشر في الائتمان مما أدي إلي الاعتماد بشكل رئيسي على الأدوات المباشرة ليس في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فحسب وإنما في العديد من الدول النامية أيضا، فبصفة خاصة يكاد يستحيل عمليا تحديد الحد المناسب لاستخدام الأدوات المباشرة، كذلك فهي تقوم بإحداث العديد من التشوهات في مجال التمويل والائتمان، وتؤدي إلى سوء توزيع الموارد التمويلية، وإلى الحد من كفاءة استخدامها،

[1]-ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 39 .
[2]محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية"،مرجع سبق ذكره ،ص34
[3] صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر 1990-2000 ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003 ،ص148.

كذلك فهي لا تتناسب مع أهداف الإصلاح المالي والهيكلي[1]، وهذا ما دفع إلى إظهار سلبيات الأدوات المباشرة وايجابيات الأدوات الغير مباشرة ويمكن حصر سلبيات الأدوات المباشرة فيما يلي[2]:

- ✓ انعدام مرونتها ومحدودية فعاليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف، وانحصار تطبيقها على شرائح أو قطاعات محدودة من النظام المالي ككل .
- ✓ عدم حفزها لتعبئة المدخرات، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد حجم الائتمان المتاح على مستوى الاقتصاد .
- ✓ تحد من المنافسة بين البنوك التجارية لجذب الودائع وخلق فرص جديدة للاقتراض.
- ✓ تستلزم التدخل المستمر والمتزايد للبنك المركزي في أدق الشؤون الإدارية للوحدات المصرفية، الأمر الذي قد يخلق تعارضا متزايد مع دوره في إدارة السياسة النقدية على مستوى الاقتصاد.
- ✓ تزيد من صعوبة عملية مراقبة الالتزام بالقواعد، خاصة في حالة التوسع في الائتمان في صورة أخرى لا تغطيها السوق الائتمانية.

المطلب الثاني : الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية):

تعرف هذه الأدوات بالأدوات الكمية وهي أساليب التأثير والتي يستعملها البنك المركزي للتأثير على السيولة في البنوك التجارية من جراء التغير في حجم الائتمان، والتدخل لتحقيق الاستقرار النقدي والمتمثلة في ما يلي:

1- **سياسة سعر إعادة الخصم :**

نقدم تعريفا و آثار سياسة سعر إعادة الخصم فيمايلي:

1-1- تعريفها: إن بنك إنجلترا أول من طور سعر إعادة الخصم، كوسيلة للتأثير على الائتمان واستعمل البنك سعر خصمه المعروف باسم (banc.Rate) لأول مرة سنة 1839 ومرة أخرى خلال أزمات 1857. 1847. 1866 فما هو سعر إعادة الخصم ؟

" سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة، أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديمه للقروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة ".[3]

[1]محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الافتراضي وإنعكاساته على الاقتصاديات الدولية ،13-14مارس 2012، المركز جامعي خميس مليانة ، الجزائر،ص 7.

[2]إسماعيل صاري، السياسة النقدية و دورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-2010 ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية ، الجزائر، 2012.ص30

كما يعرف أيضا على أنه " سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري وهو عبارة هن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض، وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة.[1]

وبالطبع فالمؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي في هذا الشأن هي البنوك التجارية، وهي غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بصفة مستقلة دون توفر السيولة اللازمة ولذا فهي مضطرة إلى اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبيالات، بمعنى أن يحل البنك المركزي محلها في الدائنية مقابل أن يقدم السيولة اللازمة لتأدية نشاطها، ومن الطبيعي أن يتقاضى منها ثمن هذا الإقراض في صورة سعر الفائدة و الذي يتحدد وفق للتأثير على السوق النقدية.[2]

1-2- آثار سياسة سعر إعادة الخصم:

- التأثير على حجم الائتمان: وذلك من خلال زيادة سعر إعادة الخصم، حيث يؤدي زيادته إلى رفع سعر الفائدة للبنوك التجارية، مما يترتب عليها إحجام الأفراد على طلب الائتمان وبالتالي ينخفض حجمه.
- التأثير على سعر الفائدة: عندما يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية فإنه يتقاضى أجرا يتمثل في سعر الفائدة الذي يقوم بتحديده ، وعليه فارتفاع سعر خصم البنك المركزي يؤدي إلى ارتفاع سعر خصم البنوك التجارية وانخفاضه يؤدي إلى انخفاضها أيضا ، بالإضافة إلى ذلك فإنه عند قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة يترتب عليه انخفاض سعر فائدة البنوك التجارية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان.[3]

2- **سياسة السوق المفتوحة:** نقدم تعريفا و آثار سياسة السوق المفتوحة فيمايلي:

2-1- تعريفها: يقصد بعمليات السوق المفتوحة " قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية كذا الأصول الحقيقية من أوذونات الخزينة، و بعض الأوراق المالية والتجارية. والهدف من ذلك تحويلها إلى أصول نقدية، أي يمتص قيمتها

[1] مصطفى رشدي شيحة. الاقتصاد النقدي والمصرفي مقدمة في هلم الاقتصاد ، دار النهضة العربية بيروت،لبنان، 1983 ص378

[2] Riel Miller, The Future of Money ,OECD edition ,France, 2002,p11.

[3] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ص154.

النقدية القانونية من السوق وبالتالي يؤثر على سيولة السوق النقدية، وقد يدخل مشتريا لهذه الأصول ويقدم بذلك السيولة اللازمة بقيمة هذه الأصول ".[1]

ويمكن تعريفها أيضا " دخول البنك المركزي إلى الأسواق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، وإلى الأسواق النقدية بائعا أو مشتريا لأوذونات الخزينة، وأوراق تجارية أو القطاع الأجنبي. ويهدف البنك المركزي من خلال هذه السياسة إلى التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش عن طريق التأثير في عرض النقود أي النقود الورقية ونقود الودائع بصفة خاصة.

وهناك تعريف أخر " يمكن أن تشمل سياسة السوق المفتوحة بمعناها الواسع شراء أو بيع البنك المركزي أي نوع من الأوراق المالية التي يتعامل بها في السوق، سواء كانت أوراق مالية أو حكومية أو مقبوضات مصرفية، أو كمبيالات"[2]

تتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعرا عادة الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فبينما يحاول البنك المركزي من خلال سياسة سعر إعادة الخصم التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية لمحاولة توسيع أو تقييد الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوب تحقيقها، نجد على العكس من ذلك بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة بحيث يحاول التأثير في سيولة السوق النقدية وفي هيكل هذا السوق يهدف التأثير على سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.[3]

2-2- آثار سياسة السوق المفتوحة:

تأثر سياسة السوق المفتوحة على حجم الائتمان، فعندما يريد البنك المركزي أن ينقص من حجم الائتمان فليس عليه سوى أن يعرض ما لديه من الأصول الحقيقية في السوق النقدية أو المالية، لامتصاص كمية النقود القانونية الموجودة في هذه السوق، وبالتالي التأثير في سيولتها التي هي أساس وغطاء كل عملية إصدار القروض أو خلق الائتمان.وعندما يرغب في تشجيع الائتمان ليس عليه إلا أن ينزل هذه الأسواق طالبا وشاريا لهذه الأصول الحقيقية، وبالتالي تزيد السيولة النقدية وزيادة نسبة الائتمان عند البنوك التجارية.[4]

---

[1] مصطفى رشدي شيحة. الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره

[2] عبد الواحد المخزومي، الصيرفة المركزية، دار الطليعة والنشر، لبنان،1987، ص 158

[3] بن طالبي فريد،فعالية السياسة النقدية في ظل البرامج الاقتصادية –حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2011،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2013 ، ص25.

[4] خليفي عيسى ،التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن ، 2010 ص138

أما فيما يتعلق بسعر الفائدة أي ثمن الائتمان واقتراض الأموال، فلا شك أن البنك المركزي عندما يشتري بعض الأصول الحقيقية من السوق النقدية يزيد من الطلب عليها وهو بذلك يرفع من ثمن توازنها (ثمن البيع والشراء) ويخفض من ربحها (سعر الفائدة الثابت عليها) وفي نفس الوقت يزيد من كمية النقود القانونية في سوق النقد مما يترتب عليه زيادة الائتمان[1]

3- **سياسة الاحتياطي الإجباري:** نقدم تعريفا و آثار سياسة الاحتياطي الإجباري فيمايلي:

3-1- **تعريفها:**

البنك المركزي كبنك البنوك يتعين عليه الاحتفاظ بجزء من الاحتياطي النقدي الخاص بالبنوك التجارية ويحدد الحد الأدنى من هذا الاحتياطي، ولكن يمنح البنك المركزي السلطة القانونية في تغيير مقدار تلك النسبة من الاحتياطي

3-2-أثار سياسة الاحتياطي الإجباري:تتوقف البنوك التجارية في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الرصيد النقدي الذي بحوزتها، فكلما كان مرتفعا زادت قدرتها على الائتمان من ذلك زيادة منح القروض.وفي حالة الفترات التضخمية يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإجباري، وهذا ما يخفض من نسبة الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية، فتقل قدرتها على تقديم القروض ومنح الائتمان وبالتالي خفض الكتلة النقدية الموجودة في السوق النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار، أما في فترات الكساد فيلجأ البنك المركزي إلى التخفيض من نسبة الاحتياطي الإجباري وهذا ما يرفع من كمية الاحتياطيات النقدية لدى البنوك فتزيد قدرتها على منح القروض والائتمان، وبالتالي ترفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي فترتفع الأسعار ويؤدي إلى زيادة حجم التشغيل والدخل الوطني.[2]

يمكن حصر أهم مزايا الأدوات الغير المباشرة و أسباب التخلي عن الأدوات المباشرة فيما يلي[3]:

- لا تسمح الأدوات المبشرة بالمنافسة بين البنوك التجارية بسبب حدود الائتمان.
- عدم التمييز بين القطاعات الاقتصادية و يضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس التكلفة والعائد والمخاطرة النسبية.

[1]رفيق يونس المصري، آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الاسلامية والوسائل المشروعة للحماية، دار المكتبي، سورية، 2009، ص19

[2]منير إسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ،2011 ص239

[3]أحمد غريبي، إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثره على السياسات النقدية و المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2009.

- تنتقل وتنتشر أثار الغير مباشرة ومؤشراتها بشكل مباشر إلى كافة أطراف السوق النقدي.
- ترتكز الرقابة على البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية .

المبحث الثاني : تأثير السياسات النقدية في ظل اقتصاد مغلق.

الطرح الذي قدمه الكلاسيك لم يلبث أن ثبت عجزه خاصة في أزمة الكساد (1929) التي وضعته على المحك، حيث عجزت أطروحاتهم هذه في تفسيرها وعلاجها .

في ظل هذا الوضع المتأزم جاء كينز وحاول تفسير وعلاج هذه الأزمة وإعطاء السياسة المالية دورا مهما.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث تبين أثر كل من السياسة النقدية ثم أثر الجمع بين السياسة المالية والنقدية .

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية في ظل عدم وجود تأثير السياسة المالية.

يذهب الاقتصاديون إلى أنه يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي الكلي إلى أربعة أقسام تمثلها أسواق أربع: سوق السلع والخدمات ،السوق النقدية ،سوق العمل و سوق الأوراق المالية ،ولا يتحقق التوازن الاقتصادي العام إلا إذا تحققت التوازنات اللازمة في كل من هذه الأسواق الأربعة، غير أن الاقتصادي فالراس عند دراسته لنظرية التوازن العام يشير إلى أنه ليس من الضروري دراسة توازنات الأسواق الأربعة ، إذ يرى أن تحقيق توازن ثلاثة منها يكون شرطا كافيا لتحقيق توازن السوق الرابعة وبالتالي لتحقيق التوازن الاقتصادي العام[1].

1- **شرح التوازن الكلي:**

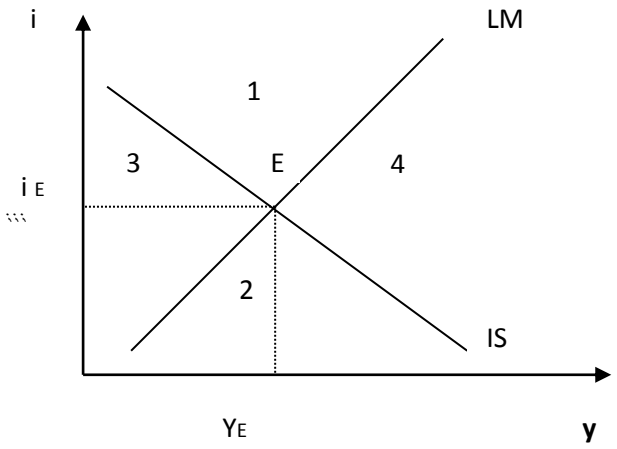
نعني بالتوازن الكلي هو توازن سوق السلع والخدمات المتزامن مع التوازن في السوق النقدية.

نشير أنه على الرغم من وجود عدة مستويات للدخل (y)ومعدلات فائدة (i)التي تحقق التوازن في كل من السوقين –سوق السلعي والسوق النقدي – ، إلا أن هناك مستوى واحد للدخل ومعدل واحد لسعر الفائدة الذي عنده يتحقق التوازن في السوقين ، ولهذا فان التوازن الكلي يتحقق لما يتحقق التوازن بين السوقين، وعند اقتران الشروط المحققة لتوازن كل سوق، يتحقق التوازن الكلي.

[1] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص:259.

فمن الناحية البيانية يتحقق التوازن عند تقاطع منحنى (IS)و (LM)عند النقطة (E)، ممثلا في الشكل -3) (1التالي:

الشكل (3-1): منحنى التوازن الكلي



المصدر: بسام الحجار ، الاقتصاد الكلي ، دار المنهل اللبناني ، لبنان،2010 ص281

للإشارة إلى الشكل (1-3) فإن أي نقطة تقع أعلى المنحنى (LM) مثل النقطة (1) تعني أن سعر الفائدة المقابل لهذا المستوى من النقود المتداولة (المعروضة والمطلوبة)يقع أعلى من السعر التوازني لسوق النقد ،مما يعني أن هناك فائض في عرض النقود الذي سيدفع سعر الفائدة نحو الانخفاض أي سحب النقطة (1) نحو منحنى (LM)

أما بالنسبة لمنحنى (IS) فإن النقاط التي تقع أعلاه تعني أن الناتج أكبر من الطلب أي هناك فائض في العرض، أي أن الناتج المحقق عند هذه النقاط أعلى من الدخل التوازني لسوق السلع والخدمات ،ذلك يعني أن فائض العرض سيدفع بمستوى الناتج الوطني نحو التراجع أي سحب النقطة (1)نحو(IS).

أما النقاط التي تقع أسفل من المنحنى (LM)النقطة (2) ،فإنها تعني أن هناك فائض في الطلب وهوما يدفع بسعر الفائدة إلى الأعلى ،وبالنظر إلى منحنى (IS) فإن النقاط التي أسفل منه النقطة (2)مثلا ،فتشير إلى أن الناتج المحقق هودون المستوى اللازم لتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات .

بتعبير آخر هناك فائض في مستوى الطلب سيدفع الناتج إلى زيادة مستواه ،وعليه فإنه عند كل نقطة من هذه النقاط قوى تعمل على تحويل سعر الفائدة نحو مستواه التوازني وكذلك دفع الدخل نحو مستواه التوازني [1].

فعند النقطة (1) مثلا هناك اختلال في سوق النقد، حيث يشير هذا الوضع إلى أن الأفراد يفضلون سيولة أقل فهم يتجهون نحو سوق الأوراق المالية ولهذا الاتجاه تأثيران:

-الضغط على أسعار الفائدة نحو الانخفاض .

-زيادة الطلب على أموال الاستثمار ،وهي الزيادة التي تؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي التحرك على المنحنى (IS)النقطة (E).

يلاحظ من خلال هذا كله أنه عند كل وضع غير توازني هناك قوى تدفعه إلى الوضع التوازني لكلا السوقين.

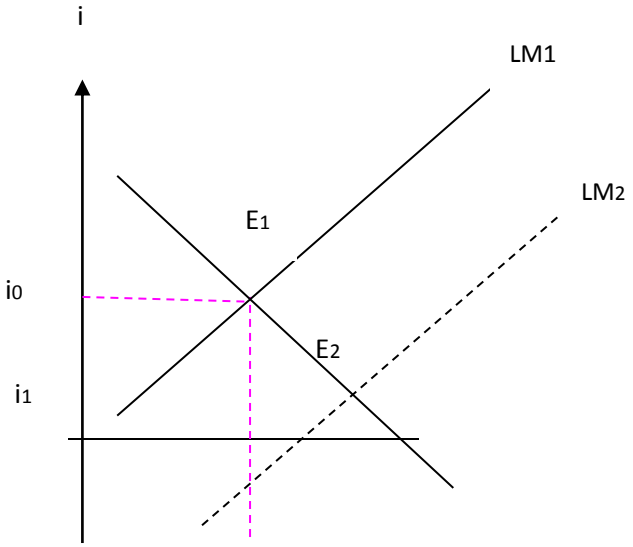
2-آلية التأثير السياسة النقدية على التوازن

يعتبر البنك المركزي كهيئة مستقلة مسؤولا عن السياسة النقدية ،فهو يوجهها عن طريق أدواته المعروفة (السوق المفتوحة ،إعادة الخصم ...الخ).

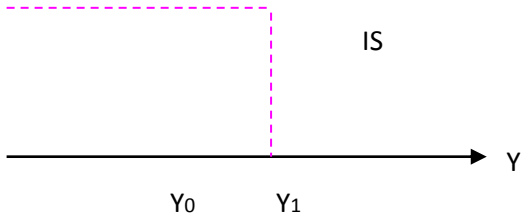
لنفرض أن البنك المركزي وعن طريق عمليات السوق المفتوحة، فهو إما يقوم بشراء سندات مقابل ضخ كتلة نقدية فيزداد مخزون النقود(المعروض النقدي)، أو يقوم بعملية بيع سندات فينخفض المعروض النقدي[2].

لنفرض أن البنك المركزي قام بشراء سندات ،فيؤدي ذلك إلى زيادة مخزون النقود ،مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM1) إلى اليمين(LM2) كما هو موضح في الشكل الأتي:

الشكل رقم (3-2):أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الكلي



[1]صالح تومي ،مرجع سبق ذكره، ص224.
[2]صالح تومي ،مرجع سبق ذكره، ص201



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب ، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية ، مصر ، 2010ص221

مما يؤدي إلى نقطة توازن جديدة (E2) التي تعبر عن مستوى لسعر فائدة أقل ودخل توازني أكبر،حيث يزداد الدخل (الإنتاج)نتيجة زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف،وكانت زيادة الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة.

يكون عرض النقود ذو فعالية إذا كان الإنفاق ذو حساسية عالية لسعر الفائدة، أو أنفق قدر كبير من عرض النقود، ولم يحتفظ به كرصيد خامل

لنرى الآن المسار التعديل الناتج عن التوسع النقدي، حيث أنه في نقطة التوازن الأصلي(E1)،تخلق الزيادة في عرض النقود فائضا في النقود المعروضة، مما يؤدي بالأفراد إلى شراء أرصدة أخرى، بحيث أن السوق النقدية تتوازن من خلال ارتفاع أسعار الأرصدة، وانخفاض أرباحها،لينتقل التوازن إلى(E2) وعند هذا المستوى يزيد الأفراد حمل كمية أكبر من النقود، لأن سعر الفائدة انخفض بشكل حاد، إلا أنه في هذه النقطة(E2) وفي السوق السلعي هناك فائض في الطلب على السلع، لأن الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة عند مستوى الدخل التوازني الأصلي(Y0) يشجع الطلب الكلي، أي ارتفاع الإستثمار مما يؤدي إلى انتقال منحنى(LM2) إلى اليمين وعن طريق المضاعف يرتفع مستوى الدخل تبعا له(Y2).[1]

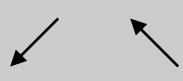
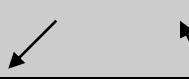
يرتفع سعر الفائدة في مسار التعديل لأن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى رفع الطلب على النقود ، ولكن أقل من مستوى التوازن الأصلي ،لأن الزيادة في الطلب على النقود يجب أن تراقب بواسطة أسعار الفائدة .

وفيما يلي جدول يبين أثر كل من السياسة النقدية على التوازن الكلي:

الجدول رقم(3–1): أثر السياسة النقدية على التوازن الكلي

	عرض النقود		الطلب على النقود	
اتجاه التغير	↓		↑	↓

[1] أوجست سوانينبيرج، الاقتصاد الكلي ، دار الفاروق ،مصر ،2008 ص153

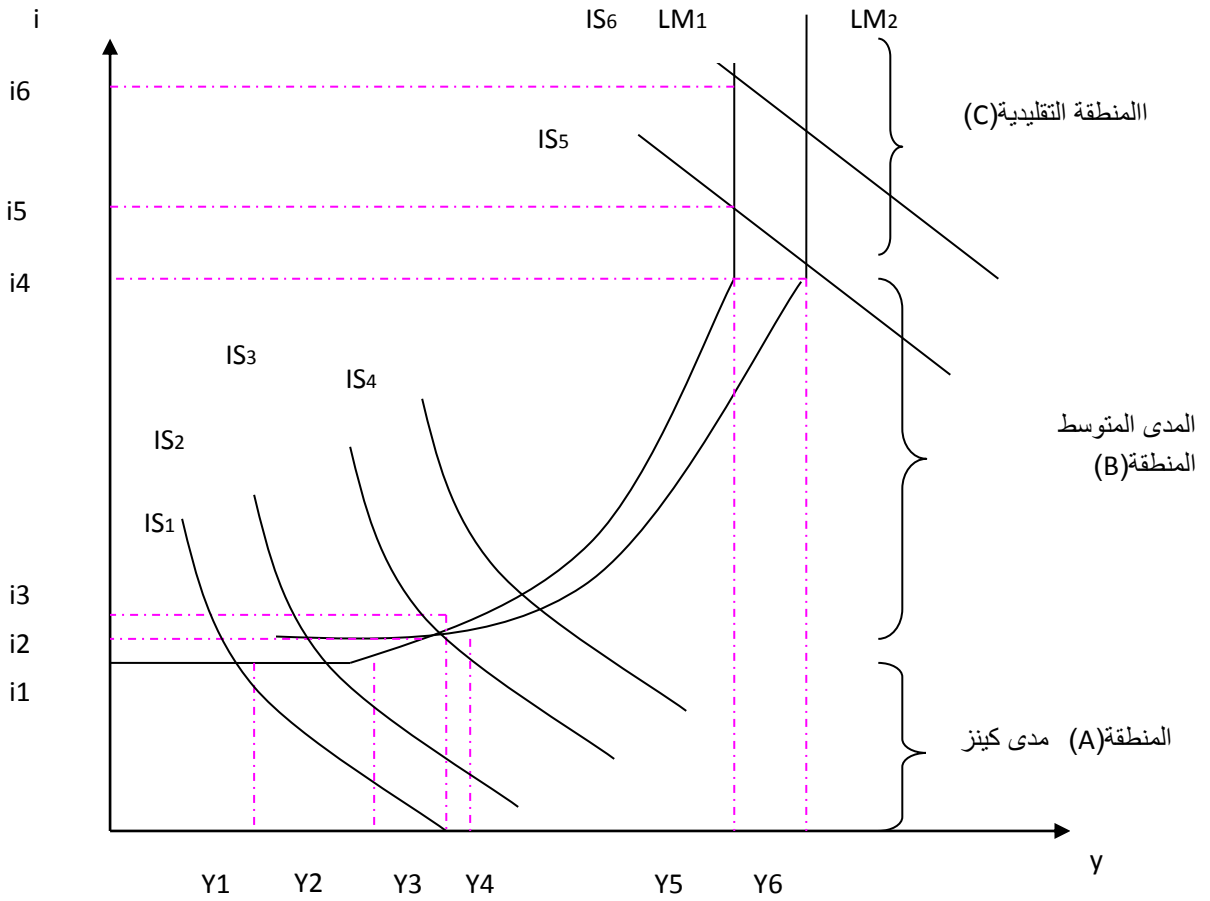
الأثر على الدخل		
الأثر على سعر الفائدة		

المصدر:محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص:271

المطلب الثاني:أثر السياسة النقدية في ظل وجود تأثير السياسة المالية.

تهدف السياستين المالية والنقدية إلى إحداث التوازن أي الطلب الكلي يساوي العرض الكلي في السوقين (السوق السلعي وسوق النقدي) في الاقتصاد الوطني ،فزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي توقع الاقتصاد في حالة التضخم ،والعكس من ذلك يوقعه في حالة الكساد.

الشكل رقم(3-3):فعالية السياسة المالية والنقدية



المصدر :بلعزوز بن علي ،مرجع سبق ذكره ،ص:105

يبين الشكل البياني أعلاه اختلاف مرونة (LM)استجابة لتغيرات أسعار الفائدة ،والأوضاع التوازنية المختلفة الممكن حدوثها ،كما يبين لنا أثر السياسة المالية والسياسة النقدية وأيهما أكثر فاعلية في الأوضاع التوازنية المختلفة.

من خلال الشكل البياني أعلاه وفي المنطقة (A)مدى كينز ،نلاحظ أن منحنى (IS)يكون منحدرا أي ضعيف المرونة لأسعار الفائدة ،في حين يكون منحنى (LM)مرن مرونة لا نهائية لتغيرات أسعار الفائدة (i1)الأدنى ،وعند مستوى دخل توازني منخفض (Y1)،يحدث هذا في فترات الكساد لذلك يكون الطلب على السيولة مطلقا.

في هذه الحالة تكون السياسة النقدية عديمة الفعالية في تأثيرها على سعر الفائدة ومن ثم التأثير على الإستثمار وما يجره من تغير في الدخل ،وهو ما سماه كينز مصيدة السيولة،إذ في هذه الحالة (حالة الركود)

تكون الفعالية والتأثير من جانب السياسة المالية ،بافتراض عدم فعالية السياسة النقدية ،فإذا قامت الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيض من الضرائب أوكلاهما معا،فسيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى(IS1) إلى(IS2)حيث تكون عندنا نقطة توازن جديدة مع (LM1)مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل من (Y1)إلى(Y2)الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي الفعال.[1]

أما المنطقة التقليدية في الشكل السابق وهي حالة استثنائية [2]حيث يكون منحنى (LM)عموديا ، مما يعني أن الطلب على النقود يكون عديم المرونة لإرتفاع أسعار الفائدة الذي يتوقعه المتعاملون في سوق النقد والأوراق المالية .

ففي هذه الحالة أي الزيادة في الإنفاق تؤثر على سعر الفائدة وتعمل على رفعه ،في حين لا تؤثر على مستوى الدخل التوازني حيث يبقى ثابتا ،وهو ما نلاحظه في الشكل السابق ،حيث لما ارتفع سعر الفائدة من (i5)إلى (i6) بقي مستوى الدخل ثابتا ،في حين هناك ارتفاع في مرونة منحنى(IS) الذي يكاد يكون أفقيا بالقياس إلى الارتفاع في سعر الفائدة والدخل.

لذا فان السياسة النقدية (التحكم في المعروض النقدي) هو الذي يؤدي إلى تغير مستوى الدخل في حالة التضخم ،مما يجعل السياسة المالية عديمة الفعالية في مثل هذه الأوضاع .

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية ، مصر ، 2010 ص220
[2] -محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص277.

ولبيان فعالية السياسة النقدية في حالة التضخم نقول أن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى انتقال منحنى (LM1)إلى (LM2)كما هو مبين في الشكل السابق (المنطقة التقليدية) ،فيترتب عليه انخفاض سعر الفائدة من (i5)إلى (i4) مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل من (y5)إلى(Y6) .

في هذه الحالة تؤثر السياسة المالية على الدخل بافتراض أن الدولة زادت من حجم نفقاتها ،فسيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى (IS5)إلى (IS6)-انظر الشكل-حيث نلاحظ أن هذا الانتقال أدى إلى رفع سعر الفائدة في حين بقي الدخل ثابت "والنتيجة أنه في حالة التضخم يكون أثر المزاحمة كاملا حيث تطرد الزيادة في أسعار الفائدة (نتيجة زيادة الطلب على النقود)مقدارا من الإنفاق الاستثماري مساويا لتلك الزيادة في الإنفاق الحكومي"[1]

لذا يحبذ استعمال السياسة النقدية لما لها من أثر على خفض سعر الفائدة الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل ،وهذا ما ذهبت إليه المدرسة الكلاسيكية ومن بعدها المدرسة المعاصرة (النقديون).

أما المنطقة (B)وهي المنطقة العادية حيث عندها يتعادل كل من الادخار والاستثمار وكذا يتعادل عرض النقود مع الطلب عليها ويتحدد عندها التوازن بين سعر الفائدة والدخل.

وكخلاصة لأثر كل من السياستين المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي يتطلب الجمع بين السياستين المالية والنقدية بمهارة عالية من حيث التنسيق والملاءمة بينهما ،فبينما رأى الكلاسيك أن السياسة النقدية كفيلة بإعادة التوازن إذا ما اختل وعدم فعالية السياسة المالية ،رأى كينز خلاف ذلك أي أن السياسة المالية ذات فعالية أكبر في علاج الاختلالات الاقتصادية ،وأن السياسة النقدية عديمة الفعالية في حالات الكساد وهو ما عبر عنه بمصيدة السيولة .

[1]- صالح تومي ،مرجع سبق ذكره، ص286.

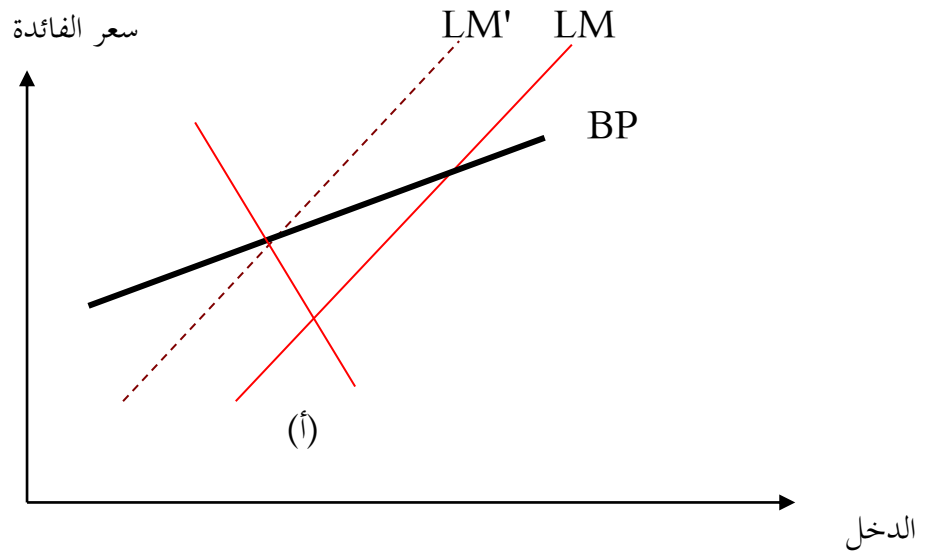
المبحث الثالث : التوازن الاقتصادي الكلي في ظل اقتصاد مفتوح

نتناول من خلال هذا المبحث تأثير السياسة النقدية في ظل ثبات أسعار الصرف و في ظل سعر الصرف المرن.

المطلب الأول:تأثير السياسة النقدية في ظل ثبات أسعار الصرف .

يجب أن نؤكد من البداية أنه ليس هناك ما يضمن أن يحدث تقاطع بين المنحنيات الثلاثة في نقطة واحدة، ولكننا سوف نفترض أن وضع التوازن في الأجل القصير يتحدد بتقاطع منحنى IS و LM و ذلك عند نقطة (أ) كما يتضح في الرسم البياني التالي :

الشكل (3-4) :وضع التوازن في الأجل القصير.



المصدر : أحمد رمضان نعمة الله ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره ص 260 .

1- وضع التوازن

نظرا لأن النقطة (أ) تقع أسفل المنحنى BP جهة اليمين فهي تعكس عجز في ميزان المدفوعات على الرغم من أنها تحقق التوازن في سوق الانتاج و السوق النقدي ، السؤال الآن هو كيف يتجه الاقتصاد إلى وضع التوازن؟

إذا لم يكن هناك تدخل من السلطات الاقتصادية فإن العجز في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي أي العجز سوف ينقل منحنى LM جهة اليسار و سوف يستمر هذا الانتقال حتى نصل إلى الوضع LM' حيث يتحقق التوازن في كل من السوق النقدي و سوق الانتاج و ميزان المدفوعات في آن واحد عند النقطة (ب) (بافتراض عدم تدخل السلطات النقدية) .

يتضح من هذه المناقشة أن وضع التوازن في النهاية يتحدد عندما يتقاطع منحنى IS مع منحنى BP عند النقطة (ب) وأن آلية استعادة هذا التوازن إنما تتم من خلال رد فعل العرض النقدي المحلي لموقف ميزان المدفوعات[1].

2-تأثير السياسة النقدية :

من المعروف أن السياسة النقدية إنما تؤثر على السوق النقدي من خلال العرض النقدي و بالتالي على وضع منحنى LM ، فإذا ما افترضنا قيام الحكومة باتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سوف ينقل منحنى LM جهة اليمين فإذا ما بدأنا من نقطة التوازن (أ) ، فإن انتقال منحنى LM إلى LM' سوف ينقل نقطة التوازن في الأجل القصير إلى النقطة (ب) التي يتقاطع عندها IS و LM' .

و نظرا لأن النقطة (ب) تقع أسفل منحنى BP جهة اليمين فإنها تعكس وجود عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض سعر الفائدة و ارتفاع مستوى الدخل عند النقطة (ب) و على افتراض عدم تدخل السلطات النقدية من خلال البنك المركزي فإن هذا العجز سوف يؤدي في الأجل الطويل إلى تخفيض العرض النقدي المحلي و

[1] صالح تومي ،مرجع سبق ذكره، ص227

بالتالي ينتقل منحنى LM إلى جهة اليسار و سيستمر هذا الانخفاض حتى تعود مرة أخرى إلى نقطة التوازن الأصلية (أ).

يتضح من ذلك أن السياسة النقدية التوسعية في ظل ثبات أسعار الصرف إنما تمارس أثرا مؤقتا على مستوى الدخل التوازني حيث يتزايد في الأجل القصير ثم يعود مرة أخرى إلى مستواه الأصلي (هذا بشرط عدم تدخل البنك المركزي).

و بالتالي نرى بوضوح أن السياسة المالية تعتبر أكثر فعالية في زيادة الدخل عن السياسة النقدية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة و حيادية البنك المركزي.

الجدول رقم (3-2):تأثير السياسة النقدية في ظل ثبات أسعار الصرف

السياسة الاقتصادية	منحنى IS	منحنى LM	منحنىBP	الدخل(Y)	سعر الفائدة (i)
السياسة النقدية التوسعية	يظهر كما هو في الأجل القصير و الطويل	ينتقل جهة اليمين في الأجل القصير ثم ينتقل جهة اليسار في الأجل الطويل	يظهر عجز في الأجل القصير	يتزايد في الأجل القصير ثم يتناقص في الأجل الطويل	يتناقص في الأجل القصير ثم يتزايد في الأجل الطويل.

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص265.

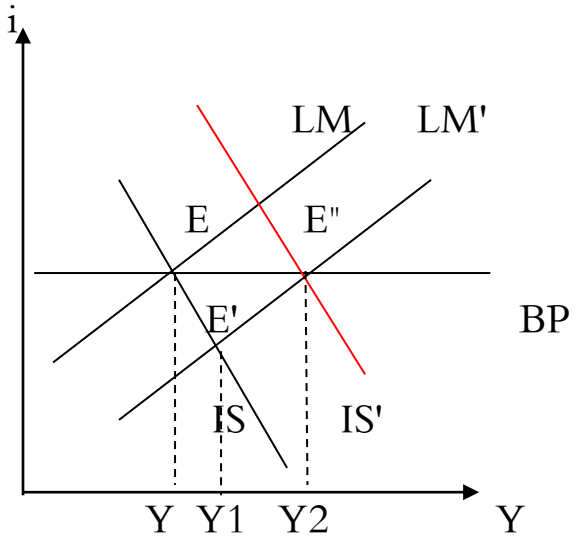
المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن :

نتطرق إلى مايلي

1- السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال :

إن تغير مخزون النقود في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال إلى زيادة الدخل وإنخفاض سعر الفائدة ، مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة كما هو موضح بالشكل التالي :

الشكل رقم(3-5): أثر التوسع النقدي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف المرن.



المصدر:صالح تومي مرجع سبق ذكره ،ص231.

فإذا زادت كمية النقود 'M وكانت الأسعار معطاة ، ينتج عنها زيادة في مخزون النقود الحقيقي ، فيصبح لدينا فائضا في الأرصدة النقدية الحقيقية عند النقطة 'E.

وللوصول إلى التوازن ، يجب أن ينخفض سعر الفائدة (i1) ويرتفع الدخل(Y1) كما قلنا سابقا وتصبح نقطة التوازن الجديدة (Y1,i1) ، نتيجة لتحرك منحنى(LM) إلى اليمين ('LM) ،(في هذه الحالة تكون السوق النقدية والسوق السلعية في حالة توازن في الأجل القصير)[1].

ونظرا لإنخفاض سعر الفائدة المحلي عن نظيره الأجنبي سيدفع برؤوس الأموال بالتدفق نحو الخارج، فتتدهور قيمة العملة ،ويؤدي تدهورها إلى زيادة أسعار الواردات ، وتصبح الأسعار المحلية أكثر تنافسا ، ليتوسع الطلب على السلع المحلية، فيتحرك منحنى (IS) إلى ('IS) لليمين ، ويستمر في تحركه إلى أن يؤدي تدهور العملة إلى رفع الطلب الكلي والإنتاج إلى النقطة "E التي عندها تتوازن الأسواق الثلاث.

2 – السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال:

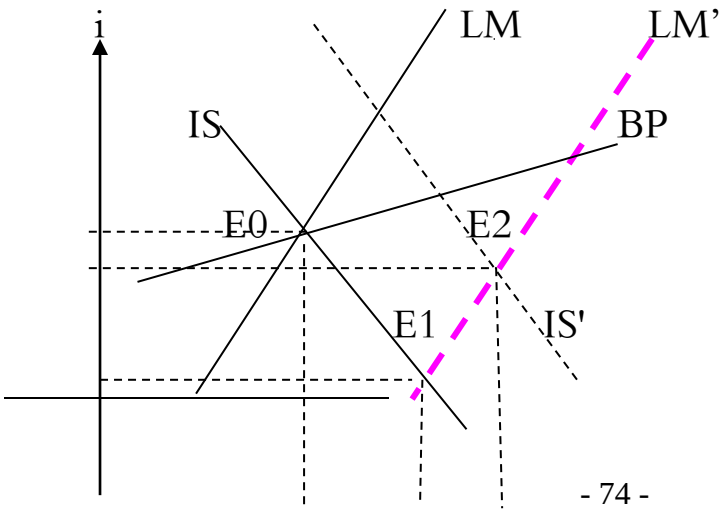
BP =0 كما رأينا من قبل في ظل سعر الصرف المرن يعتدل هذا الأخير ليحافظ على التوازن حيث أنه لا توجد

تغير في احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، وهو ما يجعل مخزون النقد المحلي مراقبا تماما من طرف السلطات النقدية في كل من الأجنبيين القصير والطويل.

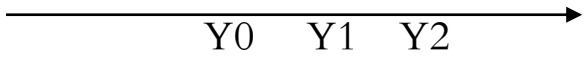
(هو ما يسمح بالاستقلالية المحلية للسياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة، وهي غير موجودة).

لنفرض إن الاقتصاد الوطني قد بدأ من وضع التوازن الكلي عند النقطة (E1)، حيث تتقاطع المنحنيات الثلاث (IS.LM.BP) وأن الأسعار المحلية تظل ثابتة، وان سعر الصرف يتحدد بمرونة وفقا للتعادل بين الطلب والعرض على العملة دون تدخل حكومي، فإذا اتبعت الدولة سياسة نقدية توسعية في ظل سعر صرف مرن يحرك (LM)إلى (LM')،كما هو موضح بالشكل أدناه

الشكل (3–6) أثر السياسة النقدية في ظل سعر صرف مرن وحركة غير تامة لرؤوس الأموال الدولية



[1]صالح تومي ،مرجع سبق ذكره، ص231



المصدر:صالح تومي مرجع سبق ذكره ،ص232.

ينخفض سعر الفائدة المحلي مما يحدث تدهورا في حساب رأس المال، وبافتراض توفر شروط (مارشال ،ليرنر) فان سعر الصرف يجب إن ينخفض بطريقة كافية لإلغاء الزيادة في الحساب الجاري، الغرض منه المحافظة على التوازن في سوق الصرف الأجنبي .

إن انتقال منحنى (LM) إلى(LM') يصبح التوازن (E1) .

وبما أنE1 تقع تحت منحنى(BP) فان ذلك يوحي بوجود عجز في ميزان المدفوعات. مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة .

وبالتالي يؤدي إلى تحرك صافي في الطلب المحلي و الأجنبي اتجاه السلع المحلية مما يدفع بـ (IS) إلى الانتقال إلى (IS')، و(BP) إلى(BP') تجاه اليمين ، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي إلى Y2 .

مما سبق فان التوسع النقدي يؤدي إلى تدهور العملة، بينما الكبح المالي يؤدي إلى تحسن العملة ، حيث يؤدي التحسن في العملة إلى رفع السلع المحلية بالمقارنة مع سعر السلع الأجنبية لما يعبر عن السلعتين بنفس العملة.

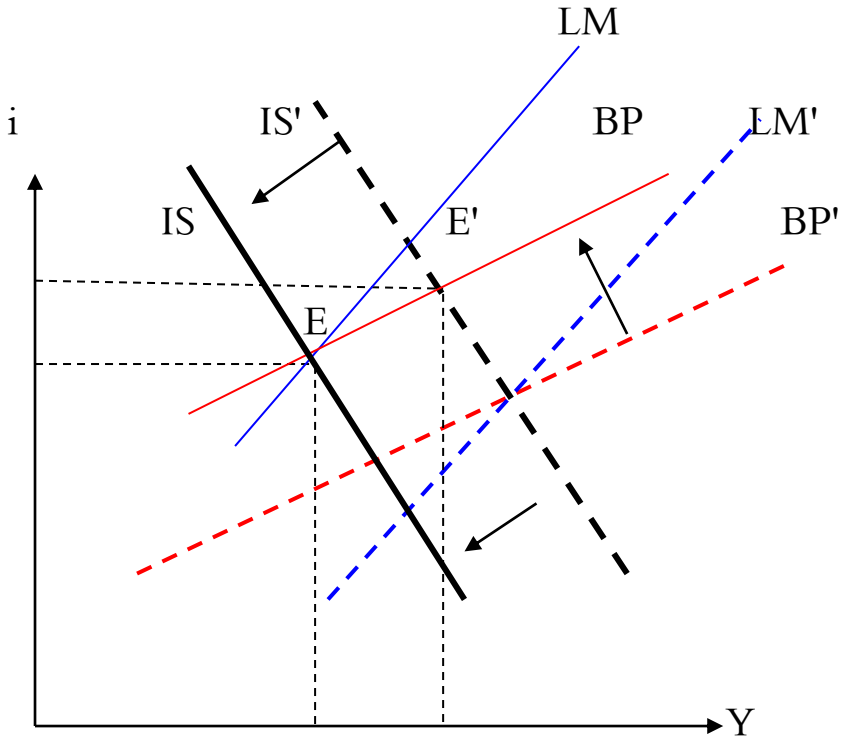
ويؤدي هذا إلى نحرك الطلب تجاه السلع الأجنبية ويحدث انكماش في الدخل المحلي و العمالة، في حين يحدث التدهور في العملة ـ العكس ـ .

الصدمات الخارجية والتغير في الدخل العلمي:

لنفرض أن الدخل (YF) ارتفع ، فات ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية (أي زيادة الصادرات)، الشيء الذي يؤدي بمنحنى (IS) إلى التحرك نحو (IS')، يتبعه انتقال (BP) نحو اليمين(BP') [1].

[1]صالح تومي ،مرجع سبق ذكره، ص233

الشكل رقم (3-7) : الصدمات الخارجية و التغير في الدخل الأجنبي .



المصدر:صالح تومي مرجع سبق ذكره ،ص325.

وبافتراض سعر الصرف المرن فان مخزون النقود يبقى ثابت وبالتالي منحنى(LM) لا يتغير، فان التوازن لابد أن يكون على منحنى (LM) بتقاطعه مع منحنى (IS)و(BP).

فعند النقطة (E') يكون سعر الفائدة المحلي اكبر من الخارجي، الأمر الذي يؤدي بتدفق رؤوس الأموال نحو الداخل ، مما يحدث تحسنا في قيمة العملة .[1]

[1]محمود محمد داغر السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد65، جانفي 2014 ص32.

هذا التحسن يجعل الاقتصاد المحلي اقل تنافسا في الخارج، مما يضطر بمنحنى ('IS) بالتراجع نحو (IS) الأصلي بسبب فقدان أسواق خارجية وزيادة الواردات فينخفض سعر الفائدة باتجاه مستواه التوازني الأساسي، فيتحرك منحنى ('BP) نحو اليسار ، ويستمر هذا التحرك في كل من ('IS)و ('BP) حتى نعود من جديد إلى نقطة التوازن الأصلي E.[1]

وبالتالي فان هناك نقطة وحيدة يحدث فيها توازن الدخل وسعر الفائدة، وهي النقطة الأصلية E.

وكل ما حدث هو أن سعر الصرف يجب أن يتغير في هذه الحالة حتى يعود منحنى(IS)و(BP) من وضعيتهما الجديدتين ('IS)و('BP) إلى الوضع الأصلي وتكون النتيجة في الأخير (الأجل الطويل)، هي تحسن سعر الصرف العملة المحلية.

وبالتالي فان الزيادة في الدخل العالمي وزيادة الصادرات لاتغير من الإنتاج ، بل تؤدي فقط إلى تحسن سعر الصرف ،وبالتالي تلغي التحسن الذي يحدث في الصادرات .

الجدول رقم (3–3) : ملخص آثار السياسة النقدية

الأثر على السياسة	سعر الصرف المرن			سعر الصرف الثابت		
	الدخـل	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخـل	سعر الصرف	الحساب الجاري
توسع نقدي	+	.	+	0	0	0

المصدر:صالح تومي مرجع سبق ذكره ،ص332.

[1] صالح تومي، مرجع سابق ذكره، ص326.

خاتمة الفصل :

إن أثر السياسات الاقتصادية على اقتصاد صغير ومفتوح على المبادلات الدولية يكون دالة لسعر الصرف الثابت أو المرن ،وبالتالي فان تأثير السياسات المالية و النقدية على الدخل تعتمد على نظام سعر الصرف.

ففي ظل سعر الصرف العائم يتأثر الدخل بالسياسة النقدية فقط، أما الأثر التوسعي المنتظر من السياسة المالية فيلغى بواسطة الارتفاع في قيمة العملة.

أما في ظل سعر الصرف الثابت فان السياسة المالية هي الوحيدة التي تؤثر على الدخل، أما تأثير التوسع النقدي فيضمحل لأن العرض النقدي مثبت لهدف المحافظة على مستوى محدد لسعر الصرف.

الفصل الرابع:

أثر الإصلاحات النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة 1990-2013

مقدمة :

بالرغم من أن الجزائر أنشأت وحدة نقدية وطنية تدعى الدينار الجزائري بتاريخ 1964/04/10 فإن النقود لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحقيق التوازن الاقتصادي فهي لم تتداول كرأسمال و إنما أصبحت وسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول.

كما أن المعروض النقدي في الجزائر في هذه الفترة كان يخضع لمجموعة معقدة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين، فالسلطة النقدية المخول لها إدارة النقد، و تنظيم الكتلة النقدية وفق الأهداف الاقتصادية الكلية، نجدها عند البنك المركزي كما نجدها عند الخزينة العمومية، فقانون المالية لسنة 1965 يشير بصفة قطعية إلى أن البنك المركزي يخضع للخزينة العمومية لمنحها القروض بدون قيد و لا شرط، حتى جاء الإصلاح المالي لسنة 1986، و الاصلاحات والتعديلات الاحقة في 1990 و2003 و2010، والهدف من ذكر الاصلاحات هو معرفة أثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر.

وفي الاطار التطبيقي يمكن بيان دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال مؤشر الكتلة النقدية M2 ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل : رصيد الميزانية و رصيد ميزان المدفوعات ومعدل التضخم ومعدل البطالة .

تحقيق لهدف الدراسة في تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي تم صياغة أربعة نماذج ، يمثل النموذج الأول تأثير الكتلة النقدية على رصيد الميزانية و يمثل النموذج الثاني تأثير الكتلة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات ويمثل النموذج الثالث تأثير الكتلة النقدية على معدل التضخم ويمثل النموذج الرابع تأثير الكتلة النقدية على معدل البطالة ، خلال ثلاثة عشر سنة .

وفي طريقة التقدير النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج ، وتم تجريب نموذج من الصيغة الخطية بعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الاحصائي SPSS وجد أن الصيغة الملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية بالنسبة لرصيد الميزانية ومعدل التضخم ومعدل البطالة .

قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على التوازن الداخلي والخارجي

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على التوازن النقدي و البطالة

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر

أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار العملة (النقود)، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله، والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والسياسة الاقراضية، وهو أيضا بنك الحكومة، ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي الجزائري

نعطي لمحة عن نشأة وتطور البنك المركزي الجزائري الذي أعيد تسميته ببنك الجزائر ابتداء من سنة 1990.

1- نشأة البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 63-144، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في وضع مؤسسات تعبر عن سيادتها واستقلالها.

والحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة و وضوح المسؤوليات البنك المركزي ، ولكن الوقائع أثبتت أن البنك المركزي لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليست تحت سلطته كبنك للبنوك، وهو ما أظهر خللا على مستوى تنظيم هذه المؤسسة، وهذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة والتي كان من بينها الإصلاح النقدي لعام 1986، فبصدور القانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، ضف إلى ذلك القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 ومضمون قانون 1988 هو إذا إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، حيث دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية، وبصدور قانون 90-10 استعاد البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، وتم إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، وإدخال ها القانون تعديلات في هيكل بنك الجزائر. [1]

[1]-الطاهر لطرش،تقنيات البنوك ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،2003، الجزائر،ص 196

2- هيكل بنك الجزائر على ضوء قانون 90-10

يعرف قانون 90-10 بنك الجزائر في مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويخضع للمحاسبة التجارية، ويسير بنك الجزائر جهازين هما:

2-1 المحافظ ونوابه:

يعين بمراسيم رئاسية لمدة 6 سنوات وكذلك نوابه لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا ويكون ذلك في الحالتين: العجز الصحي المثبت بواسطة القانون – الخطأ الفادح وتتمثل مهام المحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي مثل اتخاذ الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في المجالس والمؤسسات، كما يمكن أن تستشيره الحكومة في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض. كما يقوم بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية الأجنبية، يوقع باسم بنك الجزائر. [2]

2-2 مجلس النقد والقرض

هذا المجلس يعتبر الهيئة التي جاء بها قانون 90-10، حيث يؤدي وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، وهذه الهيئة تتشكل من[3]:

-المحافظ رئيسا.
-نواب المحافظ كأعضاء.
-ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاث مستخلفين ليعوضوا الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.

وصلاحيات مجلس النقد والقرض واسعة جدا في مجال النقد والقرض منها:

[2] المادة 32 ، قانون النقد والقرض 90- 10المؤرخ في14أفريل 1990.

[3] بودلال علي،فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق،، مداخلة في الملتقي الوطني حول إصلاح المنظومة المصرفية، 14-15ديسمبر 2004، المركز جامعي جيجل، الجزائر ص8

-باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ، كما يتمت بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها، يحدد ميزانية البنك وإجراء كل ما يحيط به من تعديلات.. .

-باعتباره سلطة نقدية يقوم بالإشراف على تطوير عناصر الكتلة النقدية بتنظيم إصدار النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها).

- يسير السياسة النقدية يحدد شروط فتح فروع للبنوك الأجنبية وإعطاء التراخيص لها، كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك وتنظيم سوق الصرف.

تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة.[4]

وتتشكل هذه اللجنة من:

-المحافظ رئيسا ويعوضه نائبه في الرئاسة في حالة الغياب.

-قاضيان منتدبان من المحكمة العليا.

-شخصان يقترحهما وزير المالية بناءا على كفاءتهما في الأعمال البنكية وخاصة في المجال المحاسبي.

تتمتع اللجنة المصرفية بسلطة تنظيم وتطبيق الرقابة على أساس الوثائق المستندية كما يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق زياراتها الميدانية إلى مراكز البنوك والمؤسسات المالية، كما يمكن لهذه اللجنة أن تكلف أي عامل تختاره من العمال وتتداول اللجنة المصرفية دورها في برامج الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية[5]، ويمكن للجنة أن تتخذ مجموعة من التدابير والعقوبات وذلك عندما تخل إحدى المؤسسات الخاضعة لرقابة اللجنة المصرفية بقواعد حسن سلوك المهنة، كما يمكنها تطبيق عقوبات على المؤسسات المالية كالتنبيه اللوم، المنع من ممارسة الأعمال، إلغاء الترخيص بممارسة العمل.[6]

[4] المادة 143 ، قانون النقد والقرض 90- 10المؤرخ في14أفريل 1990.

[5] لمادة 147 ، قانون النقد والقرض 90- 10المؤرخ في14أفريل 1990.

[6] المادة153، قانون النقد والقرض 90- 10المؤرخ في14أفريل 1990.

2-3 مركزية المخاطر:

أسس قانون 90-10 في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع المعلومات سميت مركز المخاطر، حيث تقوم هذه الهيأة بمراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات المالية ومعرفة مدى العمل الذي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير وقواعد العمل التي يحددها بنك الجزائر، تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خليو واحدة بالبنك المركزي، حيث يسمح هذا بتسيير أفضل لسياسة القرض.

2-4 مركزية عوارض الدفع:

أنشأ بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992، وينظم بطاقية تتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

2-5 جهاز مكافحة الشيكات بدون مؤونة:

وهذا الجهاز يعمل على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

3- أهم التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 03- 11 و الأمر رقم 10-04

إن الأمرية 03-11 المؤرخة في 26 أوت 2003 تعتبر نصا تشريعيا مدعما لأهم الأفكار والمباديء التي جاء بها قانون 90-10، مع إدخال بعض التعديلات، ومن بين أسباب صدور هذه الأمرية[7]:

-كون البنك المركزي يتطلب استقلالية كشرط أساسي لحسن سيره كمؤسسة للإصدار النقدي.

- النقاش القائم حول مدة خضوع البنك المركزي لرقابة مجلس المحاسبة.

- عدم إمكانية صياغة قيام سياسة مالية ونقدية يقودها البنك بمعزل عن السلطة المالية.

- النزاعات بين الحكومة والمحافظ و أزمة الخليفة بنك والبنك التجاري والصناعي.[8]

ولتفادي بعض الغموض كان لابد من إدخال بعض التعديلات على قانون 90-10 من أجل تمثيل أوسع للهيئات المذكورة فبصدور هذه الأمرية تم إلغاء القانون 90-10، وهنا نذكر ما جاء في قرار هذه الأمرية[9]:

---

[7] عياشي قويدر،اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية،الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية،جامعة الشلف2005،ص5

[8] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، ص 113

-إلغاء المدة للمحافظ.

-الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد.

-توسيع مهام مجلس النقد والقرض.

-إنشاء لجنة شركة بين البنك المركزي.

-فصل إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة 62 على تحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها.

-تدعيم استقلالية اللجنة البنكية وإضافة أمانة عامة إليها.

-تدعيم الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة.

-توفير أحسن حماية للبنوك وبنوك الادخار العام والعمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية ووضع منتجات مالية جذابة.

-إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بعد تطهيره ومباشرة، ووضع نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة بذلك.

-تدعيم وتوضيح شروط عمل مركزية المخاطر.

- يمكن لبنك الجزائر الاستعانة بمختلف المؤسسات والادارات المالية للحصول على الاحصائيات التي يراه مفيدة لعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر.[10]

[9]بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006 ص54

[10] المادة 03 ،القانون 10-04 المتعلق بالنقد والقرض،المؤرخ في 26 أوت 2010

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت ادوات السياسة النقدية تحولا تدريجيا نحو الادوات غير المباشرة، سواءا تعلق الامر بسياسة اعادة الخصم او الاحتياطي الالزامي او سياسة السوق المفتوحة.تتوفر لبنك الجزائر الأدوات التالية[11]:

معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة، الإحتياطي الإجباري، التسهيلات الدائمة.

1-سياسة معدل اعادة الخصم.

لم يمارس البنك المركزي الجزائري اي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، ولم تكن وظيفته في اعادة الخصم سوى اداة لتزويد البنوك بالسيولة و القرض الازمة، لا يكون لهذا المعدل اي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سيادة اسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس هذا المعدل التكلفة الحقيقية لاعادة التمويل، و الهدف من رفع معدل اعادة الخصم هو البحث عن تطبيق اسعار فائدة حقيقية موجبة و الوصول إلى معدل التضخم منخفض. [12]

2- سياسة السوق المفتوحة.

انشات السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998، و عرفت اهتماما بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية و تفعيل نشاطها ، لتصبح بعد ذلك اطثر تطورا من خلال اتخاذ اجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية و المستثمرين.

و لقد حددت المادة 76 من قانون 90-10 امكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بان يشتري و يبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في اقل من 06 اشهر و سندات خاصة يمكن قبولها للخصم او لمنح القروض، كما حددت المادة اجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بان لا تتعدى 20 % من الايرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة الماليثة السابقة، وتم التخلي عن الشرط في الأمر 03-11.[13]

---

[11] المادة 10،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[12] بعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 195

[13] المادة 54 ،القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض،المؤرخ في 26أوت 2003

نجد ان البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانونا انجاز عمليات السوق النقدية بتدخل المؤسسات المالية و البنوك التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء او البيع، وتم إعطاء المبادر للبنك التجاري منطرف البنك المركزي المبادرة في اقتراح أنواع جديدة من القروض والادخار بشرط إخطار البنك المركزي [14] .

3- الاحتياطي النقدي الالزامي.

ان عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لادوات السياسة النقدية المباشرة الى غاية 1994 ،سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لاعادة التمويل او من خلال سياسة اعادة الخصم او نفقات اعادة الشراء في سوق النقد،جعل بنك الجزائر يضيف اداة غير مباشرة عن ادوات السياسة النقدية للتحكم الافضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض احتياطي نقدي الزامي على البنوك التجارية ، بدا استخدام هذه الاداة في اكتوبر 1994بنسبة3 % من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الاجنبية) مع القيام بتعويضها بنسبة تقدر بـ 11.5 %.

ادرج قانون 90-10 هذه الاداة في ادارة السياسة النقدية حيث انه يحق للبنك المركزي ان يفرض على البنوك ان تودع لديه في حساب مجمّد ينتج فوائد او لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن ان يتعدى هذا الاحتياطي 28 % من المبالغ المعتمدة كاساس لاحتسابه.[15]

بدا تطبيقه في اواخر 1994 في اطار اصلاح ادوات السياسة النقدية و الانتقال الى استخدام الادوات غير المباشرة، قدر هذا المعدل سنة 2000 بـ 5 % ثم تم تخفيضه الى 4 % في فيفري 2001 ثم الى 3 % في ماي 2001، تم رفعه الى 6.5 % في شهر ديسمبر 2002 بعد ان كان 4.25 % بهدف تقليص اضافي في فائض السيولة المعروضة[16].

يبقى الاحتياطي النقدي من افضل ادوات السياية النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تاثير مباشر على مضاعف الائتمان و منه على العرض النقدي.

---

[14] النظام 13-1 المؤرخ في 26 أفريل2013

[15] المادة 93 ، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14أفريل1990.

[16] التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2003، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2004، ص 25

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على التوازن الداخلي والخارجي

في الاطار التطبيقي يمكن بيان دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال مؤشر الكتلة النقدية M2 ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل : رصيد الميزانية و رصيد ميزان المدفوعات.

تحقيق لهدف الدراسة في تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي تم صياغة أربعة نماذج ، منها نموذجين في هذا المبحث يمثل النموذج الأول تأثير الكتلة النقدية على رصيد الميزانية و يمثل النموذج الثاني تأثير الكتلة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات ، خلال ثلاثة عشر سنة .

وفي طريقة التقدير النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج ، وتم تجريب نموذج من الصيغة الخطية بعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الاحصائي SPSS وجد أن الصيغة الملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية بالنسبة لرصيد الميزانية .

بهدف الوقوف على وضع التوازن الاقتصادي الكلي للجزائر وموقعه من الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة خلال الفترة 2000- 2014 نتناول الموضوعات التالية: التوازن الداخلي، التوازن الخارجي.

المطلب الأول : أثر السياسة النقدية على التوازن الداخلي (رصيد الميزانية)

ترتبط ميزانية الدولة بأسعار المحروقات في السوق العالمي سواء تعلق بالجباية البترولية أو الجباية العادية التي هي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي.

ويعتبر توازن ميزانية الدولة أحد عوامل التوازن الأساسية التي تحدث التوازن الاقتصادي الكلي.

1- التحليل النظري لتأثير الكتلة النقدية على رصيد الميزانية

تعتبر الميزانية من أهم الأدوات في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال السياسة الضريبية و الإنفاقية، وكذلك السياسة النقدية.

ويمكن توضيح تطور كمية النقود و رصيد الميزانية من خلال الجدول والمنحنى التاليين:

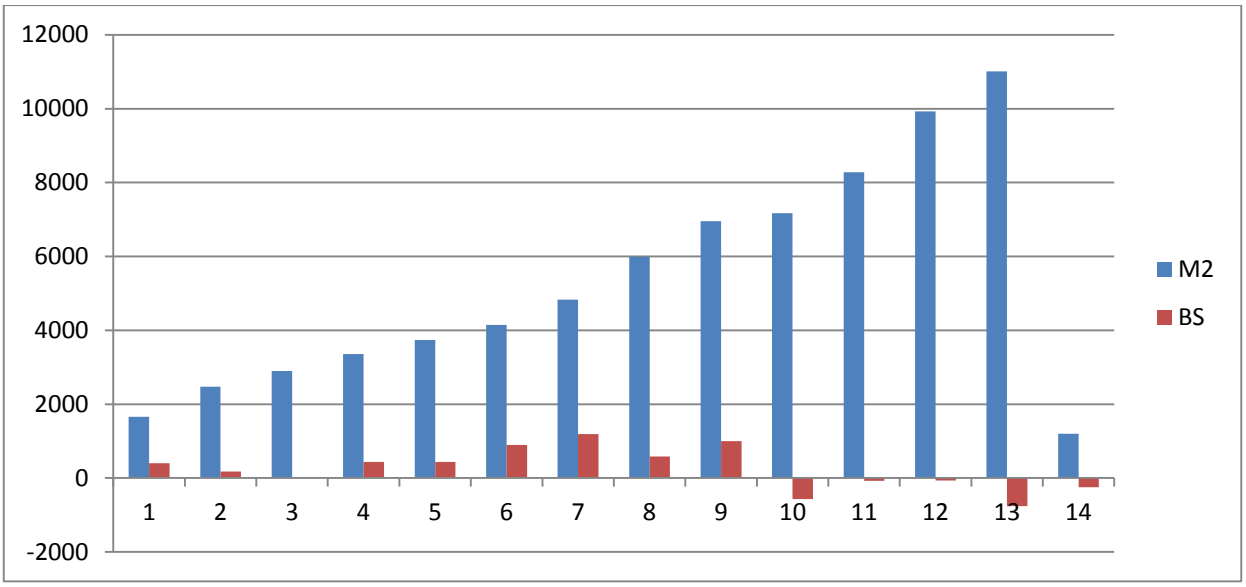
الجدول رقم(4-1))يوضح تطوّر رصيد الميزانية مع الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2000- 2013

الوحدة مليون دينار للميزانية ودولار لبرميل البترول

السنوات	رصيد الميزانية BS	الكتلة النقدية M2	سعر البترول
2000	398.8	1659	28.59
2001	171.0	2473.5	24.85
2002	10.5	2901.5	25.24
2003	438.5	3354.3	29.03
2004	436.0	3738	38.65
2005	896.4	4146.9	54.6
2006	1186.8	4827.6	65.7
2007	579.3	5994.6	74.9
2008	999.5	6955.9	99.97
2009	-570.3	7173.1	62.3
2010	-74.0	8280.7	80.2
2011	-63.5	9929.2	112.9
2012	-758.6	11013.3	111
2013	-248.2	11941.5	109.10

المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم(4-1))يوضح تطوّر رصيد الميزانية مع الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2000- 2013



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى يتضح أن:

-استمر الفائض في الميزانية من سنة 2000 إلى 2008 ، بعدما كان رصيد الميزانية يقدر بـ398.8 سنة 2000 أصبح سنة2008يقدر بـ 999.5 وهذا بسب ارتفاع الإيرادات بمعدّل أكبر من معدّل النفقات وهذا راجع إلى تحسن أسعار البترول في السوق الدولية.

ثم في سنة2009 حتى سنة 2013 نسجل عجز في الميزانية قدر بـ570.3- سنة 2009 ليصل إلى 248.2-

-يرجع ذلك إلى زيادة النفقات بشكل كبير جدا وهذا راجع لمباشرة تنفيذ برنامج الخماسي 2009-2014 الذي رصد له مبلغ يقدر بـ238 مليار دولار إضافة إلى الإنخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول في السداسي الثاني من2014 حيث بلغ 50%

عرفت وتيرة التوسع النقدي تراجعا معتبرا في 2012 بلغت 10.9 %بعدما كانت في 2011 تقدر بـ 19.9 %وفي 2010بـ15.4% خصوصا تحت تأثير تقلص ودائع المحروقات[17]، كما نسجل إرتفاع شبه مستمر خلال فترة الدراسة لبرميل النفط.

-بصفة عامة يمكن القول إن الميزانية تعاني من اختلال بين إيرادات والنفقات .

[17] التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2012، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2013، ص22

2-النموذج الأول: تحليل تأثير الكتلة النقدية على رصيد الميزانية بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,533[a]	,284	,224	504.29229

a. Valeurs prédites : (constantes), M2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	801,255	289,178		2,771	,017
	M2	-,093	,042	-,533	-2,182	,050

a. Variable dépendante : BS

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1210702,681	1	1210702,681	4,761	,050[b]
	Résidu	3051728,537	12	254310,711		
	Total	4262431,217	13			

a. Variable dépendante : BS

b. Valeurs prédites : (constantes), M2

معامل الإنحدار $\beta = -0.093$ $BS=801.255-0.093M2$

يشير إلى أنه إذا ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض رصيد الميزانية بمقدار **0.093** يشير معامل الإرتباط الذي يساوي $R=0.53$ إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين لكنها ضعيفة، أي هناك ارتباط ضعيف بين الكتلة النقدية و رصيد الميزانية ، وربما يعود هذا الى صغر حجم العينة ،$R-deux=0.284$ قيمة معامل التحديد تبين أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة 28.4 % أما71.6% فترجع إلى تغير عوامل أخرى، إختبار فيشر هدفه تقييم النموذج ككل، أي تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج في مجمله، ومن الجدول نستخرج قيمة احتمال فيشر 4.97% ، وهي نسبة أقل من% 5 ،وبالتالي فإن النموذج يتمتع بمصداقية إحصائية في دراسة العلاقة بين رصيد الميزانية و الكتلة النقدية، ويعني كذلك أنه توجد علاقة سببية بين الكتلة النقدية و رصيد الميزانية .

المطلب الثاني : أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات)

ميزان المدفوعات تتحكم فيه المتغيّرات الخارجية وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف، ونحن نهدف من خلال هذا المطلب معرفة مدى تأثير السياسة النقدية عليه.

1- التحليل النظري لتأثير الكتلة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات

يعد تحقيق التوازن الاقتصادي من الأهداف التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10، إذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية من خلال تحسن وضعية ميزان المدفوعات .

ويمكن توضيح تطور كمية النقود و رصيد ميزان المدفوعات من خلال الجدول والمنحنى التاليين:

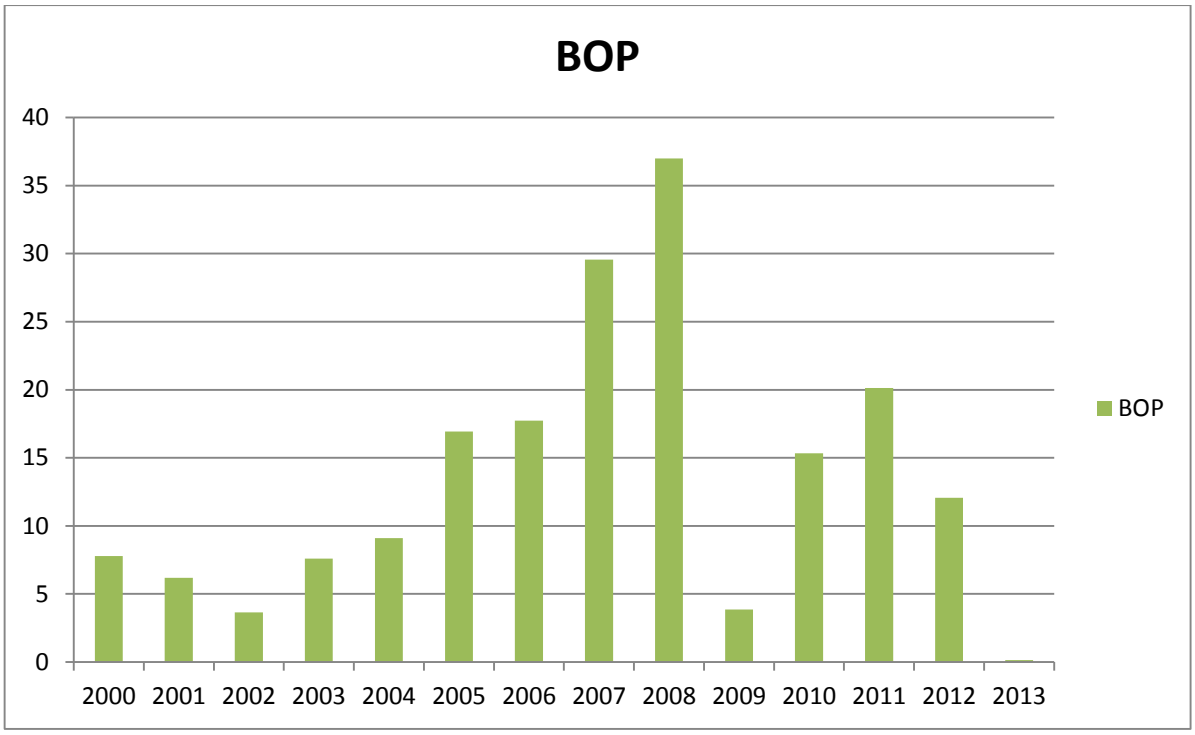
الجدول رقم(4-2) يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات مع الكتلة النقدية M2 للفترة 2000- 2013.

الوحدة مليار دولار أمريكي لرصيد ميزان المدفوعات، سعر صرف الدينار مقابل الدولار ، سعر الفائدة نسبة مؤية

السنوات	سعر الصرف Tch	سعر الفائدة الاسمي i	الرصيد ميزان المدفوعات BOP	الكتلة النقدية M2
2000	75.2	8.5	7.789	1659
2001	77.2	8.5	6.190	2473.5
2002	79.6	6.63	3.650	2901.5
2003	77.3	6.5	7.590	3354.3
2004	72.06	6.5	9.100	3738
2005	73.3	6.5	16.94	4146.9
2006	72.6	6.5	17.73	4827.6
2007	69.3	6.5	29.55	5994.6
2008	64.5	6.5	36.99	6955.9
2009	72.6	6.5	3.859	7173.1
2010	74.4	6.5	15.326	8280.7
2011	72.8	6.5	20.141	9929.2
2012	77.5	6.5	12.057	11013.3
2013	79.38	6.5	0.134	11941.5

المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم(4-2) يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2000- 2013.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى يتضح أن:

-حقق ميزان المدفوعات فائضا قدره 7.789 مليار دولار في سنة 2000، إنّ هذه النتائج تحققت بفضل تحسن لأسعار البترول ويعود هذا الفائض إلى مبالغ التصدير المقدرة ب 10.06 مليار دولار ومستوى الاستيراد المقدرة 4.75 مليار دولار دولار.

من الملاحظ استمرارية النتائج الحسنة المسجلة على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000، 2004 ويرجع ذلك لسعر برميل النفط الذي شكل أحد العناصر الأساسية التي تلعب دورا هاما في بناء المالية الداخلية والخارجية، ففي عام 2003 تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر خاصة ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في آن واحد بفضل ارتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط الذي بلغ 28.9 دولار.

وإستمر الفائض في الميزان التجاري لسنوات الموالية حيث سجل في سنة 2005 فائض قدره 26.81 مليار دولار.

- سجل ميزان المدفوعات تطورا إيجابيا خلال الفترة 2004-2008 حيث إنتقل من فائض قدره 9,1 إلى فائض يقدر36.99 مليار دولار، وإنتقلت الصادرات خارج قطاع المحروقات من 0.48 مليار دولار سنة 2007إلى 0.83مليار دولار سنة 2008.[18]

- مايمكن الإشارة إليه هو تزايد الواردات الخاصية الأساسية لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، فبينما لم يتجاوز مبلغ الواردات 9,35 مليار دولار سنة 2000، قفزت الواردات إلى 55.062 مليار دولار سنة 2013، بزيادة قدرها 45.712 مليار دولار تستحق هذه الزيادة الهامة من الواردات عناية خاصة خصوصا إذا لاحضنا أن تزايد الواردات رافقه زيادة صادرات البترول[19]، والتي ترجع إلى أسباب هيكلية راجعة إلى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء كانت عمومية أوخاصة[20]، وكذلك الانفاق الحكومي الذي عرف تطورا في سياق تنفيذ مخطط للإنعاش الاقتصادي وبرنامج النمو الاقتصادي وبعده برنامج التنمية المستدامة بالتالي هناك ترابط بين البرامج الاقتصادية وبين زيادة الواردات.

وهذا ما انعكس على ميزان المدفوعات حيث انخفض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009 إلى3.859 مليار دولار ليعرف تحسن في السنوات الموالية ليسجل سنة 2010مبلغ 12.6 مليار دولار بنسبة 7.5 %من الناتج الداخلي الخام،[21] وفي سنة2013 مبلغ قدره 0.134 مليار دولار ، و يعتبر سعر البرميل للبترول المتغير الآلي و الحاسم إذا بلغ معدل سعر البرميل مايقارب104 دولار سنة2013، مايؤكد هشاسة ميزان المدفوعات للتغيرات الخارجية[22].

[18] التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2008، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2008، ص15

[19] قويدري قويشح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة شلف، الجزائر، 2009، ص121.

[20] سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، جانفي 2013،ص184.

[21] التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2010، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2011، ص3

[22] وظعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر ، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني2013، ص 8

2– النموذج الثاني تحليل تأثير الكتلة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات بواسطة SPSS

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,867[a]	,751	,676	5.906188

a. Valeurs prédites : (constantes), M2, Tch, i

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1051,690	3	350,563	10,050	,002[b]
	Résidu	348,831	10	34,883		
	Total	1400,521	13			

a. Variable dépendante : BOP

b. Valeurs prédites : (constantes), M2, Tch, i

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	176,757	33,450		5,284	,000
	Tch	-2,173	,419	-,855	-5,185	,000
	I	-,580	3,231	-,036	-,179	,861
	M2	,000	,001	,078	,403	,696

a. Variable dépendante : BOP

$$BOP=176.75-2.173Tch-0.58i+0.000255M2$$

يشير إلى أنه إذا ارتفعت سعر الفائدة بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى إنخفاض رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 0.58 وحدة ، يشير معامل الإرتباط الذي يساوي R=0.867 إلى وجود علاقة عكسية قوية بين المتغيرات المستقلة ورصيد ميزان المدفوعات ، يعني أنه توجد علاقة سببية بين سعر الفائدة كمتغير للسياسة النقدية و رصيد ميزان المدفوعات،R-deux=0.751 قيمة معامل التحديد تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة % 75.1 أما% 24.9 فترجع إلى تغير عوامل أخرى، R-deux ajusté=0.676قيمة معامل التحديد الفعلي تدل على جودة النموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على التوازن النقدي و البطالة

في الاطار التطبيقي أيضا يمكن بيان دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال مؤشر الكتلة النقدية M2 ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل : معدل التضخم ومعدل البطالة .

تحقيق لهدف الدراسة في تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي تم صياغة أربعة نماذج ، يمثل النموذج الثالث تأثير الكتلة النقدية على معدل التضخم ويمثل النموذج الرابع تأثير الكتلة النقدية على معدل البطالة ، خلال ثلاثة عشر سنة .

وفي طريقة التقدير النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج ، وتم تجريب نموذج من الصيغة الخطية بعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الاحصائي SPSS وجد أن الصيغة الملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية بالنسبة لمعدل التضخم ومعدل البطالة .

في اطار تصميم سياسة الاقتصاد الكلي التي تهدف الى تحقيق التشغيل الكامل ومحاربة التضخم يتعين على صانعي السياسة النقدية إستعمالها وفق المتطلبات الضرورية للحالة.

المطلب الأول : أثر السياسة النقدية على التوازن النقدي (التضخم)

يعتبر الهدف الأول للسياسة النقدية محاربة التضخم وما هو معروف من الناحية النظرية أن السياسة النقدية لها الأثر الكبير على معدل التضخم هذا ما سنحاول دراسته تطبيقيا على الجزائر

1- تحليل النظري لتأثير الكتلة النقدية على معدل التضخم

التضخم ظاهرة تشترك فيها عدة أسباب، منها مايتعلق بالجانب النقدي، ونمط المجتمع الجزائري من خلال النمط الاستهلاكي ، بالإضافة إلى التضخم المستورد.

ويمكن توضيح تطور كمية النقود ومعدل التضخم من خلال الجدول والمنحنى التاليين:

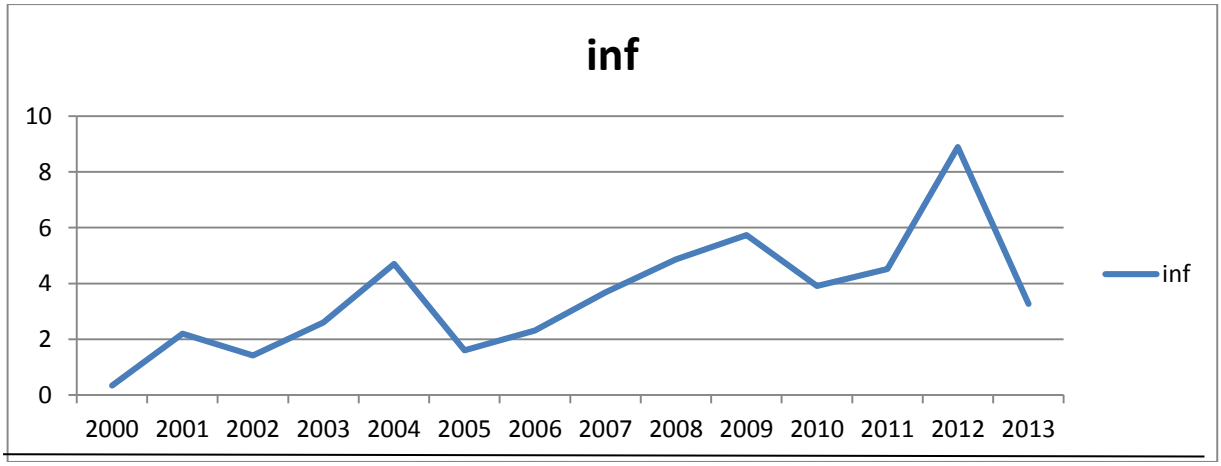
الجدول رقم (4-3) تطور معدل التضخم مع الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2000-2013

الوحدة:نسبة مؤوية للتضخم

السنوات	التضخم inf	الكتلة النقدية M2
2000	0.34	1659
2001	2.2	2473.5
2002	1.42	2901.5
2003	2.6	3354.3
2004	4.7	3738
2005	1.6	4146.9
2006	2.31	4827.6
2007	3.68	5994.6
2008	4.86	6955.9
2009	5.74	7173.1
2010	3.91	8280.7
2011	4.52	9929.2
2012	8.89	11013.3
2013	3.26	11941.5

المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم (4-3) تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2013



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى يتضح أن:

-الفترة 2000 – 2004 : استمر التضخم في الانخفاض إذ قدرت نسبته سنة 2000 بـ0,34% كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال مقابل 2,6% سنة 1999 و بهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية و حتى و أن كان يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم .

لكن هذه النسبة للتضخم لم تستمر سرعان ما عاد التضخم حيث ارتفع إلى معدل 2.2% سنة 2001 ،ثم تراجع من جديد ليقتصر 1.42%سنة 2002 ثم اخذ معدلات متزايدة من 2.6%سنة 2003 ثم 7.4% سنة 2004.

– تعود هذه النتائج إلى استمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل النقود الائتمانية و الودائع تحت الطلب[23]

– الفترة 2005-2012 : إنخفض التضخم سنة 2005 إلى1.6% لكن بعدها عرف التضخم إرتفاعا تدريجيا ليصل إلى 5.74%سنة2009 ثم 8.89 % سنة 2012 سببه المضاربة التي عرفتها السلع الاستهلاكية الأساسية وكذا إرتفاع أسعارها في السوق الدولية في سنة 2011 و2012 هذا من جهة ومن جهة أخرى إرتفاع الذي عرفته الكتلة النقدية من 4146.9 سنة 2005 إلى 11013.3 مليار دينار سنة 2012.

هذه النتائج تبن وجود تضارب بين هدف النمو الاقتصادي والتضخم من خلال برامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو التي رافقت معدلات تضخم مرتفعة .[24]

[23] سعيج عبد الحكيم،التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989-2012، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 23 ، أفريل 2014ص 26

[24] رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، جانفي2013

2– النموذج الثالث: تحليل تأثير الكتلة النقدية على معدل التضخم بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,690[a]	,477	,433	1.62313

a. Valeurs prédites : (constantes), M2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,851	,931		,914	,379
	M2	,000	,000	,690	3,307	,006

a. Variable dépendante : inf

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	28,805	1	28,805	10,934	,006[b]
	Résidu	31,615	12	2,635		
	Total	60,420	13			

a. Variable dépendante : inf

b. Valeurs prédites : (constantes), M2

معامل الإنحدار $\beta = 0.000452$ $inf=0.851+0.000452M2$

يشير معامل الإرتباط الذي يساوي $R=0.69$ إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين لاتعتبر ضعيفة، أي هناك ارتباط مقبول بين الكتلة النقدية و معدل التضخم وهو ما يقترب إلى النظرية الاقتصادية.

$R-deux=0.477$ قيمة معامل التحديد تبين أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة 47.7% أما52.3% فترجع إلى تغير عوامل أخرى،

إختبار فيشر هدفه تقييم النموذج ككل، أي تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج في مجمله، ومن الجدول نستخرج قيمة احتمال فيشر 0.6% ، وهي نسبة أقل من% 5 ،وبالتالي فإن النموذج يتمتع بمصداقية إحصائية في دراسة العلاقة بين معدل التضخم و الكتلة النقدية، وهذا ما يؤكد نتيجة معامل الارتباط .

-كل هذا يعني أنه توجد علاقة سببية بين الكتلة النقدية و معدل التضخم

المطلب الثاني : أثر السياسة النقدية على البطالة

من الأهداف السياسة الاقتصادية محاربة البطالة، ونحن سنحاول معرفة مدى تأثير السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية في محاربة البطالة .

1– تحليل النظري لتأثير الكتلة النقدية على معدل البطالة

يرتبط تحسن مستوى التشغيل الذي يمثل الهدف الموالي للسياسة النقدية بعد استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي ، وتؤثر السياسة النقدية على معدل البطالة من خلال معدل النمو الاقتصادي، ويمكن تتبع مسار تطور معدلات البطالة من خلال الجدول والمنحنى المواليين:

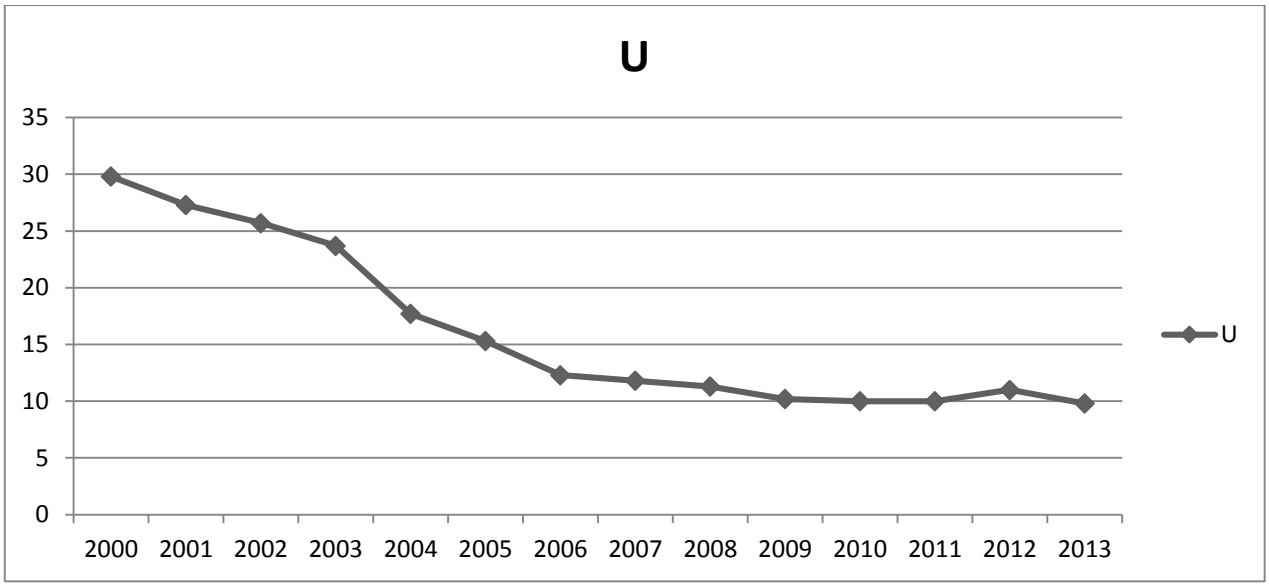
الجدول رقم(4–4) يوضح تطور معدل البطالة مع الكتلة النقدية M2 للفترة 2000– 2013.

للبطالة الوحدة:نسبة مؤوية

السنوات	البطالة U	الكتلة النقدية M2
2000	29.8	1659
2001	27.3	2473.5
2002	25.7	2901.5
2003	23.7	3354.3
2004	17.7	3738
2005	15.3	4146.9
2006	12.3	4827.6
2007	11.8	5994.6
2008	11.3	6955.9
2009	10.2	7173.1
2010	10.0	8280.7
2011	10.0	9929.2
2012	11.0	11013.3
2013	9.8	11941.5

المصدر : Banque d'Algérie

الشكل رقم(4–4) يوضح تطور معدل البطالة للفترة 2000- 2013.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى يتضح أن:

-حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال على تنفيذ برامج اقتصادية [25]بحيث عرفت البطالة في الجزائر سنة 2000 نسبة قدرها 29.8 % وهي نسبة مرتفعة جدا [26]وهذا راجع نقص الاستثمار وطول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات ، استمرت البطالة في الانخفاض إلى غاية سنة 2010 و2011 لتبلغ 10.0 بعدها عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 2012 لتبلغ 11 ثم تراجعت من جديد إلى 9.8سنة 2013 ويعتبر هذا المعدل مقبولا ذا قورن بسنة 2001 أو 2003 التي بلغت فيها النسبة 23.7

-كما تجدر الاشارة إلى أن عدد كبير من العمال يعملون على شكل مؤقت في إطار عقود ما قبل التشغيل[27]

-يمكن إرجاع سبب الانخفاض الكبير في مستويات البطالة إلى البرامج الاقتصادية التي عرفتها الجزائر إبتداء من 2001 إلى غاية 2014.[28]

[25] نبيل بوفليح، دراسة تقييميه للساسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد09،2013،ص44.

[26]بلعزوز بن علي ، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 ،مداخلة في الملتقي الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،20-21 أفريل ، المركز الجامعي ،بشار ، الجزائر، ص7.

[27]رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، جانفي 2013، ص136.

[28]نبيل بوفليح،دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد12، ديسمبر 2012 ص249

2- النموذج الرابع: تحليل تأثير الكتلة النقدية على معدل البطالة بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	27,190	2,468		11,016	,000
	M2	-,002	,000	-,825	-5,062	,000

a. Variable dépendante : U

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,825[a]	,681	,654	4.30454	,681	25,624	1	12	,000	,285

a. Valeurs prédites : (constantes), M2

b. Variable dépendante : U

معامل الإنحدار β = -0.02 U=27.19-0.02M2

يشير إلى أنه إذا ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار **0.02**، يشير معامل الارتباط الذي يساوي R=0.82 إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي هناك ارتباط قوي بين الكتلة النقدية و معدل البطالة وهو عكس النظرية الاقتصادية، التي ترى أن الكتلة النقدية تؤثر على التضخم و البطالة تؤثر فيها السياسة المالية ،ونرى أن العكس هو الذي حدث في الجزائر. R-deux=0.681قيمة معامل التحديد تبين أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة 68.1% أما% 31.9 فترجع إلى تغير عوامل أخرى

اختبار فيشر هدفه تقييم النموذج ككل، أي تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج في مجمله، ومن الجدول نستخرج قيمة احتمال فيشر 0.027%، وهي نسبة أقل من% 5 ،وبالتالي فإن النموذج يتمتع بمصداقية إحصائية في دراسة العلاقة بين معدل البطالة و الكتلة النقدية، كل هذا يعني أنه توجد علاقة سببية بين الكتلة النقدية و البطالة

الخاتمة:

الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أعادت الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها للحد من التضخم ودعم النمو الاقتصادي، وكذلك التوازن النقدي عرف نوع من الاستقرار باستثناء بعض السنوات ويرجع ذلك لتسير الجيد للكتلة النقدية كما سجلت البطالة تحسن مستمر خلال فترة الدراسة، أما التوازن الداخلي عرف عجز في السنوات الأخير من الدراسة بسبب الاعتماد الكبير على صندوق ضبط الموارد في تغطية النفقات العمومية على الرغم من تحسن الإيرادات الجباية لكن زيادة التي عرفتها النفقات كانت أكبر من زيادة الإيرادات، وفي حقيقية الأمر أن كل من الإيرادات و النفقات على الرغم من ارتباطهما بالكتلة النقدية فإن الارتباط الكبير يكون الارتباط كبير مع أسعار البترول وهو ما يجعل التوازن الداخلي مرهون بأسعار البترول، وعلى صعيد التوازن الخارجي، حقق ميزان المدفوعات الجزائر فائضا خلال سنوات الدراسة وهي تعتبر نتائج حسنة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية و هو ما يجعل توازن الاقتصاد الجزائري غير مستقر ومصيره في يد التغيرات الخارجية .

وأخيرا نخلص إلى أن التوازن الاقتصادي الكلي للجزائر يعاني من مشكلات هيكلية بسبب الاعتماد شبه الكلي على المحرقات .

خاتمــة عامــة

خاتمة عامة

تناولنا خلال هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية :التي تناولت **مدى دور السياسة النقدية في تحقيق توازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (2000– 2013)** وتم ذلك من خلال تقديم الجزء النظري في ثلاث فصول والجزء التطبيقي في فصل واحد، توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج، وهو ما سمح بتقديم بعض النتائج والاقتراحات.

أولا :ملخص البحث : تضمن جزئيين كما يلي

الجزء النظري:في الفصل الأول عالجنا مفهوم السياسة النقدية وأهدافها و دور البنك المركزي في إدارتها أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى التوازن الاقتصادي الكلى من خلال إعطاء مفهومه و النظريات التي ناقشت التوازن من منظور الاقتصاد الكلي أما الفصل الثالث فتمحور حول أدوات السياسة النقدية المعتمدة في تحقيق توازن الاقتصادي وآلية تأثيرها في ظل اقتصاد مغلق ثم اقتصاد مفتوح

الجزء التطبيقي: تم التطرق إليه في الفصل الرابع والذي تم فيه دراسة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ودورها في تحقيق توازن الاقتصادي الكلي، من خلال الوقوف على أهم التعديلات التي مست السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم دراسة تأثير السياسة النقدية على أهم مؤشرات توازن الاقتصادي الكلي (الميزانية العامة لدولة، ميزان المدفوعات، معدل التضخم، معدل البطالة) .

ثانيا: اختبار فرضيات

نأتي إلى اختبار فرضيات البحث التي جاءت في مقدمته وهي كما يلي:

– **الفرضية الأولى** : تزداد فعالية السياسة النقدية في تحقيق توازن الاقتصادي عندما يتم التنسيق بينها وبين السياسة المالية تم إثبات صحة الفرضية حيث أن تطبيق السياسة النقدية بمعزل عن السياسة المالية يكون تأثيرها ضعيف على توازن الاقتصادي خصوصا في حالة الركود وضعيف أيضا عند تطبيق السياسة المالية بمعزل عن السياسة النقدية وخصوصا في حالة التضخم ، ومن ثم فإن تحقيق مؤشرات إيجابية للاقتصاد الكلي يتم في ظل التنسيق والتكامل بين السياستين، وعن الجزائر يظهر التنسيق من خلال القوانين المصرفية و البرامج الحكومية من أجل التحكم أكثر في التوازنات الاقتصادية الكلية .

- **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير للسياسة النقدية في القضاء على الفجوات التضخمية و الانكماشية في الجزائر خلال فترة الدراسة، تم إثبات صحة الفرضية بواسطة النتائج الإحصائية المتوصل إليها، والتي تؤكد إمكانية الاعتماد على السياسة النقدية في معالجة التضخم والبطالة في الجزائر .

- **الفرضية الثالثة:** لا يوجد تأثير للسياسة النقدية في تحقيق التوازن الميزانية في الجزائر خلال فترة الدراسة ، تم إثبات صحة الفرضية بواسطة النتائج الإحصائية المتوصل إليها والتي تؤكد ضعف تأثير السياسة النقدية على رصيد الميزانية في الجزائر، حيث أن قيمة معامل الارتباط كانت ضعيفة .

- **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير للسياسة النقدية في تحقيق التوازن ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، إثبات صحة الفرضية بواسطة النتائج الإحصائية المتوصل إليها، والتي تؤكد إمكانية الاعتماد على السياسة النقدية بالإضافة إلى مؤشر سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي، حيث أن قيمة معامل التحديد كانت كبيرة .

- **الفرضية الخامسة:** العوامل الخارجية لها تأثير أكبر من السياسة النقدية في الجزائر ، وبالتالي تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي يتوقف على تحسن أسعار البترول تم إثبات صحة الفرضية إذ يتوقف تحسن أداء الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على أسعار المحروقات في السوق الدولي ، فعند ارتفاعها يتم التحكم في التضخم ويتحسن ميزان المدفوعات وتحقق الميزانية العامة للدولة فوائض وتنخفض البطالة أما في حالة انخفاض أسعار البترول يحدث العكس وهذا مايثبت بأن مؤشرات الاقتصاد الجزائري تبقى حبيست أسعار البترول بالإضافة إلى سعر صرف الدولار واليورو على إعتبار أن الجزائر تستورد باليورو وتصدر بالدولار.

ثالثا : نتائج الدراسة

1-تطورت السياسة النقدية عبر عدة مدارس من خلال دراسة علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي و أصبحت أداة بيد البنك المركزي لمواجهة الأزمات الاقتصادية .

2- عرف توازن الاقتصادي هو الأخر تطورات بظهور نظريات اقتصادية مثل النظرية السويدية التي تختلف نظرتها لتوازن عن النظرية الكلاسيكية والكينزية .

3- تعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات تأثيرا على النمو الاقتصادي و التوازن الداخلي و الخارجي ويعتبر تخفيض التضخم الهدف الأول لها و بالتالي السياسة النقدية تؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي .

4- تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في محاربة التضخم منه في محاربة الكساد وتزداد الفعالية كلما كان البنك المركزي أكثر استقلالية .

5- لا يمكن تحقيق كل أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأن الأهداف السياسة النقدية غالبا ما تكون متعارضة .

6- تعتمد السياسة النقدية على أدواتها لتأثير على سعر الفائدة ومن ثم على الاستثمار، هذا الاخير الذي يؤثر على البطالة والتضخم والناتج الوطني الذي يؤثر بدوره على رصيد الميزانية ورصيد الميزان التجاري .

8-إن فعالية السياسة النقدية وأداءها يرتبط طردياً بضبط أوضاع المالية العامة, وبالتالي الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام ليصبح القطاع الخاص قائداً وقادراً على توفير فرص العمل ليتحقق بذلك النمو. كما أنه على الرغم من تكلفة إعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية وتحميلها المسؤولية في تسيير شؤونها النقدية، إلا أنه يعد أمراً مهماً لأجل تحقيق اقتصاد حقيقي ذا مصداقية، لكن ما أمكن الوقوف عليه يُظهر نوعاً من تراجع القائمين على توجيه الاقتصاد الجزائر عن بعض دعائم استقلالية السلطة النقدية التي أقرها القانون 10/90 وهذا على إثر صدور الأمر رقم 11/03 بتاريخ 26 أوت 2003، والذي تم بموجبه إلغاء القانون 10/90.

7-التوازن الداخلي الجزائري عرف عجز في السنوات الأخير من الدراسة بسبب الاعتماد الكبير على صندوق ضبط الموارد في تغطية النفقات العمومية على الرغم من تحسن الإيرادات الجبائية لكن زيادة التي عرفتها النفقات

كانت أكبر من زيادة الإيرادات وفي حقيقية الأمر أن كل من الإيرادات والنفقات على الرغم من ارتباطهما بالكتلة النقدية فإن الارتباط الكبير يكون مع أسعار البترول وهو ما يجعل التوازن الداخلي مرهون بأسعار البترول.

8- في توازن الخارجي الجزائري نجد أن ميزان المدفوعات الجزائر حقق فائضا خلال سنوات الدراسة وهي تعتبر نتائج حسنة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية.

رابعا: التوصيات والمقترحات

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث نضع بعض التوصيات بهدف التقليل من الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي ، ونجمل أهم التوصيات فيما يلي:

1- اعادة الاعتبار للبنك المركزي خصوصا ما تعلق باستقلاليته بعد تعديل الذي مس قانون النقد والقرض 90-10.

2- تقديم حلول أكثر فعالية للبطالة بتشيد المصانع للقيام بالانتاج الحقيقي بدلا من الحلول الإدارية .

3- الخروج من التبعية للمحروقات التي تتحكم في التوازن الاقتصادي الخارجي والقيام بتنويع الصادرات :* في مرحلة أولى يجب تقليل الواردات عن طريق تغطيتها بالإنتاج المحلي و كذا تقليل السياحة إلى الخارج عن طريق تشجيع السياحة الداخلية وبالتالي الحد من النزيف العملة الصعبة* في مرحلة الثانية العمل على تحسين المنتجات الجزائرية ودخول السوق الدولية .

4- من أجل تحقيق التوازن الخارجي ينبغي محاولة إقناع المستوردين بتحويل نشاطهم من الاستيراد إلى الإنتاج الحقيقي المحلي لأن الإحصائيات تشير إلى كل مصدر في الجزائر يقابله 300 مستورد.

5- الرفع من الوعي المصرفي لدى الافراد و تشجيعهم على الادخار و الاقتراض من البنوك عن طريق فتح المجال أمام البنوك الاسلامية وترك للأفراد الحرية الاختيار بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية .

6- الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام و ضعيف الفعالية إلى اقتصاد من المفروض أن يقوده القطاع الخاص يوفر الأسس لتحسين الفعالية و توسيع التشغيل، مما يجنب الدولة نفقات كبيرة خصوص ما تعلق بقطاعات الصحة والتعليم والسكن، من أجل تحقيق التوازن الداخلي .

7- كينز الذي نظر للسياسة المالية وكذلك فريدمان الذي دافع عن السياسة النقدية كانوا يرون أن هذه السياسات تصلح لاقتصاد يشبه في خصائصه الاقتصاد البريطاني و الأمريكي بمعنى أنه اقتصاد متقدم، والاقتصاد الجزائري ليس كذلك، وبالتالي ينبغي تكيف السياسات الاقتصادية لتنسجم مع اقتصاد بلادنا، والبحث عن حلول أخرى.

خامسا: آفاق البحث

لقد ركزت هذه الدراسة على البحث في دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، واعتمدنا من خلالها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، وقد أثارت النتائج المتوصل إليها جملة من الأسئلة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع، ولهذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية لتكون موضوع دراسات في المستقبل نذكر منها

-انعكاسات السياسة النقدية على المتغيرات النقدية في الجزائر

-انعكاسات السياسة النقدية على المتغيرات الحقيقية في الجزائر

-انعكاسات السياسة النقدية على الاستقرار المالي في الجزائر

- دور الزكاة في تحقيق توازن الاقتصادي الكلي في الجزائر

- دراسة مقارنة بين توازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي .

-تم بحمد الله-

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1- الكتب :

1-احمد فريد وسهير محمد السيد,السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو.شباب الجامعة الاسكندرية2007.

2-أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010

3-أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ،النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية 2003.

4-أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن، 2007

5-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،2003، الجزائر.

6-أوجست سوانينبيرج، الاقتصاد الكلي ، دار الفاروق ،مصر ،2008

7-إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2008

8-الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013

9-بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .

10-بسام الحجار ، الاقتصاد الكلي ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع ، لبنان،2010

12- صالح تومي ،التحليل الاقتصادي الكلي،دار أسامة للنشر والتوزيع ، الجزائر،2008.

13-نعمة الله نجيب إبراهيم ،أسس علم الاقتصاد التحليل التجميعي ،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2010

14-ناضم محمد ثورى الشمرى , النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق، 1995.

15-عبد الواحد المخزومي، الصيرفة المركزية، دار الطليعة والنشر ،لبنلن،1987

16-عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، دار موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر،1999

17-عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005

17-عبد الرحمن يسري أحمد ، اقتصاديات النقود والبنوك ،الدار الجامعية،مصر،2003

18-عبد الحميد عبد المطلب ، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية ، مصر ، 2010

19-عباس كاظم الدعمي ، السياسة النقدية و المالية وأداء سوق الأوراق المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010.

20-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

21-علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هوامه، الجزائر، 2010

22-عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلاوي، لنشر والتوزيع، 1999.

23-عرفات تقي الحسني. التمويل الدولي . الطبعة2 ،دار مجدلاوي للنشر ،عمان ،2002
24-خليفي عيسى ،التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن ، 2010
30-ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الشباب الجامعية، إسكندرية، مصر،2008
31-ضياء مجيد الموسوي ، إقتصاديات النقود و البنوك،دار شباب الجامعة،مصر،2002
32-ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993
33-ضياء مجيد موساوي ،الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993
34-ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الجزئي، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2007
35-سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، ، دار الاهرام للتوزيع، الكويت،1994
37-سلالم سميسم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجداوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
39-شعيب بونوة، مدخل إلى التحليل الاقتصادي ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر ،2010
40-رفيق يونس المصري، آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الاسلامية والوسائل المشروعة للحماية، دار المكتبي، سورية، 2009.
41-زينب حسين عوض" العلاقات الإقتصادية الدولية" دار القدح للطبع والنشر، الإسكندرية 2003، ص 104.
42-محمد دويدار،إسامة الفولي،مبادئ الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر،2003
43-محمد فرحي "التحليل الاقتصادي الكلي"، الجزء الأول الأسس النظرية،دار أسامة للطباعة، الجزائر، 2004.
44-محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصاديّ ،دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن،2009.
45-محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع ، مصر،2012
46-محمود حسين الوادي ، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007
47-محمود حسين الوادي ،النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر، الأردن ، 2010
48-منير إسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ،2011

49-مصطفى رشدي شيحة. الاقتصاد النقدي والمصرفي مقدمة في هلم الاقتصاد ، دار النهضة العربية بيروت،لبنان، 1983 .

2- الأطروحات والرسائل العلمية

-أطروحات الدكتوراه

51-أحمد غريبي، إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثره على السياسات النقدية و المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2009.

52-بن طالبي فريد،فعالية السياسة النقدية في ظل البرامج الاقتصادية –حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2011،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2013 .

53-بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006.

54-عبد الله منصوري، السياسة النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات- حالة إقتصاد صغير مفتوح ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2006 .

55-دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 .

56-صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر 1990-2000 ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003 .

57-معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990-2006 أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

58-عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005 أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

- رسائل الماجستير :

59-إسماعيل صاري، السياسة النقدية و دورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-2010 ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية ، الجزائر، 2012.

60-إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 .

61-عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005 .

62-شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

63-قويدري قويشح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة شلف، الجزائر، 2009.

3- المجلات والدوريات:

64-سعيج عبد الحكيم،التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989-2012، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 23 ، أفريل 2014.

65-نبيل بوفليح،دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد12، ديسمبر 2012 .

66-نبيل بوفليح ، دراسة تقييميه للساسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد2013،09

67-سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، جانفي 2013

68-رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، جانفي 2013

69-رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، جانفي 2013

70-محمود محمد داغر السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد65، جانفي 2014 .

4- التقارير :

71-التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2003، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2004.

72-التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2012، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2013.

73-التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2010، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2011.

74-التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2008، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2008

75-وظعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر ، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2013

5- الملتقيات و المؤتمرات والندوات:

76-أمينة طوقان ،دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مداخلة في مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والدولية، سورية 2-3 جويلية 2005

77-بلعزوز بن علي ، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 ،مداخلة في الملتقي الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،20-21 أفريل 2006، المركز الجامعي ،بشار ، الجزائر.

78-بلعزوز بن علي، كتوش عشور، واقع المنظومة المصرفية ومنهج الاصلاح، مداخلة في الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية 14-15 ديسمبر 2005،جامعة شلف ، الجزائر.

79-بودلال علي،فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق،، مداخلة في الملتقي الوطني حول إصلاح المنظومة المصرفية، 14-15ديسمبر 2004، المركز جامعي جيجل، الجزائر

80-عياشي قويدر،اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية،،مداخلة في الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،15ديسمبر2004، جامعة الشلف، الجزائر

81-فارس فضيل ، محمد ساحل ، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، ،مداخلة في الملتقي الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائيل المالية والمصرفية -النظام المالي والمصرقي الاسلامي نموذجا ،5-6ماي 2009، المركز جامعي خميس مليانة ، الجزائر

82-محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية، مداخلة في الملتقي الدولي حول الاقتصاد الافتراضي وإنعكاساته على الاقتصاديات الدولية ،13-14مارس 2012، المركز جامعي خميس مليانة ، الجزائر

83-منصوري زين استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية ،مداخلة في الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،15ديسمبر2004، جامعة الشلف، الجزائر.

6- القوانين :

84-القانون 90-10المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14أفريل 1990 .

85-القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض،المؤرخ في 26أوت 2003

86-القانون 10-04 المتعلق بالنقد والقرض،المؤرخ في 26 أوت 2010

87-النظام 13-1 المؤرخ في 26 أفريل 2013

88- النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

باللغة الفرنسية

1-Ouvrages:

89-Patrick Artus, L'Euro et la Banque Centrale Européenne, Economica, Paris, 2001.

90- Marc Montoussé " Macroéconomie " Bréal –Paris 1999

91-Marie delaplace, Monnaie et Financement de L'économie, DUNOD,paris,2009.

92-Abdelkader Beltas, La Crise de Sub-primeEdition Legen,de, Paris, 2009

2-Rapports:

93-Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002 ،2003،2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009 ،2010 ،2011 ،2012 ،2013.

باللغة الانجليزية

94-Smail Benmoussat, Economics and English, OPU, Algeria, 1998.

95-Riel Miller, The Future of Money ,OECD edition ,France, 2002

96-Bernard Offerls ,English for Economics, ellipses edition , Paris, 2009